E/2023/35

الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2023*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2023

الملحق رقم 15

* هذا التقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها؛ وقد أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2023
الملحق رقم 15

E/2023/35

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2023

الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[19 شباط/فبراير 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول – الدورة العادية الأولى لعام 2023	6
أولا –	مسائل تنظيمية	7
	الجزء المشترك	
ثانيا –	معلومات مستكملة عن تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المؤسسات المالية الدولية	8
ثالثا –	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	9
رابعا –	متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	12
خامسا –	الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي	14
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
	بيان مدير البرنامج الإنمائي والحوار التفاعلي	16
سادسا –	تقرير التنمية البشرية	20
سابعا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	21
ثامنا –	التقييم	22
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
	بيان المديرة التنفيذية	23
تاسعا –	التقييم	25
عاشرا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	26
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
حادي عشر –	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	28
	بيان المدير التنفيذي	28
ثاني عشر –	مسائل أخرى	31
	الجزء الثاني – الدورة السنوية لعام 2023	33

أولا – مسائل تنظيمية 34

الجزء المشترك

ثانيا – معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 34

ثالثا – المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 36

رابعا – الأخلاقيات 39

خامسا – الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي 40

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا – التقرير السنوي لمدير البرنامج 41

سابعا – حوار تفاعلي بشأن مسارات التنمية للتغلب على الأزمات 44

ثامنا – المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 45

تاسعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 46

عاشرا – التقييم 47

حادي عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 48

ثاني عشر – متطوعو الأمم المتحدة 50

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي 51

رابع عشر – الحوار التفاعلي بشأن تحقيق المرونة الديمغرافية في عالم تعيش فيه 8 بلايين نسمة 55

خامس عشر – التقييم 57

سادس عشر – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 58

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابع عشر – بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي 58

الجزء الثالث – الدورة العادية الثانية لعام 2023 62

أولا – المسائل التنظيمية 63

الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي

الحوار التفاعلي مع مدير البرنامج الإنمائي 64

ثانيا – الحوار المنظم بشأن التمويل 69

ثالثا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 70

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية 70

رابعا – الحوار المنظم بشأن التمويل 75

خامسا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 76

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 76

بيان المدير التنفيذي 76

المرفقات

الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2023 82

الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام 2023 118

الثالث – تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود في 2 حزيران/يونيه 2023 119

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام 2023

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023

أولا - مسائل تنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام 2023 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حضوريا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023. ورحب رئيس المجلس المنتخب حديثًا بالوفود ووجه الشكر إلى الرئيسة المنتهية ولايتها ونوابها المنتهية ولايتهم على دورهم القيادي والتزامهم بعمل المجلس في عام 2022. وهنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

2 - ووفقا للقاعدة 7 من قواعد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2023:

الرئيس:	سعادة السيد مارتن كيماني	(كينيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد محمد عبد المغيث	(بنغلاديش)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة ماريتسا تشان	(كوستاريكا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد سيرغي كيسليتسيا	(أوكرانيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد فريدون سينيرلي أوغلو	(تركيا)

3 - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2023 (DP/2023/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2022 (DP/2023/1) وتقرير الدورة الاستثنائية لعام 2022 (DP/2023/2). وأقر المجلس خطة العمل السنوية لعام 2023 (DP/2023/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2023.

4 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2022 في الوثيقة DP/2023/4، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي[(1)].

5 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 5/2023 على الجدول الزمني التالي للدورات المُقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2023:

الدورة السنوية لعام 2023:	5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023 (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام 2023:	28 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2023

بيان رئيس المجلس

6 - قال الرئيس إنه يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بالركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة، وهي حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية، باعتبارها جوانب تكميلية لسياسة الأمم المتحدة. وتؤثر مداولات المجلس وقراراته تأثيراً مباشراً على الولايات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وواجب المجلس هو دعمها في الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وقال إن جودة حوكمة المجلس والدعم الذي يقدمه تمكنان المنظمات من العمل بفعالية على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويتعين على المنظمات، أثناء استعراض خططها وبرامجها ونهجها الاستراتيجية، أن تكيف أوضاعها وفقاً لتخفيضات الميزانية العادية

(1) انظر https://www.undp.org/executive-board/decisions-of-the-board.

(الأساسية). وحث الوفود على إعادة تنشيط التزاماتها من خلال زيادة التمويل العادي. وقال إن عمل المجلس حاسم الأهمية لضمان المساءلة والشفافية والفعالية؛ ويتعين استخدام الموارد المتاحة بفعالية لتحقيق أثر إنمائي قابل للقياس. وتسهم مداولات المجلس في طموح مؤتمر القمة الثاني المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2023 وتبني زخما للمستقبل.

الجزء المشترك

ثانيا - معلومات مستكملة عن تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المؤسسات المالية الدولية

7 - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج)، والمستشار الخاص للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، معلومات مستكملة عن تعاون منظماتهم مع المؤسسات المالية الدولية، تماشيا مع قرار المجلس التنفيذي 14/2022.

8 - ورحبت الوفود بالتعاون بين منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية من أجل إقامة منظومة إنمائية عالمية أكثر فعالية وكفاءة وتبادل الدروس المستفادة، وشجعت على تعميق التعاون، بما في ذلك من خلال الأدوات المالية المبتكرة مثل سندات أهداف التنمية المستدامة والسندات الزرقاء والسندات الخضراء. وحثت المنظمات على معالجة الثغرات والعقبات التي تعترض جهودها المشتركة. ودعا أحد الوفود الدول الأعضاء إلى الدعوة من أجل تعزيز الشراكات بين منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية من خلال مجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية والشراكات الجارية مع هذه المؤسسات، وحث الجهات المانحة على مواصلة تقديم الدعم المالي، ولا سيما من خلال التمويل العادي وغيره من أشكال التمويل.

9 - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات. ويشكل التعاون عنصرا تكميليا وتآزريا وهو لا يغني عن التمويل التقليدي المقدم من المانحين. وحثت المنظمات على مواصلة تنويع قاعدتها التمويلية وبناء قدرتها على الصمود المالي، إذ يلزم أن تتوافر مجموعة كاملة من الأدوات المالية بين الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف لزيادة الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن حماية المكاسب الإنمائية من تزايد الهشاشة والنزاعات أمر لا غنى عنه، وإن زيادة مشاركة المؤسسات المالية الدولية في عملية البرمجة القطرية المشتركة تتيح فرصة لتعميق العلاقات والاستفادة من المزايا النسبية. ورحبت بمخطط المنظمات العام الواضح للدعم المطلوب من الدول الأعضاء وأشارت إلى أن الدول الأعضاء ستدعم تحسين التعاون بين المنظمات والمؤسسات المالية الدولية في مجالس الإدارة وستستفيد من شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز التعاون.

10 - وردا على ذلك، قالت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي إن هناك أمثلة متاحة في الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي على العمل الحفاز الذي أنجز باستخدام أدوات مبتكرة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي قد أوفيا بالتزاماتهما بموجب الاتفاق العالمي، فقد خفض المانحون التمويل ونوعيته؛ وعندما يكون التمويل مرنا وعالي الجودة فإنه يمكِّن الشراكات

الاستراتيجية من العمل بسرعة، لا سيما في حالات الأزمات، والقيام بمزيد من العمل الاستراتيجي في مجال السياسات مع المؤسسات المالية الدولية. ويؤدي تخفيض الموارد العادية إلى قيام منظمات الأمم المتحدة بالدفع بالمنفذين إلى المؤسسات المالية الدولية، مما يفصلها عن ولاياتها وتوجيهات المجلس بشأن خططها الاستراتيجية.

11 - وقدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) أمثلة على كيفية وصول الصندوق إلى أضعف الفئات من خلال برامجه، وقالت إن الصندوق سيواصل تحديد ومعالجة الاختناقات في الجهود المشتركة، مع الاعتراف بالقواعد الوطنية. وعلى الصعيد القطري، سلطت الضوء على دور أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسق المقيم في العمل معا والتعاون الثلاثي ومشاركة الحكومات لموازنة المخاطر.

12 - وقال المستشار الخاص للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إنه في حين لا يشارك المكتب باستمرار في عمليات البرمجة القطرية، فإن بإمكانه عرض الدروس المستفادة في مجالي البنى التحتية والشراء.

13 - وأحاط المجلس علما بالمعلومات المستكملة عن تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المؤسسات المالية الدولية.

ثالثا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

14 - قدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي تقرير البرنامج عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2021 (DP/2023/5). وقدم الموظف المسؤول لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقرير صندوق المشاريع الإنتاجية عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (DP/2023/6). وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) تقرير صندوق السكان عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2021 (DP/FPA/2023/1). وقدم المستشار الخاص للمدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2021 (DP/OPS/2023/1).

15 - ورحبت الوفود بحصول الكيانات الأربعة جميعها على آراء غير مشفوعة بتحفظات لعام 2021، وأقرت بالتقدم الذي أحرزته في معالجة النتائج وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وشجعت جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات. وسلطت بعض الوفود الضوء على الدور المستقل لمجلس مراجعي الحسابات الذي يكفل الشفافية والثقة بين المنظمات ومجالسها. وشجعت مجلس مراجعي الحسابات على أن يقوم، على غرار ما قام به في تقارير ما قبل عام 2018، بإدراج النتائج والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالوحدات والمكاتب القُطْرية المحددة التي أجريت مراجعات لها، من أجل تعزيز الشفافية والثقة، بالنظر إلى أن الدول الأعضاء وافقت على ألا تجري، أو تكلف جهات بإجراء، مراجعات مستقلة للمساهمات الخاصة بكل منها لمنظمات الأمم المتحدة. وشددت على أهمية تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

16 - رحبت مجموعة من الوفود بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في إدماج الاستدامة في عملية الشراء وتحديد مستويات التسعير لاسترداد التكاليف في اتفاقات مستوى الخدمات. ورحبت بإدماج البرنامج الإنمائي توصيات مجلس مراجعي الحسابات في استراتيجيته الجديدة للشراء، التي ينبغي أن تكون متاحة للجمهور. إلا أنها أعربت عن القلق لأن مسألة الضوابط المالية الداخلية ما برحت مسألة متكررة، مما يؤكد التوصية الصادرة في عام 2018 بتحسين الضوابط المالية الداخلية وزيادة التركيز على التوصيات الطويلة الأمد المتعلقة بمنع الغش. ورحبت بالبيانات الإضافية المتعلقة بحالات الغش أو الغش المفترض المبلغة، بما في ذلك البيانات المقارنة على أساس سنوي، مشيرة إلى أن إطار المساءلة الإدارية لا يشمل المكاتب القُطرية. وشُجع البرنامج الإنمائي على وضع نظام رقابة أكثر اتساقا مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات. وشجع البرنامج الإنمائي كذلك على تحديث نظامه للمساءلة وإطاره للمساءلة المؤسسية، باتباع نهج قائم على تقييم المخاطر لكفالة وجود إجراءات للرقابة الداخلية ونظم ضمان. ورحبت بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن الخطوات المتبعة في استعراضات الأداء وإنجازها في أوانها. وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية المتعلقة بالضوابط لمشاريع مرفق البيئة العالمية، قالت إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعالج أوجه القصور، حيث إن المسائل ذات الصلة ستغطى في خطة عمل المرفق والتقرير المتعلق بحالة نتائج عمليات مراجعة الحسابات.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

17 - رحبت الوفود بحصول صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على رأي غير مشفوع بتحفظ في تقرير مراجعة الحسابات وإغلاق توصيات مراجعة الحسابات لعام 2021 والفترات السابقة. وأثنت مجموعة من أقل البلدان نموا على صندوق المشاريع الإنتاجية لتحسينه الإدارة المالية والشفافية والمساءلة. إلا أنها أعربت عن قلقها إزاء انخفاض الموارد العادية. وشددت على أهمية بناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نموا من خلال تعزيز بناء القدرات وتمويل تدابير التكيف مع تغير المناخ، بسبل منها اتخاذ تدابير شاملة لبناء القدرة على الصمود لدى أصحاب المصلحة المتعددين، بالاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ. وقالت إن توفير موارد كافية متواصلة ومنتظمة وغير مخصصة أمر بالغ الأهمية حتى يتسنى للصندوق تقديم خبرته الاستثمارية الفريدة إلى أقل البلدان نموا، وخلق أوجه تآزر مع الأفرقة القطرية لتعبئة الموارد، وممارسة المرونة الداعمة للأولويات الإنمائية الوطنية. وأكدت أنه لا غنى عن الرقابة والإدارة المالية. وبالنظر إلى أثر النزاعات وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، حثت الدول الأعضاء على تجديد دعمها للصندوق حتى يتمكن من أداء دوره الفريد كممول حفاز لأقل البلدان نموا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

18 - أعربت الوفود عن تقديرها لارتفاع معدل تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في السنوات الثلاث السابقة، مشيرة إلى أن التقدم المحرز في معالجة توصيات عام 2020 بشأن تنفيذ إدارة سلسلة الإمداد سيشمل تفعيل النظام المركزي لتخطيط الموارد وإنشاء وحدة جديدة لإدارة سلسلة الإمداد. ورحبت بالأنشطة الرامية إلى معالجة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021، بما في ذلك في مجال التخطيط الاستراتيجي. وأقرت بما يبذله الصندوق من

جهود لتعزيز الإشـراف والرقابة على الاتفاقات التي تبرمها المكاتب القطرية مع الشـركاء المنفذين، إلا أنها أعربت عن القلق لأن عدم وجود اتفاقات وتعديلات معتمدة يطرح مشـكلة أكبر من تلك المبينة في التقرير، وذكرت كمثال على ذلك حالتي المكتبين القطريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان. وشـددت على أهمية توفير الموظفين المناسبين وملء الشواغر في الوقت المناسب.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

19 - أقرت مجموعة من الوفود بحصـول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع على رأي غير مشـفوع بتحفظ فيما يتعلق بأنشطته لعام 2021، مع تنبيهات خاصة تتعلق بمبادرته بشأن الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (مبادرة S3i). وأعربت عن تقديرها لتنقيح نموذج اسـترداد التكاليف فيما يتعلق بالرسـوم الإدارية والضـمانات بأنه سـيتم تحديثه مرتين في السـنة على الأقل. إلا أنه أعرب عن القلق إزاء النتائج المتعلقة بأوجه الضـعف في صـنع القرار والإدارة والضـوابط الداخلية لمشـروعي "نحن المحيطات" (We are the Oceans) و "جيل المحيطات" (Ocean Generation). وأشـارت أيضـاً إلى النتائج المتعلقة بالموارد البشـرية، ومفادها أن 87 في المائة من أفراد المكتب هم من أصـحاب اتفاقات التعاقد الفردي، وأن 40 في المائة من "الأدوار الحاسمة في مجال الأعمال" يؤديها أصحاب اتفاقات التعاقد الفردي. وشـجع المكتب بقوة على كفالة أن يشـغل موظفون جميع الوظائف التي تنطوي على "أنشـطة خاصـة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها".

20 - وقال أحد الوفود إنه في نموذج التسعير السابق الخاص بالمكتب، تتجاوز الزيادة في العمليات التي أنجزها المكتب على مر السـنين مصـروفات الإدارة بكثير. وينبغي أن تنعكس في التقارير المقبلة السـياسـة المحدثة لاسترداد التكاليف، التي يتوقع أن تضيق الفجوات إلى حد كبير. وطُلب إلى المكتب أن يجري تقييما لحالة جدوى الاسـتثمار الكلي البالغ 63 مليون دولار، والنتائج والآثار الإنمائية المحتملة، وإمكانية اسـترداد الأموال إذا ما ثبت أن الاستثمار في غير محله.

21 - وردا على ذلك، قالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي إن نشـر النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، كوانتوم، من شأنه أن يؤدي دورا حاسما في تحسين تنفيذ الرقابة الداخلية والامتثال، وتعزيز الرقابة الوقائية، والتمكين من وضـع ضـوابط أفضـل على مسـتوى المعاملات. وسـيواصـل البرنامج الإنمائي إشـراك مراجعي الحسـابات مع اسـتقرار نظام كوانتوم وسـيقوم بإحالة المقارنات والبيانات السـنوية المتعلقة بالغش والغش المفترض إلى مكتب مراجعة الحسـابات والتحقيقات، وتقديم نتائجه في الدورة السـنوية لعام 2023. وقالت إن إدارة البرنامج الإنمائي بصـدد وضـع الصـيغة النهائية للموافقة على تحديث تقني لإطار المسـاءلة الإدارية. وعقب انتهاء دراسـة تجريها وحدة التفتيش المشـتركة بشـأن نظم المسـاءلة، سـتعود الإدارة إلى القيام بعملية التحديث. وقد وضـعت إدارة البرنامج الإنمائي لوحة متابعة جديدة للامتثال لتطوير إدارة الأداء تسمح للأفراد والمديرين برصد الأداء وحالة تخطيط الأهداف.

22 - وكرر الموظف المسؤول بصـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية تأكيد أهمية التمويل الأسـاسـي لصـندوق المشـاريع الإنتاجية بوصـفه منظمة معيارية تسـعى إلى العمل في مجال تمويل التنمية والحد من المخاطر المتصـلة بالتنمية. وهناك حاجة إلى توافر التمويل الأسـاسـي لدعم وظائف الصـندوق الأسـاسـية الثلاث، وهي: الابتكار، والرقابة، ودعم المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

23 - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) إن بدء العمل بنظام كوانتوم مؤخرا يتوقع أن يعالج شواغل الوفود. وأوضح أنه لم يتم شغل جميع الوظائف في وحدة إدارة سلسلة الإمداد لأنه يجري استعراض توصيفات الوظائف وتحديثها حيث يجري رصد عمل الوحدة للوقوف على ما إذا كان يلزم إدخال تعديلات. وقد استحدث صندوق السكان إطارا لإدارة المخاطر في عام 2016 وسياسة للإدارة المركزية للمخاطر في عام 2022، وهو ما يزيد من تعزيز إدارته للمخاطر. وأنشئت وظيفة لكبير موظفي المخاطر لإسداء المشورة إلى المديرة التنفيذية بشأن إدارة المخاطر. وفيما يتعلق بمسألة حالات الشركاء المنفذين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان، فإن التوصيات قد نفذت، ويقوم الصندوق بتعزيز عمل المكاتب القطرية مع الشركاء المنفذين. وانخفضت نسبة الوظائف الشاغرة من 17,8 في المائة في عام 2021 إلى 12,9 في المائة في عام 2022.

24 - وقال المستشار الخاص للمدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن المكتب اتخذ الخطوات الأولى لمعالجة سياسته لاسترداد التكاليف، حيث حدد قاعدة إيراداته الصافية بصفر (على أساس سنوي في الوضع الأمثل) كآلية لتجنب تراكم الاحتياطيات غير المبرر. وسيقدم المكتب خطته لتحسين نظامه المالي وقواعده المالية في الدورة العادية الثانية لعام 2023. وفيما يتعلق بالتحدي الذي يواجهه مشروع "نحن المحيطات"، ينتظر المكتب وضع الصيغة النهائية لتقرير مقبل، ستؤخذ توصياته في الاعتبار وتدرج، حسب الاقتضاء، في رده. وقال إن مسألة عمل أفراد في المكتب بعقود غير عقود الموظفين هي مسألة قيد الاستعراض وسيتلقى المجلس تقريرا مرحليا في هذا الصدد في عام 2024. وكجزء من خطة الاستجابة الشاملة، يقوم مكتب خدمات المشاريع بوضع تدابير لتحسين إدارة المخاطر. وفيما يتعلق بمخصصات الديون واضمحلال قيم الأموال، عهد إلى جهة بإجراء دراسة تقييمية من شأنها أن توفر فهما أفضل لهذه المسألة. وأوضح أن مبلغ 8 ملايين دولار مقابل جهود استرداد الأموال التي تم الاضطلاع بها من خلال مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية لا يدخل ضمن الأتعاب.

25 - وقال مدير المراجعة الخارجية للحسابات في الصين بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وكبير مراجعي الحسابات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن المجلس أجرى مراجعتين كل عام، إحداهما مرحلية والأخرى نهائية. ويلاحظ المجلس أن معدل تنفيذ المكتب لتوصيات مراجعي الحسابات قد ارتفع من 33 في المائة في عام 2020 إلى 53 في المائة في عام 2021. أما بالنسبة للتوصيات الـ 45 المتبقية حتى نهاية عام 2021، فإنه يلاحظ إحراز تقدم في المراجعة الداخلية للحسابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وسيتم تحديث أرقام معدلات التنفيذ هذه لدى انتهاء المجلس من عملية المراجعة، التي ستقدّم إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه 2023.

26 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 1/2023 بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

رابعا - متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

27 - عرض مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي، ونائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) التقرير المشترك عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (البرنامج المشترك)

(DP-FPA/2023/1)، وتلته ملاحظات استهلالية أدلت بها نائبة المديرة التنفيذية لفرع البرامج في البرنامج المشترك.

28 - وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفهما شريكين وراعيين أساسيين للبرنامج المشترك. بيد أنه أثيرت شواغل بشأن النقص الكبير في تمويل البرنامج المشترك. ومن الضروري أن يمول البرنامج المشترك تمويلا كاملا على مستوى يتيح له دعم البلدان والمجتمعات المحلية لتحقيق النسب المستهدفة المحددة في استراتيجيته العالمية لمكافحة الإيدز 2021-2026.

29 - وسلط أحد الوفود الضوء على عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في مجالات سبل عيش الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ورفاههم؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ وحقوق الإنسان ومكافحة الوصم والتمييز. وأعرب عن القلق لأن حالة تمويل البرنامج المشترك ستعرض للخطر عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وينبغي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان مواصلة إعطاء الأولوية للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في إطار الاستراتيجية العالمية، واستبقاء الموظفين المتخصصين، ومواصلة تقسيم العمل فيما بينهما. وينبغي لهما أيضا مواصلة السعي إلى تأمين التمويل المستدام للبرنامج المشترك مع أمانة البرنامج المشترك؛ وإلقاء الضوء على العلاقة المالية بين البرنامج المشترك والجهات الراعية له؛ وبيان الكيفية التي يؤثر بها انخفاض التمويل على مبادرات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وسبل منع العواقب أو التخفيف من حدتها. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت تكنولوجيات التحويل الجنساني تستخدم في الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الرئيسية في أقل البلدان نموا، وعن الدروس المستفادة التي يمكن تقاسمها.

30 - وأشار وفد آخر، لا يوافق على النهج الذي يروج له البرنامج المشترك، والذي يعني ضمنا التركيز على "الفئات السكانية الرئيسية"، إلى تحفظات سبق أن أعرب عنها في الدورة العادية لمجلس التنسيق البرامجي للبرنامج المشترك لعام 2021، قائلا إن الاستراتيجية العالمية والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتضمنان صياغات غير مقبولة بشأن إلغاء تجريم البغاء وتعاطي المخدرات وإضفاء الشرعية عليهما، ويروجان لأمر يعتبره مرفوضا هو برامج التربية الجنسية الشاملة للأطفال. وحث المنظمات على التركيز على تعزيز قدرات النظم الطبية في البلدان النامية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب. وطلب توضيحا عما إذا كان البرنامج الإنمائي قد نفذ في برامجه بشأن "تحويل الذكورة" حملات لمنع السلوكيات التي تنطوي على مخاطر فيما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وسأل في معرض الإشارة إلى عبارة وردت في التقرير بشأن توفير الحماية الاجتماعية والمساعدة المالية للمشتغلين/المشتغلات بالجنس عما إذا كان الصندوق ينفذ هذه البرامج أو يخطط لها، وكيف تتفق هذه البرامج مع سياسته المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي.

31 - وأشارت وفود إلى ضرورة أن تراعي الاستراتيجية العالمية والبرنامج المشترك الخصوصيات الثقافية وتنوع الفئات السكانية واحتياجاتها الفريدة، وأن تراعي كذلك القوانين الوطنية. وشدد أحد الوفود على أنه لكي يتسنى التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية فإنه يتعين الاعتراف بالأهمية المحورية للتربية الجنسية الشاملة والاعتراف بمسألتي الميل الجنسي والهوية الجنسانية في تقديم الخدمات لإنهاء انتقال العدوى.

32 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج بالبرنامج الإنمائي إن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تمثل أولوية في جميع أعمال البرنامج المشترك والبرنامج الإنمائي، وإن الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متعددة الأبعاد؛ وإن الجهات الراعية للبرنامج المشترك تنظر إلى هذه المسألة باعتبارها واحدة من مسائل الصحة والتنمية، مع ما ينطوي على ذلك من قضايا هيكلية، مثل عدم المساواة. وأكد أن البرنامج المشترك يعمل بحساسية، في القوانين والعمليات الوطنية، بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء.

33 - وقالت نائبة المديرة التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) إن الصندوق يحرز تقدما ملموسا من خلال البرامج التي تيسرها التكنولوجيا والتي تعالج مسألتي العنف الجنساني والتربية الجنسية الشاملة. ورحبت بالتشجيع على إعطاء الأولوية لجهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والتصدي للتحديات الاجتماعية التي تعترض التربية الجنسية الشاملة مع احترام الحساسيات الثقافية والقوانين الوطنية. وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم من المانحين الباغ الأهمية بالنسبة للنساء والفتيات وكذلك في ضوء الصعوبات الناجمة عن نقص التمويل.

34 - وأوضحت مديرة الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة والتنمية في البرنامج الإنمائي أنه فيما يتعلق بالعلاقة المالية بين البرنامج المشترك والجهات الراعية له، يشكل الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الوسيلة للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بطريقة متجانسة ومنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأن وضع إطار ممول بالكامل لعام 2023 وفترة السنتين التالية من شأنه أن يمكن المنظمات من إبقاء البرنامج المشترك على المسار الصحيح لتحقيق أهداف عام 2025.

35 - وكرر المنسق العالمي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصندوق الأمم المتحدة للسكان تأكيد أهمية التمويل لضمان قدرة المنظمات على حفز العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والوصول على نحو مستدام إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

36 - وشددت نائبة المديرة التنفيذية لفرع البرامج في البرنامج المشترك على الحاجة الملحة إلى أن تضاعف الدول الأعضاء استثماراتها في البرنامج المشترك.

37 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2023/1).

خامسا - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

38 - قدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي، ونائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة)، والمستشار الخاص للمدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، معلومات مستكملة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وفقا لقرار المجلس 2/2022.

39 - وشددت مجموعة من الوفود على مسؤولية الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة عن خلق ثقافة مكان العمل الذي يسوده الأمان والاحترام والثقة. وأولا، شددت هذه المجموعة على الحاجة إلى تجاوز البيانات الكمية والتركيز على النتائج المقاسة نوعياً، أي قياس المساءلة وتغير الثقافة، وتفعيل نهج يركز

على الضحايا/الناجين، وتنفيذ نظم للوقاية والاستجابة. وثانيا، شددت على أهمية وجود استجابة جيدة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والعمل مع منسق الأمم المتحدة الخاص والمدافع/المدافعة عن حقوق الضحايا، ومواءمة المقاييس والمؤشرات والتقارير المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مع البيانات الموجودة. وثالثا، تشكل حلقات التعلم/التعليقات عنصرا أساسيا لضمان أن تصب البيانات/الدروس المستفادة في عمليتي صنع القرار ووضع الاستراتيجيات. وتساءلت عن الكيفية التي ينظر بها في تجارب الناجين عند قياس مدى كفاية الدعم واستيفائه للغرض المنشود. وقالت إنه يجري تتبع التقدم المحرز في تعزيز آليات محاسبة الجناة؛ وإنه يجري تقييم قدرات التحقيق في مجال متابعة الدعم الذي يركز على الضحايا/الناجين في الحالات المدعمة بالأدلة. وأشارت إلى أنه لا توجد إشارة تذكر على الكيفية التي يسعى بها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى إرساء "ثقافة عدم السكوت" ولا يوجد أي تعاون واضح بين الوكالات من أجل تعزيز قدرات الشركاء المنفذين في مجال مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

40 - ورحبت وفود أخرى بمؤشري البرنامج الإنمائي الجديدين لقياس وجود خطط عمل ونظم للوقاية والاستجابة لدى المكاتب القطرية، وحثت البرنامج الإنمائي على وضع مؤشرات إضافية لقياس التنفيذ والجودة والفعالية. وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان للاستعراض الداخلي الذي أجراه لتنفيذه بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تمس شركاء منفذين، وطلبت توضيحا بشأن الحواجز التي يواجهها الصندوق في تقييم الشركاء المنفذين وتدابير تخفيف المخاطر، لا سيما بالنسبة للشركاء الذين لا يستوفون المعايير الدنيا. وبالنسبة لمكتب الأمم لخدمات المشاريع، فإنه من المتوقع أن يقوم، لدى تعيين منسق متفرغ للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وموظفين إضافيين لهذا الغرض، بإعادة النظر في إطاره الاستراتيجي ونظمه الداخلية لتحديد المجالات التي يتعين فيها وضع مقاييس إضافية لما يحرز من تقدم. وطلبت الوفود توضيحا بشأن التدابير الرامية إلى ضمان عدم توظيف الجناة أو إعادة توظيفهم في منظومة الأمم المتحدة؛ وما يتخذه الشركاء المنفذون من إجراءات مناسبة في حالات الإبلاغ عن سوء السلوك الجنسي؛ والمقاييس المستخدمة لتتبع التقدم الذي يحرزه الشركاء المنفذون.

41 - وردا على ذلك، ذكرت مديرة مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي طرقا مختلفة يقيم بها البرنامج الإنمائي أثر الأنشطة المضطلع بها لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وتتمثل إحدى هذه الطرق في تتبع البلاغات، لبيان ما إذا كان النظام موثوقا به ويعمل بفعالية، وتتبع عدد الأشخاص الذين يبلغون عن الحالات من خلال استقصاءات الموظفين. وتستخدم آليات لجمع بيانات يسترشد بها البرنامج الإنمائي في وضع استراتيجيته وخطة عمله وتسلط الضوء على الأنشطة التي يتعين الاستثمار فيها. وتتولى فرقة عمل مشتركة بين مكاتب البرنامج قيادة عمليتي وضع الاستراتيجية وخطة العمل وتوجيه تنفيذهما، ويجري إعداد مذكرة إرشادية جديدة للمكاتب القطرية. وبالمثل، يجري وضع اللمسات الأخيرة على إطار لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها. وتوجد آليات لجمع تعليقات الضحايا من خلال مستشاري الموظفين، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وميسري أماكن العمل المكتبي في المكاتب القطرية. وأفادت بأن البرنامج الإنمائي يقوم بمساءلة الجناة، وإنهاء خدمتهم في الحالات المدعمة بالأدلة، وإحالة القضايا في بعض الأحيان إلى السلطات

الوطنية. ويوضع الجناة في قائمة ClearChecks لتجنب إعادة توظيفهم. ويستخدم مرقب التعقيب iReport للادعاءات ذات المصداقية، ويتم تحديثه أسبوعيان، وفحصه لضمان دقته. ويمثل التعاون فيما بين الوكالات أولوية. وعلى الصعيد المؤسسي، يقوم البرنامج الإنمائي بدور نشط في الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى/فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

42 - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) إن الصندوق يستخدم دراسات استقصائية عن أثر العمل مع الشركاء المنفذين، وإن التدريب يركز على الوقاية والاستجابة والمساعدة في تفعيل نهج الصندوق الذي يركز على الناجين. وقال إن الصندوق يعمل مع وكالات أخرى في إطار التعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حيث ينسق استعراضا لمعايير التحقيق لإثراء العمل المتعلق بالنهج الذي يركز على الناجين ومعايير التحقيق. ويقود الصندوق العمل المشترك بين الوكالات في تسعة بلدان ذات أولوية حددتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حيث يعمل على تعزيز المساعدة المقدمة إلى الضحايا والناجين وتقديم الدعم الشامل. ويشارك الصندوق في الفريق العامل المشترك بين الوكالات لترشيد وتنسيق تفعيل بروتوكول الشركاء المنفذين بطريقة منسقة، ووضع نموذج يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتطوير بوابة شركاء الأمم المتحدة. واستجابة للشواغل المتعلقة بعدم ثقة الموظفين في آليات الإبلاغ، شكل الصندوق فريقا للنزاهة لتعزيز شفافية الاتصال وأنشأ وظيفة منسق دعم الضحايا. وقد حقق الصندوق نسبة عالية من التغطية (81 في المائة) في تقييم الشركاء المنفذين.

43 - وأكد المستشار الخاص للمدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التزام المكتب بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وسلط الضوء على التدابير الرئيسية المتخذة، بما في ذلك رصد تنفيذ خطة عمله، وتبادل الخبرات مع المنظمات الأخرى، وتعيين موظفين جدد متفرغين لدعم الضحايا، ومتابعة وتوجيه خدمات الدعم، وتدريب الأفراد على إحداث تحول في الثقافة من شأنه أن يبدد أي مخاوف من الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وجرى التسليم بالحاجة إلى تحسين المقاييس؛ ومن شأن عرض الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025 في الدورة السنوية لعام 2023 أن يتيح فرصة لعرض التحسينات.

44 - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالمعلومات المستكملة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج الإنمائي والحوار التفاعلي

بيان مدير البرنامج

45 - سلط مدير البرنامج الإنمائي الضوء في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي)[2] على 'الاضطراب' الذي شكل خلفية التنمية العالمية والذي اتخذ في عام 2022 شكل 'أزمات متعددة' وانعدام اليقين، مما خلق إحساسا عميقا بانعدام الأمن على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من ذلك، سجل البرنامج الإنمائي أفضل أداء من حيث الإنجاز على مدى السنوات العشر الماضية

(2) انظر https://www.undp.org/speeches/first-regular-session-executive-board-2023.

واستثمر 4,8 بلايين دولار. وفي خضم التحديات المتبقية والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-19، حشد البرنامج الإنمائي تمويلا إضافيا أعيدت برمجته وتوجيهه بقيمة 2,6 بليون دولار للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وسلط الضوء على دور البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان النامية في تمويل التنمية، حيث قام بالاستثمار في خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مختبرات البرنامج الإنمائي لتسريع الأثر الإنمائي والحلول والبدائل الإنمائية القائمة على الممارسات العالمية الجيدة.

46 - وقال إن البرنامج الإنمائي، بوصفه برنامج الأمم المتحدة المعني بالتنمية، ظل في عام 2022 مؤسسة موثوقة وشفافة وخاضعة للمساءلة، حيث صنف ضمن أفضل المؤسسات في استقصاءات الشفافية، وسجل رقما قياسيا بحصوله على مدى 17 سنة على آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن بياناته المالية من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وسلط مدير البرنامج الإنمائي الضوء على عرض البرنامج المتعلق بالأزمات، وعرض أفكاره بشأن قصور المجتمع الدولي في الاستجابة لحالات الطوارئ وأسباب النزاع، وشدد على الحاجة إلى إحداث تحول نموذجي ووضع استجابات لحالات الطوارئ تربط بين بُعد العمل الإنساني والبُعدين السياسي والإنمائي. وأشار إلى الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي، مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها، لإيجاد سبل أفضل لحماية الناس ودعمهم، كما هو الحال في أوكرانيا وباكستان وهايتي واليمن.

47 - وحذر مدير البرنامج الإنمائي من تداعي أزمة اقتصادية ومالية وأزمة ديون قد تكون أكبر خطر يتهدد التنمية في عام 2023، مشيرا إلى أن هناك 51 بلدا في حالة مديونية حرجة. ومن خلال العمل مع الشركاء، بما في ذلك مجموعة العشرين، يقدم مركز البرنامج الإنمائي لتمويل التنمية المستدامة الذي أنشئ في عام 2019 الدعم في أربع مبادرات رئيسية هي: (أ) أطر التمويل المتكاملة، التي تدعم 86 بلدا في استعراض حالات التمويل ووضع استراتيجيات مالية؛ (ب) التأمين وتمويل المخاطر، حيث أنشأ البرنامج الإنمائي تسهيل التأمين وتمويل المخاطر الخاص به، ويعمل البرنامج مع الشركاء في منتدى تطوير التأمين في 40 بلدا، لاستكشاف إمكانات التأمين في الاستجابة للأخطار المناخية؛ (ج) الضرائب من أجل أهداف التنمية المستدامة، وهي مبادرة تهدف إلى تحقيق إيرادات إضافية للحكومات، ويشمل ذلك إقامته شراكة بشأن مبادرة "مفتشي ضرائب بلا حدود"؛ (د) التكنولوجيا والرقمنة، حيث يعد البرنامج الإنمائي شريكا رئيسيا في التنمية المستقبلية مع الرقمنة. وشارك البرنامج الإنمائي في استضافة تحالف المنافع العامة الرقمية الذي تولى دورا قياديا في تعبئة أموال بقيمة 295 مليون دولار تم التعهد بها لدعم تنفيذ بنى تحتية عمومية رقمية شاملة. وأكد للمجلس أن عدم ترك أحد خلف الركب أمر محوري في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

48 - وقال إن البرنامج الإنمائي يركز على أن يكون مؤسسة عامة حديثة سريعة الاستجابة والحركة. ومن شأن نظامه المركزي الجديد لتخطيط الموارد، كوانتوم، أن يجعله أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، وأقدر على الإبلاغ عن النتائج والموارد وفقا لأعلى معايير الإبلاغ لأغراض مراجعة الحسابات والرقابة. وأضاف أن استراتيجيته، "موظفون لعام 2030"، ومبادراته ونهجه الرائد في إدارة الموارد البشرية ترسخ وضع البرنامج الإنمائي كرَبّ عمل مفضل. ويظل البرنامج الإنمائي شريكا مفضلا للمرافق الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. غير أنه أعرب عن خيبة أمله إزاء انخفاض الموارد العادية في عام 2022 وتوقع المزيد من الانخفاض. وقال إن استمرار انخفاض الموارد العادية يهدد قدرة البرنامج

على الوفاء بوعده بالإنجاز وهو عَرَضٌ على وجود تحد أعمق يواجه التعاون/التمويل الإنمائي، وهو ما إذا كان المجتمع الدولي يفهم بشكل كامل الأهمية المحورية للتعاون الإنمائي بالنسبة لمستقبل البشرية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن أزمة تمويل التنمية هي أيضاً عرض على تناقص فهم وعد الأمم المتحدة الإنمائي وتراجع الثقة فيه.

49 - وشدد أعضاء مكتب المجلس على ضرورة أن يكون التعاون والتضامن فيما بين الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة في أعلى المستويات من أجل كسر الجمود وتحديد مسار جديد لإعادة البناء. وأعربوا عن تقديرهم للتركيز الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي على الدعوة إلى تحقيق تعاف منصف وأخضر ورقمي وقادر على الصمود، وأكدوا أنه ينبغي معالجة القضايا بشكل كلي، على أساس عدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل إيجاد أدوات ووسائل جديدة للتركيز على الأسباب الجذرية للتهميش.

50 - وبشكل عام، أثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لأدائه القوي وإنجازاته الداعمة للبلدان المستفيدة من البرامج في الوقت الذي يواجه فيه أوضاعا صعبة بسبب "الأزمات المتعددة" واعترفت بترابط الأزمات، وأوجه تأثر البلدان بشكل مختلف، وبأهمية التضامن الدولي والشراكة وتعددية الأطراف. وأعربت جميع الوفود عن القلق إزاء انخفاض دليل التنمية البشرية العالمية لمدة سنتين باعتباره انتكاسة في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وانخفاض الموارد العادية، على الرغم من الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان المستفيدة من البرامج للدعم المستمر من البرنامج الإنمائي. وقالت إن توافر الموارد العادية بصورة متواصلة أمر ضروري لتمكين البرنامج الإنمائي من الاستجابة بفعالية. وشُجع البرنامج الإنمائي على تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لتوسيع قاعدة مانحيه.

51 - وأعربت الوفود عن تأييدها للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025، ومبدأ البرنامج القاضي بعدم ترك أحد خلف الركب؛ ونُهجه المبتكرة المحفزة والمتكاملة والمتضاعفة الأثر؛ ودوره كأداة لتحقيق التكامل. وفيما يتعلق بعرض البرنامج الإنمائي المتعلق بالأزمات، ينبغي أن تمضي الاستجابة الإنسانية جنبا إلى جنب مع الاستثمارات في التنمية، وينبغي أن يظل البرنامج الإنمائي سريع الحركة من الناحية التشغيلية ومجهزا بآليات تنفيذ حديثة لدعم التعافي، لا سيما في الحالات الخاصة. وأعربت الوفود عن تقديرها لتركيز البرنامج الإنمائي على الرقمنة والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة وعدم ترك أحد خلف الركب، ودوره في تطوير تكنولوجيات جديدة لنماذج أعمال تتسم بالشمول وقادرة على التكيف بسهولة. وأعربت عن قلقها إزاء الديون وتمويل أهداف التنمية المستدامة، ورحبت بالدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لوضع أدوات مبتكرة للتمويل دون اشتراط السداد والتمويل مع اشتراط السداد.

52 - واقترحت مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل استخدام مؤشرات متعددة الأبعاد بدلا من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لتصنيف الوضع الاقتصادي للبلدان، والتعبير بشكل أفضل عن الواقع ومواطن الضعف المعقدة، والسماح بالحصول على التمويل بشروط ميسرة. وأعربت عن تطلعها إلى عملية المسح التي سيقوم بها الأمين العام للحصول على لمحة عامة تفصيلية للدعم المتاح للبلدان المتوسطة الدخل.

53 - وشجعت مجموعة أخرى البرنامج الإنمائي على إعطاء أولوية الدعم للبلدان النامية للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال المساعدة على ما يلي: (أ) ضمان إتاحة لقاحات كوفيد-19 وجعل

اللقاحات والعلاجات في متناول الجميع؛ (ب) سد الفجوة المالية لتعزيز التعافي الاقتصادي، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل بشروط ميسرة، ووضع إطار شامل وجامع لحلول الديون؛ (ج) العمل على إصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية؛ (د) دعم التنفيذ الكامل لجدول أعمال المناخ؛ (هـ) تعبئة الاستثمار في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وبناء سلاسل إمداد عالمية مستدامة ومتنوعة، وربط البلدان النامية بسلاسل القيمة.

54 - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لشراكته في البرمجة الإنمائية الوطنية. وقالت إنه يتعين تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ ورصد الأدوات الابتكارية، ولا سيما فيما يتعلق بأطر التمويل المتكاملة. وشددت على مبدأي احترام الأولويات الإنمائية الوطنية والملكية الوطنية. وحثت البرنامج الإنمائي على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمشاركة فيه، بما في ذلك من خلال صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية العالمية. وشُجع البرنامج الإنمائي أيضا على إدماج منظور الأمن البشري.

55 - وتساءلت وفود عن الكيفية التي سيعالج بها البرنامج الإنمائي أثر انخفاض الموارد العادية على نظاميه للرقابة والمساءلة ودعمه للشركاء المنفذين؛ ومساعدة البلدان في السياقات الضعيفة على التخفيف من تأثير تدفق اللاجئين على التنمية المستدامة والنهوض بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وتطوير نموذج أعماله وموازنة خدماته مع الاحتفاظ بقوة عاملة مؤهلة ومتحمسة. وطلبت الوفود معلومات مستكملة عن الجدول الزمني المشترك لاستعراض سياسة استرداد التكاليف وإطار الرصد لتحديد أثر الأفرقة القطرية. وسألت عن كيفية انطباق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب على تعاون البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية، وعما إذا كان البرنامج سيجري تحليلا قائما على الأدلة لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، استنادا إلى التقييم الأخير.

56 - وفيما يتعلق بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، شجع أحد الوفود البرنامج الإنمائي على أن يتقيد في عمله مع المنظمات غير الحكومية بالأولويات الإنمائية الوطنية في توسيع نطاق إتاحة الخدمات الأساسية لمن تركوا خلف الركب. ولاحظ الوفد أن نهج التقاطعية يعطي الأولوية لدعم السكان المهمشين، وأعرب عن قلقه لأن البرنامج الإنمائي قد يخدم حصرا مصالح الأقليات، بدلا من العمل من أجل تحقيق أهداف إنمائية مشتركة وعامة. وتساءل الوفد عما إذا كان البرنامج الإنمائي سيجري تحليلا قائما على الأدلة لهذا النهج مقارنة بنهج أخرى. وأعرب عن اعتراضه على تصنيف البلدان على أساس "درجة القمع".

57 - وردا على ذلك، شدد مدير البرنامج الإنمائي على أهمية ربط عمل البرنامج بالولاية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والأحداث العالمية الحاسمة. وفيما يتجاوز الإبلاغ عن القيم الإجمالية للأرقام والنسب المستهدفة والمؤشرات، يتعين أن يعتمد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة سردا قويا يعرض فيه صورة ذات مغزى لتجارب البلدان ونجاحاتها وإخفاقاتها مع تأثير الأزمات المتعددة على أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لمؤتمر القمة أن يؤكد من جديد استمرار أهمية وصلاحية أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، على الرغم من النكسات التي حدثت في السنوات الأخيرة. وسيواصل البرنامج الإنمائي طرح الأدوات والتحليلات بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة لزيادة إثراء مداولات مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

58 - وفيما يتعلق بالتمويل، فإن المناقشة الحقيقية تتعلق بتمويل التنمية. وفي 86 بلدا، يقوم البرنامج الإنمائي و 17 شريكا في منظومة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لتمويل أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها ومساهماتها المحددة وطنيا، واستكشاف

جميع مصادر التمويل. وقال إن تحسين الضرائب وتوسيع الحيز المالي ليسا بديلين لاستثمار المجتمع الدولي في التحول الإنمائي، الذي يمكن البلدان من الخروج من ضائقة الديون. ويمثل إطار التمويل الوطني المتكامل أداة لمساعدة البلدان على تحديد أولويات الإصلاح الضريبي وتعبئة التمويل. وفيما يتعلق بالحوافز التنشيطية لأهداف التنمية المستدامة، أوضح أن الهدف هو ربط المناقشات بشأن الأزمتين الاقتصادية والمالية وأزمة الديون بالمناقشات في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمجموعة العشرين، قال إن الأمين العام والبرنامج الإنمائي سيسهمان في جدول الأعمال والعملية.

59 - وقال إن البرنامج الإنمائي على وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف يتجاوز إجمالي الناتج المحلي. وفي الأزمات المعقدة التي يسود فيها انعدام الأمن ومخاطر الاغتراب وتغذية نزعة التطرف، ولا يكون بمقدور السلطات تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، يلتزم البرنامج الإنمائي بتقديم الخدمات من خلال برامج موسعة واعية بالمخاطر لتحقيق الاستقرار والتعافي. ويعمل البرنامج الإنمائي مع جهات فاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام والشركاء المحليين للحفاظ على مكاسب التنمية واستعادة الأمل وتقديم مسارات التنمية للخروج من حالة الهشاشة. ويمثل الاستثمار في التنمية أكثر النهج فعالية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، لا سيما عندما تكون الاستجابات الأمنية للأزمات مكلفة أو أقل فعالية أو تؤدي إلى نتائج عكسية. وفيما يتعلق بالبلدان التي تستضيف لاجئين، قال إن البرنامج الإنمائي يعمل، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع السلطات المحلية والمجتمعات المضيفة لتوفير الخدمات الأساسية وفرص سبل العيش.

60 - وقال إنه بالنظر إلى تطور نموذج أعمال البرنامج الإنمائي، فإنه سيعود إلى المجلس بمقترحات ومبادرات جديدة في عام 2023. ولكن مع الخفض البالغ 4 في المائة في ميزانية البرنامج الإنمائي المؤسسية، لا يكون بمقدور البرنامج القيام بالمزيد إلا في حدود ضيقة. وقال إن التمويل ليس هو القضية. فقد أنفقت البلايين على أزمات الطاقة المحلية، والحزم التنشيطية في سياق جائحة كوفيد-19، والنزاعات. ويلزم أن يكون هناك خيار سياسي واستراتيجي بشأن تمويل التنمية؛ والمسألة الأكثر جوهرية هي أن اتفاق تمويل الأمم المتحدة قد أخل به. وقال إن حالة البرنامج الإنمائي إنما هي عَرَضٌ على مرض؛ وفي حالة استمرارها، ستكون لها آثار ضارة على القوة العاملة في البرنامج ومكاتبه ومشاريعه. وحث الدول الأعضاء على مواصلة التركيز على الصورة الأكبر.

سادسا - تقرير التنمية البشرية

61 - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية في البرنامج الإنمائي التقرير الشفوي عن المشاورات التي استرشد بها *تقرير التنمية البشرية 2021/2022*.

62 - وشُجعت الدول الأعضاء على دعم المكتب في تعزيز القيادة الفكرية للبرنامج الإنمائي وتعزيز عمله مع أصحاب المصلحة المتعددين في مجال المنتجات المعرفية. وأعرب عن الاهتمام بتقييم أثر التحول الرقمي وأفضل الممارسات في مجال الكيفية التي تصب بها منتجات المكتب المعرفية في وثائق السياسات.

63 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب *تقرير التنمية البشرية* إن المكتب سيواصل مشاوراته مع أصحاب المصلحة المتعددين وهو بصدد تقييم أثر التحول الرقمي. وقد استخدمت البلدان عمل المكتب في صياغة نهج برامجها وسياساتها الوطنية بدعم من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

64 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات بشأن *تقرير التنمية البشرية*.

سابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

65 - عرضت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي البند وقدمت لمحة عامة عن 16 وثيقة من وثائق البرامج القطرية، ووثيقة واحدة من وثائق البرامج القطرية المشتركة، ووثيقة واحدة من وثائق البرامج المتعددة الأقطار، منها 6 برامج قطرية معروضة للتمديد. وقدَّم المدراء الإقليميون لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي بدورهم تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

66 - وعقب اعتماد وثيقة البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية، أثيرت شواغل بشأن العملية القضائية، والحيز الديمقراطي، وحالة حقوق الإنسان في البلد. وشُجعت منظمات الأمم المتحدة على توضيح مساهمتها في المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية. وشددت وفود أخرى على مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين، وسلطت الضوء على العملية التشاورية الواسعة النطاق في وضع البرنامج القطري، ودعت إلى عدم تسييس البرنامج وعمل المجلس.

67 - وعقب اعتماد تمديد وثيقة البرنامج القطري لأفغانستان، أدانت مجموعة من الوفود القرارات التي اتخذتها حركة طالبان مؤخرا بمنع الفتيات والنساء من التعليم وتقييد عملهن وحركتهن؛ وأيدت المجموعة إشراك موظفات في تقديم المعونة.

68 - وقام المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، باستعراض واعتماد وثيقة البرنامج القطري المشترك لكابو فيردي (DP/FPA-ICEF/CCPD/2023/CPV/1)، ووثائق البرامج القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/5)، وغابون (DP/DCP/GAB/4)، ونيجيريا (DP/DCP/NGA/4)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/4)؛ والجزائر (DP/DCP/DZA/4)، ولبنان (DP/DCP/LBN/3)، والمغرب (DP/DCP/MAR/4)؛ وجمهورية إيران الإسلامية (DP/DCP/IRN/4)، ونيبال (DP/DCP/NPL/4)، وبلدان جزر المحيط الهادئ (وثيقة البرنامج المتعدد الأقطار) (DP/DSP/PIC/3)؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (DP/DCP/BOL/4)، وكوستاريكا (DP/DCP/CRI/4)، والجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/4)، وإكوادور (DP/DCP/ECU/4 و Corr.1)، وهايتي (DP/DCP/HTI/4)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/DCP/VEN/3).

69 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القُطْري لموريتانيا (DP/2023/7) والتمديد الأول لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لشيلي (DP/2023/7/Add.1).

70 - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرامج القُطْرية لكل من أفغانستان والبرازيل وغامبيا لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وتمديد البرنامج القطري للبحرين لمدة سنتين من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ والتمديد الثاني للبرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة لمدة ستة أشهر من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2023/7.

ثامنا - التقييم

71 - قدم مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي نتائج التقييم التكويني لإدماج التقييم التكويني لمدى تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادئ عدم ترك أحد خلف الركب (DP/2023/8). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على التقييم (DP/2023/9).

72 - ورحبت الوفود بالتقرير وبالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لمعالجة توصياته. وحثت مجموعة من الوفود البرنامج الإنمائي على بذل المزيد من الجهد للوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، وإدماج عدم التمييز إدماجا كاملا في السياسات والبرامج، والتركيز على تقاطعية العوامل المحركة لعدم المساواة. وطلب المزيد من المعلومات عن مسارات العمل لتحسين نتائج وأثر عدم ترك أحد خلف الركب. وأثيرت عدة شواغل، من بينها محدودية التركيز في تنفيذ البرامج على الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛ وعدم وضوح المعايير المستخدمة في إعطاء الأولوية لفئات محددة؛ ومحدودية الإرشادات والبيانات المطبقة على التقاطعية. ولوحظ أن أداة الإطار المؤلفة من خمسة عوامل لم تنقل إلى الميدان ونادرا ما تستخدم. وحُث البرنامج الإنمائي على توضيح الاستراتيجيات وعرضها وتكييفها مع التحديات القطرية والإقليمية. وشُجع البرنامج الإنمائي على التعجيل بوضع نُهج تجميعية لكفالة الاتساق وتعميم مبادئ عدم ترك أحد خلف الركب.

73 - وشُجع البرنامج الإنمائي أيضاً على إظهار التزامه بالتنوع والمساواة واستيعاب الجميع على الصعيد المؤسسي، وسُئل عما إذا كان وضع إطار نتائج لاستراتيجية "موظفون لعام 2030" سيساعد على معالجة هذه المسائل في صفوف الموظفين وما إذا كان يمكن وضع إطار عمل خلال الدورة الحالية. وحُث البرنامج الإنمائي على سد الفجوة بين فئات الناس وفيما بين البلدان؛ واستكشاف حلول منهجية لتعزيز التكامل؛ وترشيد تخصيص الموارد. ورُحِّب بالمعلومات المستكملة عن مقاييس البرنامج الإنمائي وخطة التعلم من أجل النظر على نحو أفضل في عدم ترك أحمد خلف الركب واستهداف الفئات السكانية لأغراض البرمجة. وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تفاصيل عن قدرته وخططه لمعالجة التوصيات المتعلقة بتعميم مبادئ عدم ترك أحد خلف الركب في عمله المتعلق بالإنصاف والفقر المتعدد الأبعاد والتمويل المتكامل المستدام، ومع القطاع الخاص.

74 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي إن النسب المستهدفة والمؤشرات في إطار النتائج المقترح ستساعد على معالجة التنوع والمساواة واستيعاب الجميع في صفوف الموظفين، وتعزيز استراتيجية "موظفون لعام 2030". ويمكن بيان الصلة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

75 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي إن النهج التجميعي المقترح يوفر زاوية نظم أكثر استراتيجية، مما يسمح للبرنامج الإنمائي بمعالجة قضايا معقدة عبر الحوافظ، وهو أمر يدعمه مرفق الابتكار التابع للبرنامج الإنمائي. وفيما يتعلق بالتقاطعية وتحديد من تركوا خلف الركب، فإن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يستخدم في أكثر من 100 بلد في التقييمات الاجتماعية والاقتصادية للاستجابة لجائحة كوفيد-19. ويدعو النهج التجميعي إلى إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، ومشاركة المجتمع المدني، وإقامة شراكات مع الحكومات. ونظرا لقيود الميزانية، يتعين على البرنامج الإنمائي أن يخصص الموارد بطريقة استراتيجية. وقد وضع البرنامج أداة لتحديد خبرات الموظفين ومعارفهم على الصعيد العالمي من أجل نشر القدرات بصورة فعالة.

76 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 2/2023 بشـــأن التقييم التكويني لمدى تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادئ عدم ترك أحد خلف الركب ورد الإدارة عليه.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

77 - لاحظت المديرة التنفيذية في كلمتها (المتاحة على الموقع الشـــبكي لصـــندوق الأمم المتحدة للسكان)[3] أن السلام الدائم يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والهشاشة. وقالت إن النساء والفتيات كثيرا ما يواجهن التمييز والحرمان من حقوقهن، وهن اللاتي يتحملن الوطأة الكبرى لآثار النزاع وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والأزمة الاقتصـادية وجائحة كوفيد-19. وتهدف خطة الصـندوق الاسـتراتيجية للفترة 2022-2025 إلى تسريع المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وإعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع. ويهدف الصـــندوق من خلال اســـتراتيجيته "موظفون لعام 2030" إلى تعزيز قدرته على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وســـيتم تعزيز الكفاءة والمســـاءلة من خلال تعميم النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، كوانتوم. وقالت إن الصـندوق حصـل من مجلس مراجعي الحسـابات على رأي غير مشـفوع بتحفظ بشأن بياناته المالية على مدى 12 سنة متتالية. ومن شأن السياسة الجديدة للإدارة المركزية للمخاطر وبيان تقبل المخاطر الأول من نوعه أن يكفلا وجود ضـــمانات مناســـبة مع اســـتمرار الابتكار. ولا يزال الصـندوق يعطي الأولوية لمنع الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي، وهو يضـع مقاييس لتتبع التقدم المحرز. ويوفر تقييم انخراط الصـندوق في إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أدلة من شـأنها أن تواصل النهوض بعمله.

78 - وأشارت إلى أن الصندوق يقوم بتعزيز استجابته على صعيد العمل الإنساني. وعلى مدى السنوات الخمس الماضـية، زادت إيرادات الصـندوق المتعلقة بالعمل الإنسـاني بنسـبة 150 في المائة وأصـبحت تمثل الآن أكثر من 40 في المائة من إيراداته من التمويل المشـــترك. وفي عام 2022، تمكن الصـــندوق من الوصول بمساعداته المنقذة للحياة إلى أكثر من 30 مليون من النساء والفتيات والشباب في أكثر من 60 بلدا يواجه أزمات إنسـانية. وقالت إن هذه الجهود تقودها شـعبةُ الاسـتجابة الإنسـانية التي أعيدت تسـميتها حديثا. وفيما يتعلق بالتأهب، فإن الصـندوق بصـدد زيادة الميزانية المخصـصـة للتخزين المسـبق وغير المسـبق للإمدادات والمعدات الإنســـانية بمقدار 10 ملايين دولار، تخصـــص من الموارد العادية ومن الصـــندوق الاستئماني المواضيعي للأعمال الإنسانية. ويواصل الصندوق دوره القيادي في مجال الدعوة من أجل حماية وتعزيز الاسـتقلالية الجسـدية للمرأة؛ وهو يعد حملة عنوانها 'bodyright' ويتصـدى للعنف الجنسـاني الذي تيسره التكنولوجيا. ويحث الصـندوق الدول الأعضـاء على الاعتراف بأهمية التربية الجنسية الشاملة. ويتطلع الصـندوق إلى العمل مع المجلس التنفيذي خلال عملية الاسـتعراض المقبلة للمؤتمر الدولي للسـكان والتنمية التي ستجرى في عام 2024 بمناسبة مرور 30 سنة على إنشائه.

79 - وفيما يتعلق بالتحول من نموذج التمويل الذي لا يشـترط السـداد إلى نموذج يجمع بين التمويل دون اشـتراط السـداد والتمويل مع اشـتراط السـداد، أوضـحت أن الصـندوق سيسـتفيد من مجموعة من أدوات تمويل

(3) انظر https://www.unfpa.org/press/statement-executive-director-first-regular-session-executive-board-2023.

التنمية المستدامة، وسيستند إلى الأموال التي يوفرها دون شرط السداد وخبرته في تعبئة التمويل المحلي والدولي، والعام والخاص، عن طريق العمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية. وقد قام الصندوق في عام 2022 بحشد مبالغ تقارب 1,5 بليون دولار مقدَّمة كدعم من مختلف المانحين والشركاء. ويحث الصندوق الدول الأعضاء على مواصلة دعمها للتمويل من الموارد العادية، ويعرب عن قلقه إزاء السبل التي يمكن من خلالها للضغوط الاقتصادية العالمية أن تؤثر على التمويل لعام 2023.

80 - وفيما يتعلق بعدم ترك أحد خلف الركب، ذكرت المديرة التنفيذية أمثلة على عمل الصندوق وابتكاراته في عدد من البلدان. فقد أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة تحالف الإنصاف لعام 2030، وهي مبادرة تهدف إلى سد الفجوات بين الجنسين وإدماج احتياجات النساء والفتيات في تصميم حلول العلوم والتكنولوجيا والتمويل، وهو بصدد بناء التحالف من أجل العدالة الإنجابية في الأعمال التجارية لتشجيع الشركات على دعم المرأة من خلال مبادرات مراعية للصحة الجنسية والإنجابية في مكان العمل.

81 - وقدمت المديرة الإقليمية لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بإيجاز معلومات مستكملة عن أنشطة الصندوق في منطقتها، سلطت فيها الضوء على الاستجابة للأزمة الإنسانية في أوكرانيا والتحديات الديمغرافية التي تواجهها المنطقة.

82 - وشكرت الوفود المديرة التنفيذية على دورها القيادي في التصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالصحة والتمويل. وأعربت وفود من البلدان المستفيدة من برامج الصندوق عن تقديرها لعمل الصندوق في بلدانها، في حين أثنت وفود أخرى على الصندوق لتركيزه المستمر على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛ ووضع استراتيجيته للاستجابة الإنسانية؛ والاهتمام بالاستثمار في الشباب؛ واعتماده نُهُجا مصممة خصيصا وفقاً لسياق كل بلد، وتقديمه دعما تقنيا للتعدادات، ودعمه المنظمات التي تقودها النساء.

83 - وشدد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على أهمية الاستثمار المستدام، وموثوقية التمويل من الموارد العادية، والمساعدة الإنمائية الرسمية المحددة الأهداف للتعافي من النكسات الاقتصادية الأخيرة وتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. كما شددوا على ضرورة ضمان المساواة في الحقوق للنساء والفتيات، بما في ذلك من خلال وضع أطر قانونية وتشغيلية، وشجعوا الصندوق على تركيز برامجه على الوصول إلى أضعف الفتيات والمراهقات اللاتي يعانين من الممارسات الضارة، التي تعود أسبابها الجذرية إلى عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز، والفقر، وانعدام الفرص. وأشاروا إلى الفرصة التي تتيحها طفرة الشباب في العديد من البلدان النامية، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة الاستثمار الكبير في تنمية الموارد البشرية لتحقيق العائد الديمغرافي.

84 - ورحبت مجموعة من الوفود بتقييم انخراط الصندوق في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرَد إدارة الصندوق عليه، الذي أوضحت فيه استراتيجية الصندوق وخطة عمله للانخراط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسلطت هذه الوفود الضوء على القيمة التي يمكن أن تنطوي عليها القائمة المرجعية لإصلاح الأمم المتحدة باعتبارها أداة للصندوق وأعضاء المجلس التنفيذي. وأعربت عن تطلعها إلى جيل جديد من الخطط المتكاملة لتعبئة الشراكات والموارد، وشجعت الصندوق على استكشاف صناديق وبرامج أخرى تمكنت من إحداث زيادة كبيرة في حجم الإيرادات المعبأة من خلال المؤسسات المالية الدولية.

85 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء استمرار العنف الجنساني وتزايد الحاجة إلى الوقاية وحثت على اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة. وشُجع الصندوق على مواصلة إشراك الرجال والفتيان ودعم التربية الجنسية

الشـاملة. وكررت الوفود تأكيد أهمية التمويل المسـتدام والموثوق، ولا سـيما التمويل من الموارد العادية، ودعت الدول الأعضاء إلى التمسك بالتزاماتها بالتمويل حتى يتسنى للصندوق الاضطلاع بولايته. وشجعت عدة وفود الصـندوق على تعزيز تعاونه مع المؤسـسـات المالية الدولية لتنويع مصـادر تمويله. والتمسـت الوفود أيضـا تفاصـيل عن عدد من أنشـطة الصـندوق، بما في ذلك التصـدي للتحديات التي تعترض تحقيق المسـاواة بين الجنسين وحصـول الجميع بصـورة متساوية على خدمات الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية؛ ودعم الشركاء المحليين من المجتمع المدني وتقديم اسـتجابة إنسـانية متصـلة على نطاق موسـع؛ والعمل على تحقيق التحول الديمغرافي بحيث تنعكس احتياجات كبار السن في الخطط الوطنية وفي برامجه، وفي تعزيز النظم الإحصائية.

86 - وردا على ذلك، رحبت المديرة التنفيذية بالتعليقات، ولا سـيما بشـأن التمويل. وشـددت على أهمية إيصـال رسـائل إيجابية بشـأن العنف الجنسـاني وحمل المراهقات، تبين أن هذا الوضـع يمكن تغييره، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الشباب ومن خلال التربية الجنسية الشاملة، وهو ما يمكن أن يحدث فرقا كبيرا مع انتقال الشـباب الحديث السـن إلى طور البلوغ. وقالت إن الصـندوق يعمل مع الشـركاء المحليين في سـياقات العمل الإنسـاني التي تضـطلع فيها المنظمات ذات القيادات النسـائية بعمل نشـط في مجتمعاتهن المحلية. وأضـافت أن منع الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي هو أحد الأولويات. وبالمثل، يواصـل الصـندوق العمل مع منظمات الأمم المتحدة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. وقالت إن الصندوق يتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ويقوم تعزيز نهجه وأدواته وآلياته وأهدافه وتوسيع نطاقها لكي يكون شـريكا مفضـلا. وفيما يتعلق بالشـباب والشـيخوخة، قالت إن المرونة الديمغرافية تمثل أولوية؛ وإن استخدام الإحصاءات يفيد في تحقيق أمور منها توفير منصات إلكترونية للمعلومات الديمغرافية يستفاد منها في التخطيط. ويعمل الصـندوق مع كيانات الأمم المتحدة في سـياق عقد الأمم المتحدة للتمتع بالصـحة في مرحلة الشيخوخة لتوفير التوجيه للبلدان التي لديها أعداد كبيرة من السكان المتقدمين في السن؛ والمساعدة في التعدادات والتقييمات الأخرى؛ وتوفير مجموعات أدوات للسياسات.

87 - وقدم نائب المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) معلومات عن آليات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسـي والعمل الذي يقوم به فريق النزاهة التابع للصـندوق. وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (لشـؤون البرامج) معلومات عن عملية اسـتعراض المؤتمر الدولي للسـكان والتنمية بمناسـبة مرور 30 سـنة على إنشائه، وحثت الدول الأعضاء على دعم المبادرات الوطنية والإقليمية.

تاسعا - التقييم

88 - قدم مدير مكتب التقييم بالصـندوق التقييم التكويني لانخراط الصـندوق في عملية إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (DP/FPA/2023/CRP.1)، وقدم نائب المديرة التنفيذية (لشـؤون الإدارة) رد الإدارة عليه.

89 - ورحبت الوفود بالتقييم وبفائدته للكيانات الأخرى المشـاركة في إصـلاح الأمم المتحدة؛ وشُـجع الصـندوق على إتاحة الاطلاع على التقييم. واعتبرت بعض الوفود التقييم دليلا على التزام الصـندوق بالإصـلاح؛ وشـجَّعت كيانات الأمم المتحدة الأخرى على إجراء هذا التقييم. وأُثني على الصـندوق لمشـاركته في عملية الإصلاح ورده على توصيات التقييم، وشُجع على وضع استراتيجية شاملة للانخراط في إصلاح الأمم المتحدة. ورأت الوفود أن هناك أهمية خاصـة للتوصـيات المتعلقة بإضـفاء الطابع المؤسـسـي على الإصـلاح وباسـتيعابه وبالتحديات التي تواجهها الموارد البشـرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بزيادة التعاون

المشترك بين الوكالات والنتائج المشتركة. وشجَّعت على مواصلة تدريب الأفراد، ووضوح التواصل من جانب القيادة، ومساهمات الموظفين في تنفيذ الإصلاح في مجال مقاييس الأداء. وكررت تأكيد أهمية الإصلاح في سياقات العمل الإنساني، لا سيما في التعاون مع الشركاء عبر القطاعات.

90 - ورحب أحد الوفود بنتائج التقرير، بما في ذلك المخاطر المحتملة لتسخير فوائد الإصلاح بصورة كاملة، وطلب إلى الصندوق أن يقدم تفاصيل عن العوامل التمكينية الحفازة المحتملة للأنشطة البرنامجية. وسأل وفد آخر إلى أي مدى يعتمد التقييم على تبادل المعلومات مع المنظمات الأخرى، وكيف يتعاون مكتب التقييم التابع للصندوق مع مكاتب التقييم الأخرى لتحقيق أقصى قدر من المنافع المتبادلة من تقييمه ومن التقييم الذي يجرى على نطاق المنظومة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19. وأثنى على الصندوق لتنظيمه استعراضا للأقران بشأن وظيفة التقييم قبل وضع سياسة التقييم المنقحة. وقال وفد آخر إن من الأمور المشجعة أن موظفي الصندوق يفهمون أهمية الإصلاح، إلا أنه أعرب عن القلق بسبب وجود ثغرات في التنفيذ.

91 - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب التقييم التزامه بإتاحة الخبرات مع مكاتب التقييم الأخرى بالأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقال إن التقييم متاح للجمهور على الموقع الشبكي للصندوق، وإن الصندوق ملتزم باتساق التقييم على نطاق المنظومة. وقد تعاون المكتب مع مكتب التقييم على نطاق المنظومة أثناء مشاركته في التقييم الذي أجري على نطاق المنظومة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق باستعراض الأقران لوظيفة التقييم لدى الصندوق، سلط الضوء على نهج الصندوق الابتكاري والشامل. وقال إن النتائج الأولية المستخلصة من تنقيح سياسة التقييم ستعرض على المجلس بحلول حزيران/يونيه 2023. وأضاف أن مكتب التقييم سيقود عملية تنقيح السياسة وأن مشروع السياسة المنقحة سيقدم في إحاطة غير رسمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وأن النسخة النهائية ستقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2024.

92 - وقال نائب المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) للصندوق إن الإصلاح يهدف إلى تعزيز فعالية المساعدة المقدمة إلى الشركاء على الصعيد القطري. وأشار إلى أن الصندوق يعتزم إطلاع منظمات الأمم المتحدة على نتائج التقييم، وأنه يظل راسخا في التزامه بتنفيذ الإصلاحات.

93 - وأضاف مدير شعبة السياسات والاستراتيجية بالصندوق أن الصندوق يستفيد من الإصلاح على الصعيد القطري من خلال البرمجة المشتركة، والمشاركة النشطة في إطار التعاون القطري، ودعم وجود منسق مقيم يتمتع بالصلاحيات.

94 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقييم التكويني لانخراط صندوق الأمم المتحدة للسكان في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (DP/FPA/2023/CRP.1) ورد الإدارة عليه.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

95 - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة عن 16 وثيقة من وثائق البرامج القطرية، ووثيقة واحدة من وثائق البرامج المتعددة الأقطار، ووثيقة واحدة من وثائق البرامج القطرية المشتركة، وسبعة تمديدات للبرامج القطرية. وقدم المديرون الإقليميون للصندوق للدول

العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وغرب ووسط أفريقيا بدورهم وجهات النظر الإقليمية الخاصة بكل منهم.

96 - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق لبلدانها.

97 - وعقب اعتماد وثيقة البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية، أثيرت شواغل بشأن العملية القضائية، والحيز الديمقراطي، وحالة حقوق الإنسان في البلد. وشجعت منظمات الأمم المتحدة على توضيح مساهمتها في المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الحقوق الإنجابية. وشددت وفود أخرى على مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين، وسلطت الضوء على العملية التشاورية الواسعة النطاق في وضع البرنامج القطري، ودعت إلى عدم تسييس البرنامج وعمل المجلس.

98 - وعقب اعتماد تمديد وثيقة البرنامج القطري لأفغانستان، أدانت مجموعة من الوفود القرارات التي اتخذتها حركة طالبان مؤخرا بمنع الفتيات والنساء من التعليم وتقييد عملهن وحركتهن؛ وأيدت المجموعة إشراك موظفات في تقديم المعونة.

99 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقاً للقرار 7/2014، على وثائق البرامج القُطْرية للجزائر (DP/FPA/CPD/DZA/7)؛ ومصر (DP/FPA/CPD/EGY/11)؛ ولبنان (DP/FPA/CPD/LBN/5)؛ ودولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/7)؛ وجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/CPD/IRN/7)؛ ونيبال (DP/FPA/CPD/NPL/9)؛ والبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ (البرنامج المتعدد الأقطار) (DP/FPA/CPD/PIC/7)؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (DP/FPA/CPD/BOL/7)؛ وكوستاريكا (DP/FPA/CPD/CRI/6)؛ والجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CPD/DOM/7)؛ وإكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/8)؛ وهايتي (DP/FPA/CPD/HTI/7)؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/FPA/CPD/VEN/4 و DP/FPA/CPD/VEN/4/Corr.1)؛ وكابو فيردي (برنامج قطري مشترك) (DP/FPA-ICEF/CCPD/2023/CPV/1)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CPD/CAF.9)؛ وغابون (DP/FPA/CPD/GAB/8)؛ ونيجيريا (DP/FPA/CPD/NGA/9)؛ وسان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/CPD/STP/8).

100 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتمديد البرنامجين القطريين لرواندا وموريتانيا لمدة سنة واحدة، ووافق على التمديد الثاني للبرامج القطرية لبابوا غينيا الجديدة والبرازيل وغامبيا، والتمديد الثالث للبرنامجين القطريين لأفغانستان وليبيا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2023/2.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

101 - وجه المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كلمته (المتاحة في الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)[4] الشكر إلى المجلس لما يقدمه من دعم وتوجيه في التصدي لأوجه القصور المتصلة بمبادرة الاستثمارات والابتكارات في البنى التحتية المستدامة (مبادرة S3i). وسلط الضوء على نهج المكتب المزدوج المتمثل في الاستجابة لأزمة مبادرة S3i وإعادة توجيه الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وقال إن خطة المكتب للاستجابة الشاملة تضمنت إجراءات وضعت استجابةً للاستعراضيين المقدمين إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 من شركة KPMG في إطار استعراضات الأطراف الثالثة. وحددت ستة مواضيع في خطة الاستجابة.

102 - وقال إن الولاية والاستراتيجية تتضمنان وضع صياغة جديدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وتركز الحوكمة والإدارة على رقمنة العمليات لزيادة الفعالية والشفافية وتحسين طرق العمل. وتشمل عملية إصلاح إدارة المخاطر وبيئة الرقابة تنفيذ توصيات الرقابة. وتسعى ثقافة الأخلاقيات والامتثال والتنظيم إلى إعادة تشكيل فريق الإدارة، ووضع سياسة جديدة للإبلاغ عن المخالفات، واستعراض مدى استقلالية مكتب الأخلاقيات. وتعالج الإدارة المالية وإدارة الأداء التوصية المقدمة من شركة KPMG بإصلاح النهج المتبع في التسعير وتحسين الإبلاغ عن النواتج، ومواءمة استرداد التكاليف مع معايير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن شفافية التكاليف المستردة، وتحديد أهداف صافي الإيرادات بصفر سنويا، والتحول من مفهوم التسعير والربح إلى مفهوم استرداد التكاليف، وإعادة تصميم وظيفة العناية الواجبة والعمليات ذات الصلة. وفيما يتعلق بمستقبل مبادرة S3i، قال إن مكتب خدمات المشاريع سيعمل مع مكتب الشؤون القانونية على استرداد الأموال من استثمارات المبادرة وسيغطي 8 ملايين دولار لتكلفة الأنشطة، ويقدم 1,7 مليون دولار لدعم البلدان المتضررة في الانتقال من الأنشطة التي أخفقت.

103 - وأضاف أن مكتب خدمات المشاريع وضع لوحة متابعة حية لتوضيح التقدم المحرز في خطة الاستجابة الشاملة. ولتنفيذ جميع الإجراءات، طلبت موافقة المجلس على تحويل 35,4 مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي للمكتب إلى ميزانية عام 2023، بما في ذلك 8 ملايين دولار نظير الأتعاب القانونية المتصلة بمبادرة S3i، و 1,7 مليون دولار نظير العمل مع البلدان المتضررة، واستثمار غير متكرر بقيمة 21,1 مليون دولار للإصلاح الرقمي. وشدد على أن الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025 ستؤكد على دعم المكتب للتعجيل بتحقيق البلدان لأهداف التنمية المستدامة عن طريق ما يلي: توسيع قدرة الشركاء على التنفيذ؛ والتركيز على المجالات التي يتمتع فيها المكتب بخبرة كبيرة؛ والاستجابة للطلبات في المجالات التي يتمتع فيها المكتب بقدرة وظيفية متوافقة؛ والبناء على القدرات البرنامجية للشركاء. وقال إن المكتب لن يشارك في الاستثمار المؤثر برأسمال أولي من احتياطياته. وسيقدم

(4) انظر https://www.unops.org/news-and-stories/speeches/statement-to-the-first-regular-session-of-the-executive-board-2023.

المكتب استعراض منتصف المدة المبكر والخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025، في الدورة السنوية لعام 2023؛ وتقديرات الميزانية المقترحة لفترة السنتين 2024-2025، التي ستنظر في الدروس المستفادة من استعراضات الأطراف الثالثة المستقلة، في الدورة العادية الثانية لعام 2023.

104 - وأقر رئيس المجلس التنفيذي، نيابة عن مكتب المجلس، بالعمل التصحيحي الذي يقوم به مكتب خدمات المشاريع بشأن مبادرة S3i وشجع على إغلاق القضايا مع تسليط الضوء على القضايا المعلقة الحاسمة. ومن شأن إنجاز هذه الإجراءات وخطة الاستجابة الشاملة أن يزود المجلس بإجابات بشأن تخصيص احتياطيات مبادرة S3i ومستقبل المبادرة، والفريق العامل الذي أنشأه المجلس. ولا تزال مساءلة الجناة تشكل أولوية. وسلط الضوء على التحدي الحاسم الذي يواجه مكتب خدمات المشاريع في استكمال 53 إجراء من أصل 84 إجراء في خطة الاستجابة الشاملة في عام 2023 والتزام مكتب المجلس التنفيذي بضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة.

105 - وبشكل عام، رحبت الوفود بالإجراءات التصحيحية التي اتخذتها إدارة مكتب خدمات المشاريع لإعادة بناء الثقة، وأثنت على عمله بشأن خطة الاستجابة الشاملة وتوخيه الشفافية مع أصحاب المصلحة في تنفيذها. وفي حين أعربت الوفود عن تأييدها، فقد ضغطت على المكتب لضمان المساءلة الكاملة عن سوء استخدام الأموال واسترداد الأموال المفقودة، وطلب بعضها إجراء مراجعة محاسبية قضائية. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء قصر فترة التنفيذ والقدرة الاستيعابية للمكتب وموظفيه على تنفيذ الخطة إلى جانب العمليات العادية. واتفقت الوفود على ضرورة أن يعيد المكتب التركيز على ولايته واختصاصاته الأصلية. وأعربت عدة وفود عن تحفظات بشأن الافتقار إلى الدقة في تحديد أدوار المكتب ودوره المحتمل في التمويل المختلط والتمويل المؤثر. وطُلب إلى المكتب أن يقدم طلبه للحصول على موارد من الميزانية بصورة أوضح فيما يتعلق بتدابير الإصلاح المحددة. وتوقعت الوفود أن يتم إشراكها في عملية الاستعراض وأقرت بالتوصيات الموجهة إلى المجلس لتعزيز وظيفته الرقابية.

106 - وأكدت مجموعة من الوفود من منطقة أفريقيا دور المكتب في دعم البلدان في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشارت إلى زيادة قدرة شركائها نظرا للجهود الاستشارية التي يبذلها المكتب، وذكرت المشاريع القطرية الخاصة ببلدان محددة كأمثلة على التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات. ودعت إلى أن يكون المكتب مهيأ للنهوض بالدور الملقى على عاتقه بالنظر إلى السياق الأوسع للتنمية ووسائل التنفيذ، بما في ذلك الحاجة إلى التمويل المنتظم للمنظمات الإنمائية.

107 - وأثارت مجموعة من الوفود من منطقة الشمال الأوروبي أهمية وجود آلية تتسم بالكفاءة وتوفر الحماية للمبلغين عن المخالفات وتدابير لضمان أن يكون الموظفون هم شاغلي الوظائف التي تنطوي على "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها". وقالت إن مسألتي البت في استخدام الاحتياطيات الفائضة للمكتب ووضع ضوابط أكثر صرامة، بما في ذلك رصد تراكم الاحتياطيات، تعودان إلى المجلس.

108 - وأكدت مجموعة أخرى التزامها بالنظر في التوصيات الموجهة إلى عمل المجلس والتصرف بناء عليها. وطلبت معلومات عن تسلسل الإجراءات الواردة في خطة الاستجابة الشاملة وآثارها على الموارد. وفيما يتعلق بالخيارات المتعلقة باستخدام الاحتياطيات الفائضة، أعربن عن التزامها بإجراء تخفيض كبير في مستوى الاحتياطيات. ومع أن هذه المجموعة تؤيد قرار المكتب بعدم الدخول بأي شكل في الاستثمار المؤثر

المباشر، فقد أعربت عن تحفظها على إدراج وظائف استشارية في الاستثمار في التمويل المبتكر والمختلط والمؤثر كجزء من اختصاصات المكتب وولايته الأساسية.

109 - وأثنى أحد الوفود على إدارة مكتب خدمات المشاريع لتوضيحها ما لن يفعله المكتب في خطته الاستراتيجية. وقال إنه يتوقع عودة الاحتياطيات المتراكمة والفوائد المكتسبة منها إلى الشركاء الذين أتت منهم تلك الأموال. وحث المكتب على العودة إلى نموذج العمل غير الربحي، مع تطبيق الرسوم على الاستثمارات الأساسية في فعالية الموظفين والمنظمة.

110 - وطلبت وفود أخرى إلى مكتب خدمات المشاريع أن يقدم رؤية واضحة لدوره في التمويل المختلط والاستثمار المؤثر ومعلومات عن عدد من البنود، هي: إصلاح المكتب التابع له في هلسنكي؛ وتحديد مخصصات ديون لمبادرة S3i بمبلغ 20,53 مليون دولار.

111 - وسلط المدير التنفيذي بالنيابة الضوء على اعتزام المكتب مساعدة البلدان المتضررة على الخروج من الفشل الذي منيت به مبادرة S3i والعمل على إيجاد طرق هادفة للتعاون. وأكد أن التنفيذ الكامل لخطة الاستجابة الشاملة سيحول دون تكرار نفس الخلل وأن المكتب سيحاسب المسؤولين عن إخفاق المبادرة بكل الوسائل المتاحة. ونظرا لتراجع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، يعتزم المكتب وضع حافظة أكثر ذكاء وتعظيم قدرة البلدان المستفيدة من البرامج على اجتذاب تمويل إنمائي خارج إطار المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وفيما يتعلق بالتمويل المختلط والمؤثر، قدم تفاصيل عن الفرصة التي تمثلها الحافظة الكبيرة من مشاريع البنية التحتية، التي يتعين أن تتضمن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره كعنصرين أساسيين. وقال إن هذين المجالين يتطلبان مزيدا من التمويل حيثما يكون للمكتب دور منظور. وسيركز المكتب على المجالات التي يمكن أن يخلق فيها قيمة مضافة ذات مغزى. وفيما يتعلق بتحديد أولويات الأنشطة في خطة الاستجابة الشاملة، قال إن إدارة المكتب ستنتظر توجيهات المجلس بشأن مستوى الاستثمار الذي سيمنحه للمكتب. وفي حالة موافقة المجلس، سيقوم المكتب بإغلاق مبادرة S3i من الناحية البرنامجية؛ وسيتم تركيز الأصول المتبقية على التمويل المختلط واسترداد الأموال. وسيستمر السعي إلى استرداد الأموال لتثبيط السلوكيات "التمكينية". وفيما يتعلق بحالة إجراء مراجعة محاسبية قضائية، قال إن مدير فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات بالمكتب عقد اجتماعات مع شركة KPMG. وفيما يتعلق بتكوين الموظفين، سيتبع المكتب توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. واختتم المدير التنفيذي بالنيابة كلامه بطمأنة المجلس أن المكتب ملتزم بأن يصبح مهيأ بدرجة أكبر للنهوض بالدور الملقى على عاتقه في خدمة أهداف التنمية المستدامة وخطتنا المشتركة.

112 - وفيما يتعلق بالمتابعة التي تجريها وحدة التفتيش المشتركة، قال مدير مكتب الأخلاقيات إن فريقا تم تعيينه يقوم حاليا باستعراض استقلالية المكتب؛ وقال إنه يفهم أن الفريق على اتصال بالمدير التنفيذي بالنيابة ورئيس المجلس التنفيذي وأنه يأخذ في الاعتبار تقارير وحدة التفتيش المشتركة المنطبقة. ويتوقع التوصل إلى نتائج بنهاية آذار/مارس 2023.

تقرير الفريق العامل المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

113 - قدم رئيس الفريق العامل المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير الموجز للفريق والنتائج التي انتهى إليها الفريق (DP/OPS/2023/2).

114 - وطلبت الوفود تفاصيل عن تسلسل الإجراءات والتقارير عن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛ وقدرة المكتب على تنفيذ الخطة دون تخصيص موارد من خارج الميزانية في عام 2023؛ ومعلومات عن استخدام الاحتياطيات والوضوح بشأن المستفيدين فيما يتعلق بخيار قيد الاحتياطيات الزائدة في حسابات الكيانات والجهات الشريكة التي تؤدي مدفوعات وبشأن الاتصالات؛ وتفاصيل عن طبيعة الرقمنة وتوزيع تكاليفها.

115 - وردا على ذلك، قال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع إن مبلغ 8 ملايين دولار المقدر نظير الخدمات القانونية قدمه مكتب الشؤون القانونية ومستشار قانوني خارجي وتم تخصيص المبلغ حصرا لهذا الغرض. أما مبلغ 21,1 مليون دولار المخصص للرقمنة فينبغي أن ينظر إليه باعتباره استثمارا رأسماليا. وقال إن حصة المكتب من تكاليف الاستثمار في التخطيط المركزي للموارد أقل نسبيا من تكاليف الغير وهي تتضمن تكاليف بدء التنفيذ وإدارة التغيير. وسيتم توفير التكاليف الإضافية في ميزانية الفترة 2024-2025 للحفاظ على الاستثمار. وقال إنه يفهم أن المراقب المالي للأمم المتحدة يرى أن الأموال ينبغي أن تعاد إلى الدول الأعضاء، نظرا لأن الأمم المتحدة هي أكبر كيان مساهم برسوم في المكتب؛ ومن ثم، ينبغي أن ينظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها مستفيدا شرعيا من الخصومات. وسيكون نموذج الخصم القائم على التناسب أبسط طريقة للعمل، بالنظر إلى وجود 200 من شركاء المكتب، وإن كان ينطوي على تعقيدات قانونية.

116 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 3/2023 بشأن تقرير الفريق العامل المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والقرار 4/2023 بشأن المعلومات المستكملة المقدمة من المكتب بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة واستخدام الاحتياطي والاستثمارات المؤثرة في المكتب.

ثاني عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

117 - سلط رئيس مجلس الموظفين الضوء على برنامج عمل المجلس للفترة 2023-2024 وعلى وأربع نتائج استراتيجية، هي: (أ) تنشيط رابطات الموظفين على الصعيد العالمي من خلال آليات تشاركية؛ (ب) تعزيز ومواءمة تمثيل الموظفين على جميع مستويات صنع القرار؛ (ج) تعزيز العمل مع منظومة الأمم المتحدة من خلال نقابات ورابطات الموظفين بشأن مواءمة الممارسات والأنظمة؛ (د) تحسين مكان العمل. وشدد على أهمية التوازن بين الجنسين، وزيادة التنوع الجغرافي، والإنصاف والشمول، وعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وإرساء ثقافة الثقة.

118 - وشجعت مجموعة من الوفود وضع نظم داخلية قوية وإرساء ثقافة التعاون والتعلم. ودعي الموظفون إلى عرض أفكارهم بشأن إمكانية الوصول إلى النظم الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والاستجابة لها ومدى توافر هذه النظم، لكي يسترشد المجلس بها. وسلطت الضوء على أهمية وجود نظام للإبلاغ عن المخالفات يكون سريا وفي المتناول، وحماية موثوقة للمبلغين عن المخالفات، وحماية قانونية لثقافة عدم السكوت، وشددت على ضرورة التصدي للتمييز والعنصرية.

119 - وقال مدير مكتب الموارد البشرية في البرنامج الإنمائي إن البرنامج لديه استراتيجية جديدة للتنوع والإنصاف والشمول وأداة جديدة لعدم السكوت عن المخالفات، في حين تضمن استراتيجية "موظفون

لعام 2030“ أن يكون البرنامج ربّ عمل مفضل. وقالت مديرة شعبة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق سيعمل مع رابطات الموظفين على الصعيد العالمي ومع المجلس على وضع ترتيبات عمل مرنة. وتعزيزا لثقافة عدم السكوت، قرر الصندوق حصول المديرين على تدريب إلزامي في مجال إدارة الصراع، وأنشأ فريق النزاهة، وسينشئ بوابة إلكترونية. وكرر المستشار الخاص للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تأكيد إعطاء المكتب الأولوية لصحة الموظفين وسلامتهم، ودعم تنشيط رابطة الموظفين العالمية، والالتزام بتعزيز ثقافة عدم السكوت.

120 - واستمع المجلس التنفيذي إلى كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام 2023

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023

أولا – مسائل تنظيمية

1 – عُقدت الدورة السنوية لعام 2023 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترة بين 5 و 9 حزيران/يونيه 2023.

2 – ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2023 (DP/2023/L.2) ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2023 (DP/2023/10).

3 – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2023 في الوثيقة DP/2023/25، وهي متاحة على موقع الشبكي للمجلس التنفيذي[1].

4 – ووافق المجلس التنفيذي في قراره 19/2023 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2023:

الدورة العادية الثانية لعام 2023: من 28 إلى 31 آب/أغسطس 2023.

بيان رئيس المجلس

5 – سلط رئيس المجلس الضوء على كيفية تعامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الأزمات المتداخلة والاستجابة لها وتحسين حياة الملايين، ما يجسد التزامها والتنسيق فيما بينها ومع الوكالات الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك المهمة العاجلة لإنقاذ خزان صافر العائم للنفط قبالة سواحل اليمن. فقد كانت المهمة تجسيدًا للأمم المتحدة في أفضل حالاتها، من خلال اتخاذ إجراءات محلية ذات تأثيرات عالمية. ويجب على المجلس التنفيذي تمكين الوكالات من القيام بالمزيد من تلك الأنشطة؛ فقد أصبح تحقيق التنمية وسط الأزمات المتكررة هو القاعدة الجديدة. ويتطلب تعزيز النتائج تقاربَ الإجراءات التشغيلية وحتى إنشاء نموذج لمجلس مشترك يتجاوز حدود المنظمات الثلاث. كما يمكن للمجلس التنفيذي النظر في زيادة إشراك منسقي الأمم المتحدة المقيمين. وستكون إعادة النظر في تخفيض الموارد الأساسية ضرورية لتحقيق نتائج على المستوى الاستراتيجي. كما يمكن أن تشمل الممارسات الجديدة في الإبلاغ استخدامَ الذكاء الاصطناعي لتمكين المراجعات السريعة للعديد من التقارير.

الجزء المشترك

ثانيا – معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

6 – قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية)، ومدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، معلومات مستكملة إلى المجلس عن الجهود الجماعية لتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن جهود تنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

(1) انظر https://www.undp.org/executive-board/documents-for-sessions.

7 - وأكدت مجموعة من الوفود أن الالتزام الكامل من جانب جميع كيانات المنظومة الإنمائية والدول الأعضاء بمواصلة الإصلاح أمر حاسم لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما رحبت المجموعة بالخطوات الهائلة المحرزة في التماسك والتعاون والعمل الجماعي على المستوى القطري. وسلطت المجموعة الضوء على الدور المحوري الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في تعزيز القيم المشتركة وتوحيد الجهود في الحلقة المتصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على دعم قيادة منسقي الأمم المتحدة المقيمين لتوحيد أعمال المنظومة معًا لتحقيق المزيد من النتائج. وبما أن التعاون على نشر السلام كان يمثل تحديًا، رحبت المجموعة بتبني سبلٍ لتعزيزه. وكان هناك أيضًا حاجة لرؤية نتائج موضوعية في السنة الخامسة من الإصلاح، على الرغم من عدم توفر دليل على وجود تأثير ملموس دائمًا.

8 - وهنأت المجموعة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بقيمة 405 ملايين دولار في عام 2022. وأعربت عن قلقها إزاء استمرار المنافسة على الموارد، ودعت جميع المنظمات الثلاث إلى العمل بناءً على المزايا النسبية، والدول الأعضاء إلى القيام بدورها أيضًا. ويجب دمج التنسيق على صعيد الأمم المتحدة في الإجراءات القياسية. وأشارت المجموعة إلى التقدم المحرز في إطار الإدارة والمساءلة المتجدد وشددت على التنفيذ الكامل لتحقيق الكفاءة والمساءلة المشتركة. ودعت المجموعة إلى مواءمة الوثائق القطرية بالكامل مع إطار التعاون، وتعزيز استخدام مدخلات منسقي الأمم المتحدة المقيمين في تقييمات الأداء. وأكدت على ضرورة التشاور مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في اختيار أعضاء الفريق القطري حتى تكمل المهارات المختلفة بعضها البعض. وكانت القائمة المرجعية الخاصة بالإصلاح المعنية بتسهيل رقابة مجلس الإدارة أداة مرحبًا بها سعيًا لتمكين المقارنة السهلة بين الكيانات مع مرور الوقت.

9 - واستجابة إلى مطالب الوفود، ذكر نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) أن الصندوق لا يزال ملتزمًا التزامًا كاملاً بالنهوض بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. ووصف صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنه ينتقل من مرحلة التنفيذ إلى مرحلة تحقيق النتائج في البرامج والكفاءة في العمليات. وجميع وثائق البرامج القطرية مستمدة من أطر التعاون التي وجد الصندوق أنها تساعد في النهوض بالجزء المعياري من ولايته وتتماشى معها. ويُقدم المديرون الإقليميون التقارير إلى المنسقين المقيمين على نحو روتيني قبل تعيين ممثلي الصندوق. ويمكن لجميع المنسقين المقيمين تقييم أداء ممثلي الصندوق؛ واضطُلع بهذا الإجراء على مستوى عالمي تقريبًا في عام 2022. وواصل الصندوق نشاطه في البرامج المشتركة.

10 - وقدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمثلة عن التعاون بشأن التقييمات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومن ضمنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسلطت الضوء على أكاديمية Nexus الجديدة التي تُقدم خدمات التعلّم للأفرقة القطرية على المستوى العالمي. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الرئيسية المساهمة في نظام المنسقين المقيمين بمبلغ 10,6 ملايين دولار في عام 2022، ولكنه كان قلقا إزاء تأخر التمويل. ويمكن زيادة فهم كيفية تقدم منظمات الأمم المتحدة نحو الإصلاح من خلال توجيه أفضل بشأن تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقُيّم جميع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين

وفقًا لأهداف الأداء الإلزامية الخاصة بنتائج الفريق القطري؛ حيث سعى المديرون الإقليميون إلى الحصول على ملاحظات من المنسقين المقيمين بشأن أداء الممثلين المقيمين.

11 - وأكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع السياق المحدد للمنظمة حيث إن وجودها في البلدان والمناطق يتحدد حسب الطلب. ورحب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بقدرة المنسقين المقيمين على عقد الاجتماعات مع التسليم بالمسائل العملية المتمثلة في وجود مدير واحد للمكتب المتعدد الأقطار يمكنه التنسيق مع المنسقين المقيمين في عدة بلدان. وشدد على أن المكتب لا يزال حريصًا على جعل المساءلة والتنسيق أكثر مرونة وفعالية. وعلى الرغم من عدم وجود وثائق للبرامج القطرية، فهو متوائم تمامًا مع أطر التعاون. وشملت تقييمات الأداء المنسقين المقيمين امتثالاً لإطار الإدارة والمساءلة.

12 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 6/2023 بشأن تحديث جهود التنفيذ المتعلقة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

13 - قدم الموظف المسؤول عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي لهذا المكتب عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2022 (DP/2023/12)؛ وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم المدير المؤقت لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق بشأن المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيق في عام 2022 (DP/FPA/2023/6)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2023/6/Add.1) واختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) رد الإدارة. وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2022 (DP/OPS/2023/3)؛ بينما قدم المستشار الخاص للمدير التنفيذي المعني بالبرامج والسياسات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

14 - وشكرت مجموعة من الوفود مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق وفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات على عملها الحاسم لتعزيز الثقة. وأعربت عن قلقها إزاء عدم استيفاء الشروط اللازمة لضمان استقلالية وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، على النحو الذي حدده معهد مراجعي الحسابات الداخليين؛ كما شددت على المشاركة المنتظمة وغير المقيدة لمكاتب مراجعة الحسابات مع المجلس التنفيذي؛ واقترحت عقد جلسات إضافية غير رسمية. كما اقترحت أن يكون لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لغة خاصة في مواثيقهما بشأن الوصول المجاني وغير المقيد والسري إلى وحدة التفتيش المشتركة وأي كيان آخر له وظيفة إشرافية أو إدارية تتعلق بالمنظمة، وأن تقدم لجنة مراجعة الحسابات واللجان الاستشارية التقارير إلى المجلس التنفيذي. وشددت على تحسين جودة التقارير لتكون تحليلية أكثر، وتُعالج القضايا الهيكلية، وتُغطي التحقيقات الاستباقية في المناطق شديدة الخطورة، وتشمل الاتجاهات والمتابعة.

15 - وأشـــارت الوفود إلى أنه ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة أن تكون قدوة للآخرين فيما يتعلق بتعزيز مراقبتها واستقلاليتها، بما يتماشى مع الإطار الدولي لممارسات معهد مراجعي الحسابات الداخليين المهنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

16 - أقرت مجموعة من الوفود بأن تخصيص الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وسط تناقص الموارد الأساسية أظهر التزام البرنامج الإنمائي تجاه مكتب مراجعة الحسابات المعني بسير العمل. وسألت عن الاســتجابة إلى تقييم الجودة الخارجي الخاص بمعهد مراجعي الحســابات الداخليين لعام 2022 وزيادة تحسين الاستقلالية والرقابة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

17 - أعربت مجموعة من الوفود عن قلقها إزاء ما خلصـت إليه وحدة التفتيش المشـتركة في عام 2023 من أن اللجنة الاسـتشـارية المعنية بالرقابة التابعة لصـندوق الأمم المتحدة للسـكان ليسـت مسـتقلة بالكامل. وأثنت الوفود على ممارسات صندوق الأمم المتحدة للسكان الجيدة في التنسيق المشترك بين الوكالات وتعبئة الموارد وسير عمل العمليات الحاسمة فضلاً عن التقدم الهائل المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات مقارنة بالسنوات السابقة.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

18 - أعربت مجموعة من الوفود عن قلقها البالغ إزاء رأي اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات بضرورة إجراء تحسينات هائلة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وعلى الرغم من التقدم الهائل المحرز في عام 2022، لا يزال هناك المزيد مما يمكن عمله. وأشار أحد الوفود إلى الاختلال الكبير في التوازن بين العقود والموظفين العاديين.

الردود

19 - ردًا على الوفود، أشــار الموظف المسـؤول عن مكتب التحقيقات ومراجعة الحســابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تقييم الجودة الخارجي لعام 2022 أكد استقلالية المكتب بما يتماشـى مع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين. كما تم تضمين عناصر دعم الاستقلال في القواعد واللوائح المالية والميثاق. وقدم التقييم 10 توصيات؛ وكان مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات يتخذ 27 إجراء تصحيحيًا.

20 - وأكدت مديرة مكتب الشــؤون الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التزامها باســتمرار اســتقلالية مكتب مراجعة الحســابات والتحقيقات. وأشــارت إلى أن دور المجلس التنفيذي يحدد دور اللجنة الاسـتشـارية لمراجعة الحسـابات والتقييم وسـيقرر أي تغييرات تطرأ على اختصـاصـاتها. وأتاح نظام الإدارة والتنسـيق والمنسـقين المشـترك بين الوكالات للشـركاء المنفذين، لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصــندوق الأمم المتحدة للســكان وبرنامج الأغذية العالمي تبادل المعلومات والتعلم. وركز فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على فعالية إدارة الشركاء المنفذين.

21 - ووصــف المدير المؤقت لمكتب خدمات مراجعة الحســابات والتحقيق في صــندوق الأمم المتحدة للســكان، إعادة هيكل مكتب خدمات مراجعة الحســابات والتحقيق بأنها خطوة أخرى نحو تحســين فعاليته

وضمان ملاءمته لغرض عمله. وأعاد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق تأكيد استقلاليته، وبالإشارة إلى متابعة التقييم الذي قدمه بشأن استقلاليته، لاحظ أنه يدير ميزانيته الآن على نحو مستقل، على أساس المبلغ الإجمالي الذي وافق عليه المدير التنفيذي. وكان المكتب مستقلاً في تقاريره وحدد نطاق عمله بناءً على تقييمات المخاطر الخاصة به. واجتاز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التقييم الخارجي لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي يؤكد على استقلالية المكتب وامتثاله للمعايير المعمول بها في القطاع العام، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلسلة تقديم التقارير إلى رئيس المنظمة التنفيذي.

22 - وأكد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) أن الوصول المنتظم وغير المقيد لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المجلس التنفيذي مذكور بوضوح في السياسات التي وافق عليها المجلس؛ وبالمثل، كان لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بالفعل وصول غير مقيد إلى وحدة التفتيش المشتركة. وشدد على أن اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة هيئة مستقلة تقدم المشورة للمدير التنفيذي، تماشيًا مع سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي وافق عليها المجلس التنفيذي؛ حيث إن ذلك كان متسقًا مع النهج المتبع في الوكالات الأخرى. وهي تقدم تقارير مستقلة ولها وصول غير مقيد إلى المجلس.

23 - ووصف مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التحسن في إعداد التقارير السنوية والتعلم من المجلس التنفيذي بشأن ما قد يكون ناقصًا. وقطع فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات شوطًا كبيرًا فيما يتعلق بالاستقلال، ولكن الثقافة التنظيمية تحتاج وقتًا كي تتحسن. وكان المكتب يعمل على ذلك لتحقيق الشفافية الكاملة والضمانات بتطبيق العقوبات اللازمة.

24 - ووصف المستشار الخاص للمدير التنفيذي المعني بالبرامج والسياسات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدراج وظيفة مراجعة الحسابات المستقلة والوظيفة الاستشارية في الميثاق بأنها تحسن رئيسي سيتم اختباره في الممارسة العملية. وأصبحت ميزانية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الآن مقيدة. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على وعي تام بالحاجة إلى بناء الثقة والتحسين، لكنه في الوقت ذاته بدأ بداية جيدة. وتضمنت خطة الاستجابة الشاملة الخاصة بالمكتب مسارات عمل مخصصة بشأن الامتثال والضوابط والثقافة والأخلاق.

25 - وقال عضو في اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن شروطها لا تشمل تعيين مديري مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أو متابعة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة واقترح إجراء مناقشات جادة مع الإدارة بشأن كلتا القضيتين. وأشار رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنها قد شاركت في تعيين مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق؛ كما أشار إلى أن اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة استعرضت بالفعل تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وناقشتها؛ وشدد على أن اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة كانت مستقلة وأن هناك العديد من الضمانات المعمول بها لضمان استقلاليتها. وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة الذي تم تقديمه إلى المجلس كان مستقلاً تمامًا ولا يخضع لمراجعة الإدارة أو موافقتها. وأشار عضو في اللجنة الاستشارية ومراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن اختصاص اللجنة يشمل تقديم المشورة بشأن تعيين مدير لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات واستعراض مسائل مراجعة حسابات وحدة التفتيش المشتركة وشدد على استقلاليتها.

26 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 7/2023 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنية بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة.

رابعا - الأخلاقيات

27 - قدمت مديرة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022 (DP/2023/13)؛ وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مستشار الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2022 (DP/FPA/2023/3)؛ وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) رد الإدارة. وقدم مدير مكتب الأخلاقيات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير عن أنشطة مكتب الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2022 (DP/OPS/2023/4)؛ وقدم المستشار الخاص للمدير التنفيذي المعني بالبرامج والسياسات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

28 - وأكدت مجموعة من الوفود أن الثقافة التنظيمية القوية، القائمة على الأخلاقيات والنزاهة، توفر أساسًا متينًا لتحسين الفعالية التشغيلية. وأشارت إلى معايير وحدة التفتيش المشتركة لتحليل استقلالية وظائف مكتب الأخلاقيات وتقييمها، كما شددت على اتباع توصيات وحدة التفتيش المشتركة عن كثب بشأن وظائف مكتب الأخلاقيات ومراجعة سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات (JIU/REP/2018/49). كما سلطت الضوء على التدريب الأخلاقي من أجل تحقيق ثقافة أخلاقية متينة؛ وأشادت بشهر التوعية بالأخلاقيات المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وأعربت عن تقديرها بشأن تعزيز الموارد لكل مكتب أخلاقيات. ورحبت باستراتيجية التوعية والتواصل لمكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإطار الأخلاقيات الشامل لمكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإنشاء فريق النزاهة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت إلى أن عام 2022 كان عامًا حافلاً بالأحداث لمكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لتحديث السياسة المتعلقة بحماية الموظفين من الأفعال الانتقامية، وتنظيم حملة توعية وإجراء استعراض خارجي بشأن استقلاليته.

29 - وأثنى أحد الوفود على مدونة الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبارها نموذجًا، وتساءل عن تواتر مقدمي العطاءات للمشروع، بمن فيهم من أصحاب العقود السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتعلق الأسئلة الأخرى بالتحديثات المتعلقة بسياسة "حماية الموظفين من الأعمال الانتقامية" الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبدأت في معالجة ثقافة الخوف.

30 - وردًا على الوفود، وصف مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المكتب يعمل سعيًا نحو التحسن المستمر والتشديد القوي على منع الأعمال الانتقامية في مجال متابعة قرار المجلس التنفيذي 16/2022. ويعمل المكتب على زيادة الشفافية والحفاظ على السرية. وتمثل إدارة الموارد أكبر مخاطر تضارب المصالح؛ إذ كانت العمليات موجهة نحو تحديد المشاكل في هذا الصدد.

31 - ووصف مستشار الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تحديد الحواجز والاحتياجات لمختلف الموظفين للتحدث بصوت عالٍ على أنه أهم شيء يمكن أن يفعله مكتب الأخلاقيات. وقد شرع صندوق الأمم المتحدة للسكان في بذل جهود مكثفة لبناء ثقافة النزاهة والسلامة للجميع. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يتبع نهجًا شاملاً للأخلاقيات من خلال تحديد العوائق الثقافية والمتقاطعة التي يواجهها الموظفون والاستجابة لها.

32 - وأكد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) على الحاجة إلى بناء الثقة بين الموظفين في أن التقارير ستؤخذ على محمل الجد ويتبعها اتخاذ الإجراءات. ويشمل ذلك تحسين التواصل لتشجيع الموظفين على المبادرة والتقدم بطلباتهم.

33 - ووصف مدير مكتب الأخلاقيات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسألة إشراك الموارد البشرية ومراجعة الحسابات والشؤون القانونية للعمل على نحو شامل على إصلاح عملية التحدث والإبلاغ عن المخالفات بما يتماشى مع قرار المجلس التنفيذي 24/2022. وتضمنت التحسينات المعنية بسياسة "حماية الموظفين من الأعمال الانتقامية" إدخال تدابير أولية، وتعزيز واجب الرعاية في حالات الخطر المباشر على السلامة والأمن، وتطوير نهج يركز على الضحايا. واستلزم التعامل مع ثقافة الخوف المشاركة المستمرة مع الموظفين للتحدث بصراحة والتمسك بالقيم الأساسية بالإضافة إلى تعزيز استقلالية المكتب.

34 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 8/2023 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وردود الإدارة.

خامسا - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

35 - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) ومديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تحديثات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما يتماشى مع قرار المجلس التنفيذي 11/2020.

36 - واعترفت مجموعة من الوفود بالجهود المستمرة والإنجازات في تحديث السياسات والإجراءات وتوفير التدريب وإنشاء جهات تنسيق وبناء القدرات وتعزيز التعاون بين الوكالات. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لوضع معايير لتقييمات الشركاء المنفذين ومشاركتها. ولاحظت المجموعة استخدام أداة التحقق من انعدام السوابق وخطة الكشف عن سوء السلوك وإمكانية استكشاف كيف يمكن استفادة النظامين من بعضهما. وأقرت بزيادة الوعي بين الموظفين وزيادة عدد المكاتب القطرية المجهزة لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وشددت على استمرار الإبلاغ القائم على النتائج عن تغير الأثر والثقافة في إطار إبلاغ مبسط وأوضح.

37 - ولاحظت مديرة مكتب خدمات الإدارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقييم المنتظم لجميع المبادرات للتأكد من أنها تُفضي إلى التأثيرات المرجوة. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتابع عدد الأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ، والذين لم يبلغوا والسبب وراء ذلك؛ ويعتقد 96 في المئة من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه ينبغي لهم الإبلاغ عن أفعال ارتكبها زملاء. وسيساعد شكل التقرير الموحد على نحو مجمع في تحديد مجالات الاستثمار الإضافي.

38 - ووافق نائب المديرة التنفيذية لصـــندوق الأمم المتحدة للســكان (للشــؤون الإدارية) على أن التعلم الجماعي هو سبيل التقدم إلى الأمام، إلى جانب تقديم التقارير الموحدة. وجمع إطار المراقبة الجديد للمنظمة المزيد من المعلومات الدقيقة من وحدات الأعمال القطرية والإقليمية لتحديد الممارســـات الجيدة وتعزيز فهم التحديات. وكفل فريق النزاهة التابع للصندوق استجابات شاملة ومتماسكة ومتكاملة عبر مختلف الوحدات.

39 - واعتبرت مديرة الفريق المعني بالموارد البشـــرية والثقافة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع أن النهج الذي يركز على الضـــحايا أمر أســاســي. ومن شــأن التقييم الثقافي المعلق اســتكشــاف عوائق الإبلاغ والمساعدة في بناء الثقة.

40 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 9/2023 بشأن التحديث المشترك للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

41 - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه (المتاح على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإنترنت)[2] تقريره الســـنوي لعام 2022 (DP/2023/14 و DP/2023/14/Corr1). ووصـــف التحديات الشـــديدة التي يواجهها ملايين الأشـــخاص الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة ويواجهون انعدامًا شديدًا للأمن. فما هي المقاييس التي تمثل أداء جيدا لمؤسسة ما في خضم هذه الاضطرابات؟ وأشار إلى توقعات متنوعة باعتبارها جزءًا من العمل المتعدد الأطراف، وسببًا لعدم الانسحاب بل للمضي قدمًا. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محوريًا بالنسبة إلى الأمم المتحدة؛ حيث يُقاس حجمه بوجود 000 21 موظف في 170 دولة، وبين 500 3 و 000 4 مشروع في أي وقت من الأوقات، ومئات من الشراكات الرسمية، وتحقيق رقم قياســي في توصــيل 4,8 بلايين دولار في عام 2022. ولكن ماذا يعني ذلك أمام أزمة الديون وتكاليف المناخ التي تُقاس بالتريليونات؟ فاللحظة الحالية لحظة لا تتوافق فيها الوســائل مع حجم التحديات. ولكن لا يُعد ذلك عذرًا لأداء أي مؤسســة. بل دعوة للنظر في كيفية تقييم الأداء ودراســة المقاييس الجديدة. ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل مع المجلس بشأن هذه القضايا.

42 - وطلب من الوفود وضـــع مقاييس مثل مبالغ الأموال التي تم إنفاقها أو عدد الأشـــخاص الذين تم الوصول إليهم في الاعتبار. ولكن بوجود 8 بلايين شخص، ماذا يعني الوصول إلى 21 مليون شخص في 12 شــهرًا؟ وعلاوة على ذلك، كيف يمكن ربط الاســتثمار بالعائد؟ وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل سياسي مكثف كان قياسه معقدًا؛ وغالبًا ما ظهر التأثير في مدى عقد من الزمن من خلال التأثير المضاعف للقدرات وإصلاح السياسات وبناء المؤسسات. ويمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة أن تفتح الطريق لمئات البلايين إن لم تكن تريليونات من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، ولكن سيكون من الصعب توثيق العائد الدقيق من مشورة سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بالكفاءة، ذهب 91 سنتًا من كل دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البرامج الأخرى. ويمكن للعواصـــم أن تقارن هذا الرقم مع تلك

(2) انظر https://www.undp.org/speeches/undp-administrators-speech-june-2023-annual-executive-board-meeting.

الخاصـــة بوكالاتها الثنائية وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف؛ حيث يمكن لشـبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف النظر في هذا بمزيد من التفصـيل. وحقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه النسـبة مع اسـتيفاء معايير عالية للشـفافية والمسـاءلة ومعايير أخرى. وشـملت المقاييس الأخرى أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين المنظمات الدولية التي تمول مع 100 مانح على نطاق واسع.

43 - وسأل مدير البرنامج عما إذا يمكن للثقة أن تُشير إلى جودة الأداء. واستثمرت البلدان المستفيدة من البرنامج مبلغ 1,2 بليون دولار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بأهداف التنمية الوطنية، وهو ما يُعد تعبيرًا واضـحًا عن الثقة. وقدم المانحون بلايين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطرحوا أسئلة صـــعبة بحق. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشـريك الأول للبلدان التي تعمل مع الصـــناديق الدولية الرأســية، ومع ذلك فإن الدعوات للحد من دوره ســتضــعف حق البلدان في اختيار من تثق به. وطرح مدير البرنامج كذلك سـؤالاً عن كيفية تقييم التعلم. فهل اسـتوعبت التقييمات والمراجعات العديدة ذلك؟ وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشـير محاور السـياسـات، ومختبرات تسـريع الأثر الإنمائي، والنهج التمويلي المتعدد المصـــادر، والعرض المتعلق بالأزمات، واســتراتيجية المســاواة بين الجنســين، والجهود المبذولة للتصـــدي للعنصرية وانعدام الشمولية، إلى مؤسسة تعلمت كيف تتطور. ووصف المشاريع الطموحة بأنها فرصة لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدمه وما يطمح إليه. وإذا لم تكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنظر إلى حجمه ودوره في منظومة الأمم المتحدة، طموحات كبيرة، ينبغي للمجلس أن يسـأل عما إذا كان البرنامج الإنمائي يعمل كما ينبغي. ويجب أن ترفع الخطة الاسـتراتيجية مسـتوى الطموح وتحفز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق المستحيل لأن الظروف الحالية تتطلب ذلك.

44 - وشكر أعضاء مكتب المجلس مدير البرنامج على استعراضه الشامل لعام من الإنجازات القياسية. وأعربوا عن تقديرهم للإنجازات التي تحققت في جمع 4,8 بلايين دولار وتنفيذ 95 في المئة من الأهداف البرنامجية المخططة. كما أثنوا على الشـــراكات المؤثرة مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتوســـيع نطاق التعاون مع المؤســـسـات المالية الدولية. ووســط التحديات المتعددة، شــددوا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصـبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضـى، بما في ذلك فيما يتعلق بسـد الفجوة الرقمية، وتطوير القدرات، وضـــمان الانتشـــار العادل للابتكار. ودعم البرنامج الإنمائي خيارات تمويل التنمية الجديدة ويمكنه وضع استراتيجيات محددة للمضي قدمًا. وسلط أعضاء مجلس الإدارة الضوء على تدابير الحد من المخاطر لجذب القطاع الخاص والإصلاح الفوري للمؤسسات المالية الدولية.

45 - وأعربت مجموعة من الوفود عن امتنانها للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صميم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشددت المجموعة على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يظل الهدف الأسـاسـي للمنظمة؛ وسـيكون التمويل الكافي ضـروريًا لتنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحفاظ على دوره في نظام إنمائي معزز. وأكدت مجددًا على أهمية الالتزامات المتعلقة بالمسـاعدات الإنمائية ووصـفت عدم كفاية الموارد بأنها مصـدر للقلق عندما تكون التحديات أكثر تعقيدا ولها آثار لا رجعة فيها على البلدان النامية.

46 - ولاحظت مجموعة من الوفود أن الأزمات المناخية والمالية والنقدية وأزمة الطاقة والجغرافيا السياسية تغير حياة الأشـــخاص. وتختار البلدان النامية باســـتمرار بين مكافحة الحرائق والتنمية. ويجب أن تســـاعد المنظمات الإنمائية البلدان على الاسـتجابة لهذه المعضـلات بما يتماشـى مع الأولويات الوطنية، الأمر الذي يتطلب سـرعة الحركة والاسـتجابة، والتعاون بين الوكالات، والاسـتفادة من الخبرة لإطلاق تدفقات جديدة من

التمويل. ويجب الاستفادة من الأدوات والإرشادات اللازمة على نحو صحيح جنبًا إلى جنب مع المستوى الأمثل من الموارد الأساسية للقدرة التشغيلية. وعلى الرغم من نقص التمويل، فقد قدم البرنامج الإنمائي العرض المتعلق بالأزمات، والوعد المناخي، وأطر التمويل، والحلول الرقمية.

47 - ووصفت الوفود البرنامج الإنمائي بأنه يقدم دعمًا متسقًا واستراتيجيًا وفنيًا يتماشى مع الأولويات الوطنية. وظل مهمًا لمساعدة البلدان على التكيف والاستجابة للفرص والتحديات، وكان محوريًا وعمل في بيئة عالمية متطلبة. وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود المبذولة لإعادة توازن المنظومات الإنمائية ومعالجة القضايا الهيكلية، وأثنت على مبادرات محددة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مشروع ناقلة النفط صافر، والعمل على نطاق أوسع بشأن التمويل المستدام والرقمنة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والأزمات. ورحبت بمبادرة "موظفون لعام 2030"، وحجم ونهج التمويل المتعدد المصادر لتحقيق نتائج تحويلية موسعة. وأشادت باستراتيجية المساواة بين الجنسين، مشددة على التقاطعية والمراقبة الصارمة. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء تناقص الموارد الأساسية.

48 - ووصفت الوفود التنمية بأنها عملية ديناميكية تتطلب وجود مسؤولية مشتركة. ويجب أن تكون على رأس جدول الأعمال الدولي؛ وتتطلب تفكيرًا وشراكات جديدة تهدف إلى الشمولية والاستدامة. وحثت وفود من البلدان المتوسطة الدخل على الاهتمام بالحلول المبتكرة لمواجه أوجه عدم المساواة الهيكلية. ووجهت دعوات لتعميم مراعاة الأمن البشري واتباع نهج عالمي يراعي بلدان الجنوب للمضي نحو التنمية. وأشار أحد المندوبين إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبدى الأمل في إظهار كيف لا يزال من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

49 - وردًا على الوفود، أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن العديد من البلدان النامية تكافح من أجل التمويل؛ وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا التزامًا قويًا فيما يتعلق بمسألة التمويل. وكان من بين أولى المنظمات التي دقت ناقوس الخطر بشأن أزمة الديون. ودعم مركز التمويل المستدام الجهود المبذولة في 140 دولة لتطوير خطوط إنشاء المشاريع للحصول على التمويل، بما في ذلك من أسواق رأس المال. كما ساعد البلدان على تطوير أسواق التأمين؛ والحد من مخاطر الاقتراض؛ وتحسين جباية الضرائب، بما في ذلك من خلال الرقمنة. وكانت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي BioFin في 40 إلى 138 دولة مثالاً على التوسع.

50 - وقال المدير إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قطع شوطًا طويلاً في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لكنه بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لجعل المسائل الجنسانية جزءًا لا يتجزأ مما تقدمه المنظمة في كل مكان طوال الوقت. ويجب أن يُسأل عن مدى ملاءمة كل نشاط للمساواة بين الجنسين أو مخاطره عليها. ويرصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأداء باستمرار من خلال ضمان المساواة بين الجنسين.

51 - وأكد مدير البرنامج على الاستثمار المكثف في إدارة المخاطر وإجراء التقييمات المنتظمة. وبلغت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية 24,4 مليون دولار في عام 2022. وكانت المنظمة تكثف عملها مع المؤسسات المالية الدولية. وبينما كان البرنامج الإنمائي ينوّع تمويله باستمرار، إلا أن معادلة الموارد الأساسية كانت في أدنى حالاتها؛ لذا فبدون استثمار، سيجب التخلي عن جانب من الجوانب.

52 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 10/2023 بشـــأن تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن نتائج عام 2022 والتقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية 2022-2025.

سابعا - حوار تفاعلي بشأن مسارات التنمية للتغلب على الأزمات

53 - قاد رئيس المجلس التنفيذي، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الدائم لفييت نام، ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومديرة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوارًا متكاملاً بشأن "مسارات التنمية للخروج من الأزمة".

54 - وسلط الرئيس الضوء على تعقيد الاستجابة للأزمة عندما تكون الاحتياجات التنموية ملحة. وأكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بالرغم من بعض الإنجازات الاســـتثنائية المُحققة، فإن التنمية آخذة في التراجع. ولقد ضـــاعت الشـــراكة العظيمة التي أدت إلى أهداف التنمية المســـتدامة بدون عقلية إنجاح الترابط. ودعا إلى التفكير في المستقبل وتصور طريقة مشاركة الأمم المتحدة على نحو مختلف.

55 - ووصف الممثل الدائم لفييت نام شراكة استمرت 45 عامًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدعم التنمية المتمركزة على الأشخاص. وقد ساعد ذلك على إخراج بلاده من النزاعات والفقر المدقع. واستثمرت فييت نام على نحو سريع وشامل في الاستجابة لوباء كوفيد-19، بما في ذلك من خلال الرعاية الصحية الرقمية والحماية الاجتماعية الشـــاملة؛ لذا فقد تعافى اقتصـــادها في عام 2022 إلى أعلى معدل نمو له منذ عقد. ولا تزال هناك تحديات متعددة ولكنها كانت تشرع في مرحلة تنمية جديدة وشاملة. وقدمت مديرة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملاحظات متابعة.

56 - وأعرب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن إعطاء الأولوية للأشـــخاص من خلال استثمار وطني شامل في تنمية المجتمع. واستنادًا إلى التطلعات التي عبر عنها المواطنون، سعى البرنامج إلى ســـد العجز الإنمائي المتعدد في 145 منطقة، منها 54 منطقة يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بدأ بتوفير الطاقة والمياه وبناء المدارس والطرق وغير ذلك من الضـــروريات، بتمويل قيمته 1,6 بليون دولار يعمل على كل من الموارد المحلية والدولية، بما في ذلك من خلال حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وقدمت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملاحظات متابعة.

57 - ورحبت الوفود بالحوار لتبادل التعلم. وشـددت على الاضـطلاع بالكثير من العمل في المسـتقبل حيث أن هناك العديد من السكان بمنأى عن التنمية تمامًا. فالشراكات مطلوبة أكثر من أي وقت مضى ولكن ينبغي تعديلها وبناؤها على الثقة والاحترام. ودعت إلى تعزيز نطاق ونوعية التنمية؛ واتخاذ المزيد من الإجراءات الإقليمية والمحلية، وليس التدابير الوطنية فقط؛ والتعامل مع نموذج التنمية الكلاسيكي، الذي كان معيبًا وأدى إلى ارتفاع التكاليف التي تتحملها جميع المجتمعات؛ وتأجيج عقلية عدم إنكار الاعتماد المتبادل، ومتابعة الرقمنة والابتكار للجميع؛ وإحضار القطاع الخاص إلى طاولة المفاوضات.

58 - وشددت الوفود على تحسين الاستجابة للأزمات من خلال التنمية وتساءلت عما إذا كان المجتمع الدولي مناسـبًا للغرض وما إذا كان المانحون يقدمون الدعم المناسـب. ويجب أن تسـتفيد سـياسـات التنمية والأمن من المشاركة والشمولية، وأن تسعى إلى إضفاء السلام والأمن والرفاهية والرعاية لمجتمعات بأكملها دائمًا. وأشـار أحد الوفود إلى التعبئة التي تم إجراؤها من أجل جائحة كوفيد-19 واقترح حملة مماثلة خاصـة

بأهداف التنمية المستدامة. ودعت الوفود إلى إعادة توجيه برامج التنمية للتوجه نحو الاقتصادات المنتجة، واحترام الطبيعة والتحول إلى اقتصاد صديق للبيئة باعتباره ضرورة وليس خيارًا، والنظر في الآثار المضاعفة المترتبة، على سبيل المثال، من الصناعة الصديقة للبيئة والشمول المالي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وصنع القرار الشامل. وتتطلب مواجهة التحديات الهيكلية والناشئة تعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك أنظمة قوية للرصد والإحصاء؛ لذا فإن التضامن العالمي عامل أساسي.

59 - ورداً على الوفود، حثها الرئيس على طرح الأفكار والتحديات في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك البلدان التي تعتبر "متقدمة"، والتي تواجه تحديات إنمائية كبيرة في التحرك نحو أنماط الحياة المستدامة. وإذا لم تسلك هذا المسلك، فسيكون ذلك بمثابة قول إن بإمكان الجميع الاستمرار في ضخ الوقود الأحفوري؛ وسيتجه العالم بأكمله نحو حافة الهاوية. ويمكن أن تساعد مناقشة المعضلات المشتركة في إيجاد حلول منهجية قوية على نطاق واسع. ودعا إلى النظر في كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة بتقديم المزيد، وما الذي يتعين على البلدان أن تفعله معهما ومن أجلهما.

60 - وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره للعديد من الملاحظات الإيجابية بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشدد على أن الوقت قد حان لإعادة فتح مجال النقاش. ولا يزال العالم يستثمر البلايين في الدفاع عن الأمن القومي، على سبيل المثال، حتى مع تباين مسارات التنمية التي تشكل أكبر تهديد. ويمكن تصميم حلول أكثر تعقيدًا ومنهجية؛ وكانت نماذج التطوير معيبة ولكن يمكن تطويرها؛ إلا أنه كان هناك العديد من الأشخاص ينجزون أشياء كثيرة على نحو صحيح. ولم تكن القضية نقصًا في الأفكار بل انعدام الثقة فيما بيننا. وعند التحدث عن المستقبل، يجب أن تكون أهداف التنمية محورية. وإن القيادة بالقدوة من شأنها أن تخلق الثقة في التعاون والاستثمار سعيًا للمُضي في مسار مختلف.

ثامنا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

61 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين لما بين عامَي 2022 و 2025 (DP/2023/15).

62 - ولاحظت مجموعة من الوفود أن المساواة بين الجنسين معرضة للتهديد جراء الأزمات المتعددة وضعف حقوق النساء والفتيات. وكان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور حاسم في دفع الزخم لتحقيق المساواة بين الجنسين. ورحبت بالنهج الابتكاري الشامل المتبع في استراتيجية المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الجهود المبذولة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي؛ وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم للقيادات النسائية، بما في ذلك بناة السلام والبرلمانيات؛ وشددت على التمكين والإدماج الهادف للنساء المهمشات، بما في ذلك النساء المهمشات على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ورحبت بالعمل التحفيزي المتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين وشجعت التعاون في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنحاء الأمم المتحدة.

63 - وشددت الوفود على أن تغيير الصورة النمطية الجنسانية سيكون ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحبت بالعمليات الشاملة، مثل نظام الحصص، وسلطت الضوء على مشاركة الوساطة وخبرات

النزاع مع شبكات وساطة نسائية. وشددت على أن أنظمة الحماية الاجتماعية والرعاية ضرورية من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية، وتساءلت عما إذا كان دليل الفقر المتعدد الأبعاد سيشمل فئات مستضعفة معينة. وأشادت مجموعة الوفود بالعمل على منع العنف الجنساني في إطار مبادرة تسليط الضوء بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأعربت عن تقديرها لتفاعلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني، وأيدت الاستثمار في إعداد مسؤولي البرنامج الإنمائي لإحداث تغييرات جوهرية وتطبيق سياسة المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

64 - وردًا على الوفود، قال مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه يخطط لتوسيع نطاق نموذج تجريبي قائم على الذكاء الاصطناعي بشأن المعلومات المضللة وردود الفعل العكسية ليشمل بلدانًا إضافية، وتطوير نظام إنذار مبكر أفضل لفهم الاتجاهات وتعزيز تدابير الوقاية والاستجابة. وقد تم تمويل هذه الجهود من الموارد الأساسية التي أتاحت للبرنامج الإنمائي مواكبة التغيرات السريعة. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع اللمسات الأخيرة على التوجيهات المتعلقة بدعم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في العمليات السياسية والانتخابية. ويهدف إلى توسيع نطاق العمل على تمويل المساواة بين الجنسين من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، ومعايير أهداف التنمية المستدامة وخرائط المستثمرين، واستخدام شهادة ضمان المساواة بين الجنسين مع وزارات المالية والبنوك المركزية. ويلتزم البرنامج الإنمائي بالعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتمتع البرنامج الإنمائي بميزة نسبية في التركيز على النظم والمؤسسات والتمويل، وذلك يرجع إلى وجود العديد من الجهات الفاعلة في مجال المساواة بين الجنسين.

65 - وقالت مديرة الفريق المعني بالشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن التوجيهات بشأن مجتمع الميم الموسّع ستستند إلى أمثلة عملية وفقًا لما ينجح في بلدان مختلفة؛ وستكون المرحلة التالية هي تطوير مشروع عالمي لمعالجة فجوات البيانات والعوائق الأخرى التي تحول دون الوصول إلى النساء المستبعدات. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءًا من فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تعمل على وضع إرشادات بشأن العلاقات التقاطعية حتى تطبق منظمات الأمم المتحدة منظورًا مشتركًا. ومن شأن دليل الفقر المتعدد الأبعاد التقاط الفئات الضعيفة من النساء مع مؤشرات الفقر والتعليم والإسكان والصحة الجنسية والإنجابية والحصول على التمويل والعنف والمشاركة السياسية في الوقت الراهن.

66 - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين لما بين عامَي 2022 و 2025 (DP/2023/15).

تاسعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

67 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج القطري الخاصة بتشيلي. وقدم المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفاصيل من منظور إقليمي.

68 - ووصف أحد الوفود وثيقة البرنامج القطري بأنها نتجت عن تفكير مشترك يهدف إلى معالجة التحديات الوطنية والدولية في مجال التنمية المستدامة. وبلورت العملية المساهمة القيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدمت نموذجًا للتعاون يمكن تكراره.

69 - وردًا على الوفد، شكر المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة تشيلي على ثقتها وتعاونها.

70 - ووافق المجلس بموجب القرار رقم 7/2014 على وثيقة البرنامج القطري الخاصة بتشيلي (DP/DCP/CHL/6).

عاشرا - التقييم

71 - قدم المدير المؤقت لمكتب التقييم المستقل التقرير السنوي عن تقييم عام 2022 (DP/2023/16)، وتقييم الدعم المقدم للحماية الاجتماعية (DP/2023/17) وتقييم دعم تحقيق العدالة (DP/2023/19). وقدم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي عن تقييم عام 2022 ورد الإدارة على تقييم الدعم المقدم للحماية الاجتماعية (DP/2023/18). وقدم مدير مكتب إدارة الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على تقييم دعم تحقيق العدالة (DP/2023/20).

التقرير السنوي بشأن تقييم عام 2022

72 - أثنت الوفود على مكتب التقييم المستقل لتحسين جودة التقييمات اللامركزية وكونه مبتكرًا في منشوراته. وحثت على أن يقدم التقرير السنوي شرحًا أفضل لكيفية أداء مكتب التقييم المستقل وفقًا للخطة وممارسات التقييم الجيدة والتغطية الجغرافية والموضوعية للتقييم مقارنة بالميزانية. ولاحظت أن الموارد المالية تتماشى مع أهداف سياسة التقييم.

73 - وردًا على الوفود، وافق المدير المؤقت لمكتب التقييم المستقل على تقديم مزيد من التفاصيل حول التغطية الجغرافية في التقرير السنوي، مشيرًا إلى أن التقارير تعكس دورة وثيقة البرنامج القطري. وقدم مركز الموارد التقييمية خرائط قائمة على الجغرافيا. وأقر المدير المؤقت بالتزام إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مكتب التقييم المستقل، الذي حصل على زيادة كبيرة في عام 2022 على الرغم من محدودية الموارد الأساسية. وبدأ تعيين كبار المستشارين الإقليميين كجزء من إنشاء منصة تقييم عالمية.

74 - وأعرب مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره لدعم التقييم اللامركزي. وأشار رئيس الفريق المعني بتحقيق الفعالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة قدرها 33 بالمائة ضمن الاستثمار في التقييم اللامركزي خلال عام 2021.

تقييم دعم الحماية الاجتماعية

75 - أكّدت مجموعة من الوفود مساهمة اتباع نهج متعدد القطاعات، والحضور الميداني الكبير، والروابط المؤدية إلى الحلول الستة المبتكرة في منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزة نسبية في مجال الحماية الاجتماعية. وينبغي أن تكمّل هذه الإجراءات الولايات المحددة للوكالات المتخصصة وقدراتها

التقنية. وقد أعربت المجموعة عن قلقها بشأن بعض أوجه القصور. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتباع الإرشادات التالية: تجنب المشاريع الصغيرة المجزّأة؛ وتعزيز الدعم المقدم للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموًّا؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني؛ ومواصلة تعزيز الشراكات وتحسينها بناءً على المزايا النسبية. وأيدت المجموعة المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، ورحبت بالتفاصيل الإضافية المتعلقة بالتقدّم والقيمة المضافة.

76 - وفي رده على الوفود، وافق مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تجنب التجزئة أمر بالغ الأهمية. وتتطلب تغطية 4 بلايين شخص غير مشمول بالحماية الاجتماعية تكاتف جهود جميع أصحاب المصلحة. وتتألف الحماية الاجتماعية من أطراف متعددة، ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ موضع يتيح له مساعدة هذه الأطراف في العمل معًا، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين. ولا يستطيع المسرّع العالمي حل مشكلة بهذا الحجم بمفرده، ويجب أن تظهر الحلول على الصعيد الوطني، مدعومة بالشراكات الدولية. ومع القيود المفروضة على الحيز المالي في معظم البلدان النامية، يمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة أن تساعد في تطوير نهج حماية اجتماعية قائم على أصحاب المصلحة المتعددين.

77 - وأفاد أخصائي سياسات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البلدان كافحت في سبيل ربط السياسات المتكاملة بالتمويل. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إرشادات بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

تقييم دعم إتاحة اللجوء إلى القضاء

78 - شدد أحد أعضاء الوفود على أن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، ومع ذلك فقد تم التقليل من شأنها. وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين تحليل الاقتصاد السياسي، وزيادة التركيز على الآليات التقليدية للعدالة، وتحسين إدماج قطاع العدل والبرامج الأخرى لضمان اتباع نهج شامل.

79 - وفي رده على الوفد، أكد المدير المؤقت لمكتب التقييم المستقل أهمية الاعتراف بالفجوة الآخذة في الاتساع في إتاحة اللجوء إلى القضاء.

80 - وأشارت مديرة مكتب إدارة الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الأمم المتحدة وافقت على رؤية جديدة لسيادة القانون. ومن شأن تجديد التنسيق أن يعزز التأثيرات في الميدان. ومع أن الدعم المتواصل كان أساسيًّا لإحراز التقدم، فالموارد انخفضت.

81 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 11/2023 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

82 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وقدم الموظف المسؤول عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ونائب الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام 2022 (DP/2023/22).

83 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للدور الذي اضطلع به في الحلول المالية المبتكرة، والشمول الرقمي والمالي، والسياسات واللوائح، ودعم آليات التمويل المحلية.

وأقروا بالتحديات المستمرة في جذب استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نموًّا، وحثوا صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة دعم مجموعة المشاريع، والبيئات التمكينية والأدوات المالية. ثم إنهم سلطوا الضوء على عدة اعتبارات منها: معالجة نقص المعلومات المتعلقة بعمليات المراجعة الداخلية من خلال تزويد المجلس بالتحديثات في شكل إحاطة في أقرب فرصة؛ والتصرف بشكل عاجل لسد فجوة التكافؤ بين الجنسين في الإدارة العليا؛ وتوسيع التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الخارجيين لتضخيم الآثار التحفيزية. وأعربوا عن قلقهم إزاء انخفاض الموارد الأساسية إلى 8 في المئة فقط من إجمالي الإيرادات، مشيرين إلى أن هذا الانخفاض يعرض الجوانب التالية للخطر: التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي، ووجود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في جميع البلدان التي هي أقل نموًّا البالغ عددها 46 بلدًا، والحلول المالية المبتكرة، والرقابة اللازمة. وقد حثوا الدول الأعضاء على معالجة التدهور الذي تتعرض له الموارد الأساسية.

84 - وسلطت مجموعة من الوفود الضوء على مساهمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في التحول الاقتصادي الشامل والمستدام في أقل البلدان نموًّا، وذلك بالتماشي مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا للعقد 2022-2031. وأدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورًا مهمًّا في التحول الرقمي، والاستثمار المحلي في البنية التحتية، وتمويل المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم. وكان له دور متنامٍ في التمويل التحفيزي، حيث استفاد من 600 مليون دولار للاستثمار في التنمية المستدامة في عام 2022. وناشدت المجموعة المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه الموارد الأساسية.

85 - وأكدت مجموعة من الوفود القيمة الفريدة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في زيادة المنتجات والخدمات الرقمية والمالية، والاستثمار في البنية التحتية المقاومة للمناخ، وتوفير فرص العمل، وإزالة المخاطر التي تواجه الاستثمارات، وغيرها من المساهمات. وطلبت من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التصدي لما يساورها من قلق بشأن توفر ما يقرب من 70 في المئة من المناصب القيادية العليا خارج أقل البلدان نموًّا. وحثت أيضًا صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تعزيز دوره بوصفه كيانًا تمويليًّا تحفيزيًّا من شأنه إتاحة تمويل برنامج عمل الدوحة.

86 - وطلبت مجموعة من البلدان تقديم مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة في وقت مبكر وشجعت تحليل المراحل في تقرير عام 2023. وهنأت الصندوق على تقييماته العالية الجودة، مذكرةً الدول الأعضاء بأن هذه المهام تعتمد على التمويل الأساسي. وعلى الرغم من تسليمها بأن حافظة مشاريع المنظمة تنطوي بطبيعتها على مخاطر مرتفعة، فقد سلطت الضوء على القلق الذي يساورها بشأن نسبة القروض المتعثرة التي بلغت 26 في المئة، وأيدت وضع استراتيجية استثمار لتحديد مدى تقبل الصندوق للمخاطر. ولاحظت المجموعة حالة الاستياء أثناء انتظار نتائج التحقيق في الإجازة الإدارية للأمين التنفيذي في عام 2022 ومراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تحت إشراف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وأشارت إلى أن النقاشات المتعلقة بإبقاء الصندوق ملائمًا للغرض المنشود منه تعتمد على استقرار فريق الإدارة العليا. وخلصت المجموعة إلى أنها مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بولاية المنظمة في تعبئة التمويل ودعم الأسواق والنظم المالية المحلية في أقل البلدان نموًّا.

87 - وشددت الوفود على أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في وضع جيد لتقديم حلول ملموسة لتعبئة تمويل القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة، واقترحت أن تقدم الأمم المتحدة مساعدات

إضافية من هذا النوع. وسلطت الضوء على أنشطة الصندوق الاستئماني لتمويل المراحل الأخيرة ورحبت بالمشاركات المتزايدة في تمويل التنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة.

88 - وفي رده على الوفود، ذكر الموظف المسؤول في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن المنظمة ملتزمة بمواصلة كسب ثقة المانحين والبلدان الشريكة. وكان الصندوق بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية جنسانية لسد فجوة التكافؤ بين الجنسين وتحسين نتائج المساواة بين الجنسين في الاستثمارات والبرمجة. وأدى تناقص الموارد الأساسية إلى الحد من القدرة على فرض الرقابة اللازمة؛ وخُصّصت ميزانيات صغيرة للغاية للتقييمات. وأكد الموظف المسؤول استمرار التعاون مع الأمم المتحدة والمساهمين الخارجيين؛ وتعهد بزيادة الجهود المتماشية مع برنامج عمل الدوحة؛ ووافق على وجوب بقاء الموظفين بالقرب من أقل البلدان نموًّا؛ وأكد أهمية إنشاء استراتيجية للاستثمار. وفيما يتعلق بالقروض المتعثرة، أوضح الموظف المسؤول أن نسبة 26 في المئة تعكس تناقص قيمة القروض، وهو إجراء احترازي للاحتفاظ باحتياطي الأموال في حالة تعثر سداد القروض. وسلط الضوء على أن القروض التي تناقصت قيمتها لم تُشطب بالضرورة؛ إذ لم تُشطب أي قروض حتى الآن. وأشار إلى إمكانية مواصلة تطوير أدوات الضمان المبتكرة في إطار الصندوق الاستئماني لتمويل المراحل الأخيرة.

89 - وقال المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن عملية التحقيق التي يقوم بها الأمين التنفيذي لا تزال جارية. ولحماية نزاهة العملية، سيتم إبلاغ المجلس عند الانتهاء منها. وقالت إنها تشاطر العديد من الوفود قلقهم بشأن انخفاض الموارد الأساسية لأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كان مبتكرًا للغاية ويستحق دعمًا واسع النطاق.

90 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 12/2023 بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021.

ثاني عشر - متطوعو الأمم المتحدة

91 - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وعرض المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة التقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2023/23).

92 - وأقر أعضاء مكتب المجلس بالدور الفريد الذي يؤديه برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه مقدم خدمات على نطاق المنظومة. ويشهد العدد المتزايد من المتطوعين المتنوعين على الأثر الذي تركه في نفوس الناس. وأشاروا إلى التركيز المضاعف على إجراءات الطوارئ في عام 2022؛ والاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات الخاص الذي يتيح الانتشار السريع والموجَّه؛ والتكيف الفعال مع السياق العالمي الآخذ في التطور. وأثنى أعضاء مكتب المجلس على الالتزام بالمساواة بين الجنسين؛ وشجعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع المناطق، وفئات المتطوعين وعمليات النشر مع شركاء الأمم المتحدة؛ وحثوا على مواصلة تقديم الدعم لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال صندوق التبرعات الخاص.

93 - وأثنت مجموعة من الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لما أظهره من قدرة على الاستجابة للأزمات وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. ومن منظور واجب الرعاية، فهي تتطلع إلى استمرار برنامج متطوعي الأمم المتحدة في مراجعة اختيار المواقع المناسبة للمتطوعين الشباب وغيرهم من مجموعات

المتطوعين ذات الاحتياجات المتميزة. وقد أشارت إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتباره نموذجًا يحتذى به في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال تبسيط العمليات وتطوير حلول رقمية متقدمة، أحرز برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقدمًا مهمًّا في زيادة كفاءته التنظيمية، وهي نتائج يمكن تعزيزها بشكل أكبر. وشجعت المجموعة برنامج متطوعي الأمم المتحدة بشدة على الشراكة مع فرق الأمم المتحدة القطرية لزيادة قدرتها على إدماج العمل التطوعي في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

94 - وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه شريكًا له أهمية متزايدة لفرق الأمم المتحدة القطرية وفرق العمل الإنساني. وسلطوا الضوء على أن 84 في المئة من المتطوعين يتوافدون الآن من جنوب الكرة الأرضية؛ ورحبوا بالزيادة الملحوظة في عدد المتطوعات في أفريقيا، التي كانت حتى عام 2022 المنطقة الوحيدة المتبقية التي لم تحقق التكافؤ بين الجنسين؛ وأثنوا على المبادرات التي يقودها الشباب المتطوعون والتي من شأنها تمكينهم. وأيدوا إدماج العمل التطوعي في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

95 - وسلطت المنسقة التنفيذية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الضوء على أهمية تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع المناطق وجميع كيانات الأمم المتحدة، وعبرت عن رغبتها في تحقيق التوازن بين الجنسين في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حيث ارتفعت نسبة المتطوعات في العمليات الكبرى من 13 في المئة في عام 2018 إلى 40 في المئة في عام 2022. وشكرت البلدان على إتاحة الفرص للمتطوعين ذوي الإعاقة وشددت على زيادة تمويل كيانات الأمم المتحدة لهم. وسيركز برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تدابير الكفاءة والفاعلية وعلى التمسك بواجب رعاية المتطوعين الشباب بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة المضيفة. وشددت المنسقة التنفيذية على مواصلة الالتزام بالترويج للعمل التطوعي بوصفه ظاهرة في دورة الحياة ووسيلة قوية لتنفيذ خطة عام 2030 وفقًا للتوجيه الاستراتيجي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/RES/75/233).

96 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 13/2023 بشأن التقرير السنوي لمدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر - بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي

97 - وصفت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية (متاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)[3] كيف أوقفت جائحة كوفيد-19 عقودًا من التقدم المحرز في منع وفيات الأمهات. وعلى الرغم من ذلك، فحملة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة النقص العالمي في القابلات المقدر بقرابة مليون قابلة يمكن أن تساعد في منع ثلثي وفيات الأمهات والأطفال الحديثي الولادة، وهو استثمار لا يمكن للعالم أن يفوته. وبالنظر إلى المعوقات السياسية الشديدة التي تواجه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، حثت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء وجميع الشركاء على اغتنام فرص الحوار والتوافق، بما في ذلك خلال الذكرى الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD30). وأشارت إلى

(3) انظر https://www.unfpa.org/press/statement-executive-director-annual-session-executive-board-2023.

العديد من الإنجازات المحققة مع تأكيد أن التنمية المستدامة معرضة للخطر في أماكن كثيرة، وأن الحقوق آخذة في التراجع. وظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز على عمله المعياري وعلى استهداف أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز. وأخذ يوسع في نطاق الابتكارات والاستثمار في النساء المبتكرات. وواصل سعيه للوفاء بأعلى معايير الشفافية والمساءلة والرقابة. وقد أقرت المديرة التنفيذية بأن الصندوق بحاجة إلى أن يظل متكيفًا وأن يظل منفتحًا على إجراء التحسينات، كما هو الحال دائمًا. وفي هذا الصدد، رحب الصندوق باستعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في الصندوق.

98 - وفي الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين، قالت المديرة التنفيذية إن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان يتوسط في شراكات متنوعة وشجع الدول الأعضاء على دعم الاستعراض من خلال المشاورات الوطنية، والمؤتمرات السكانية الإقليمية، وثلاثة حوارات عالمية عن الشباب والتنوع الديمغرافي وتأثير التكنولوجيا. وفي كثير من الحالات المتعلقة بالأعمال الإنسانية، لن تجد النساء والفتيات من يسلط الضوء على محنتهن الأليمة أو يركز على حقوقهن وخياراتهن، بخلاف صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفاقت الاحتياجات الموارد بكثير، وتطلب ذلك من الجميع العمل بشكل مختلف والتركيز على الوقاية والقدرة على الصمود. ورحبت المديرة التنفيذية بزيادة تمويل العمل الإنساني ودعت إلى مواصلة توفير الموارد الأساسية والموارد الأخرى التي هي أكثر مرونة مؤكدة أن الاستثمارات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تعود بفوائد هائلة على الناس والاقتصادات والمجتمعات. وبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهودًا لزيادة التمويل عبر الجهات الفاعلة وأدوات التمويل الأخرى.

99 - وأشارت المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في شرق أفريقيا وجنوبها إلى أن الأولويات القصوى في المنطقة تتمثل في تسخير العائد الديمغرافي والوفاء بالتزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن الضروري التركيز على المراهقين والشباب لضمان تمتعهم بالصحة والتمكين والإنتاجية. وعمل الصندوق على تعزيز قدرته المؤسسية لضمان قدرة العاملين الصحيين والاجتماعيين على تخطيط خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الجيدة وتقديمها ورصدها في حالات الطوارئ.

100 - وأثنى أعضاء المكتب على صندوق الأمم المتحدة للسكان لما حققه من إنجازات في الوفاء بمعظم نتائج الخطة الاستراتيجية وحثوا المنظمة على التركيز على النتائج التي يجري العمل على تحقيقها بوتيرة بطيئة. وكان للجهود المستمرة لتسريع وتيرة البرامج المراعية للظروف المحلية أهمية خاصة في مساعدة البلدان على الحد من وفيات الأمهات. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تزايد عبء الحالات الإنسانية على صندوق الأمم المتحدة للسكان وحثوا على تقديم المزيد من الدعم للصندوق لأنه غالبًا ما يكون الوكالة الوحيدة التي تعمل على التصدي للعنف الجنساني وضمان عمليات ولادة آمنة للنساء. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بدور ريادي في مجال السكان والتنمية المستدامة من خلال تسخير قوة البيانات والاستثمار في المراهقين والشباب، وهي جهود أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثنى أعضاء المجلس على تحقيق المنظمة لأعلى دخل مسجل وشجعوا الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالموارد الأساسية. وقد أعربوا عن تقديرهم لتفاني إدارة الصندوق في تعزيز الرقابة وإصلاح منظمة الأمم المتحدة.

101 - وأقرت مجموعة من الوفود بالجهود الجديرة بالثناء لإنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الحد منها، والحاجة غير الملباة إلى تنظيم الأسرة، وإنهاء العنف وجميع الممارسات المؤذية ضد النساء والفتيات، ومن ثمَّ تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحثت الصندوق على مواصلة دعم البلدان النامية

بما يتناسب مع احتياجاتها وسياقاتها وأولوياتها الوطنية. وقد رحبت بالحوارات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون بين الحكومات؛ وأقرت بأهمية تطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية؛ وشددت على الاستفادة من البيانات والتكنولوجيا والرقمنة في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية. وأدت الجهود المستمرة بشأن الديناميات السكانية والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب أدوارًا مهمة في تسريع وتيرة أهداف التنمية المستدامة.

102 - وسلطت مجموعة من الوفود الضوء على الحاجة الملحة إلى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ تُعد النساء والفتيات الفئة التي هي أكثر تضررًا من الأزمات المتعددة، وتواجه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تحديات على الصعيد العالمي. ويجب تمكين النساء وإشراكهن في الحوارات الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة للنزاعات والفقر والتغطية الصحية. ويجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يظل نشيطًا وممولًا بالكامل وأن يكون قادرًا على تسريع وتيرة عمله بصورة كبيرة لتحقيق نتائجه التحويلية. ولفتت المجموعة الانتباه إلى تعزيز صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة المعايير الجنسانية والاجتماعية المؤذية، وزيادة قدرته على الاستجابة للحالات الإنسانية، وتكثيف الجهود الجماعية، من خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين، لجعل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية واقعًا تنعم به كل فتاة وامرأة.

103 - وأعربت الوفود عن تقديرها للتركيز الواضح على حقوق الإنسان والتنمية؛ وأشارت إلى أن السكان والمساواة بين الجنسين من الأولويات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛ وأعربت عن قلقها من انحدار صحة الأمهات. وعلى الرغم من توسع نطاق المساعدات الإنسانية، يجب الحفاظ على تمويل السكان والتنمية من أجل تعميم الوصول إلى الخدمات وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتدعم زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات النظم الصحية الوطنية التي هي أكثر مرونة؛ وكان إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في التغطية الصحية الشاملة أمرًا ضروريًا. وسلطت الوفود الضوء على الاستجابة المستمرة لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتعزيز إدارة سلسلة الإمداد وضمان "المراحل الأخيرة"؛ والتربية الجنسية الشاملة، وكذلك الجهود المبذولة لإنهاء الزواج المبكر وزواج القصر.

104 - وقد رحبت بالعمل المتزايد فيما يتعلق بالبيانات والديناميات السكانية، بالتوازي مع التحولات الديمغرافية، وكيف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم بتشكيل منظور عن التغيير الديمغرافي، ليس بوصفه تهديدًا، ولكن بوصفه فرصة لمستقبل أفضل. وشجعت الصندوق على إدخال الاتجاهات الكبرى، مثل التحول الديمغرافي وتغير المناخ، في مناقشات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين. وأعربت عن تقديرها لإصرار الصندوق على تعزيز الحوار بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأشارت إلى أن تحسين جمع البيانات السكانية يساعد في معارضة التسييس وتخفيف الآثار السلبية للاتجاهات السكانية المتفاوتة. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء اعتماد الصندوق على عدد قليل من المانحين واقترحت أن يعزز شراكاته مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومع القطاع الخاص.

105 - وفي ردها على الوفود، أشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنه على الرغم من التطلعات الكبيرة، قد شكل العام الماضي تحديات عديدة. وشدد صندوق الأمم المتحدة للسكان على أولويات من بينها تحسين النظم، وإقامة شراكات أفضل مع منظمة الصحة العالمية، والعمل مع المجتمعات للحد من وفيات الأمهات. وظل مركزًا على اتباع نهج قائم على الحقوق وعمل مع الحكومات في النظر في كيفية تحقيق الحجم بالاستناد إلى الملكية الوطنية والقوانين والثقافة المحلية. وشددت المديرة التنفيذية على

جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان للتكيف مع عالم سريع التغير؛ وتطوير أدوات وإرشادات جديدة لرصد الاستجابات المحسنة للحالات الإنسانية؛ والعمل على التخطيط سلفًا لتلبية الاحتياجات البشرية؛ وزيادة الجهود لضمان تحسين تقييمات مواطن الضعف واللوجستيات والمشاركة مع مجموعة من الفاعلين في المجالين الإنساني والإنمائي.

106 - وقد أشارت إلى أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين سيشكل فرصة لإعادة التركيز وبناء توافق في الآراء والتعجيل بالالتزامات الطويلة الأمد في جدول الأعمال الذي أقرته الدول الأعضاء. وكان من المهم بناء تحالفات جديدة والاستفادة من قدرة الصندوق على الحشد. وشددت المديرة التنفيذية على ثلاثة أهداف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين وهي: المطالبة بالانتصارات والاحتفال بها؛ وتقليل الاستقطاب ونشر المعلومات المضللة؛ ودعم الصحة والمساواة بين الجنسين باعتبارهما جانبين على قدر كبير من الأهمية لجميع أهداف التنمية المستدامة. وركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، بما في ذلك من خلال استخدام البيانات، والاستفادة من التكنولوجيا في تحسين القدرة على تحديد أماكن الأشخاص والوصول إليهم حتى في حالات الأزمات. وشددت المديرة التنفيذية على أهمية العمل الجاري لتثقيف الشباب بشأن النشاط الجنسي البشري بالنظر إلى أن المعلومات وقائية للغاية. وأكدت على أهمية صندوق الأمم المتحدة للسكان في سياقات متنوعة، ويتضح ذلك جزئيًا من خلال العمل على الشيخوخة وانخفاض معدلات الخصوبة والقدرة الديمغرافية على التكيف. ويعمل الصندوق على تنويع مصادر التمويل مع الاهتمام بالروافد المختلفة لتمويل التنمية، بما في ذلك الموارد المحلية.

107 - وأشار نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) إلى أن شعبة الاستجابة الإنسانية أُعيد تنظيمها كخطوة من خطوات تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقييم عام 2020 البالغ عددها 12 توصية، وأن الصندوق أنشأ فريق استجابة عالمية للطوارئ لتقديم الدعم الفوري في حالات الطوارئ.

108 - وسلطت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) الضوء على مبادرة تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، وهي عبارة عن شراكة مع البنك الدولي لتوفير الخدمات الصحية والتمكين الاقتصادي.

109 - وأشار مدير شعبة السياسات والاستراتيجيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنه تم تحقيق الناتجين التاليين جزئيًا: (أ) الأعراف الجنسانية والاجتماعية، (ب) التغيير السكاني والبيانات. وواجهت مكاتب الصندوق القطرية وشركاؤه العديد من التحديات في معالجة المعايير الجنسانية والاجتماعية المؤذية بسبب عوامل من بينها زيادة الحالات الإنسانية وحالات الضعف؛ وتراجع بعض أصحاب المصلحة؛ وعدم كفاية الموارد؛ وانتشار جائحة كوفيد-19.

110 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 14/2023 بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

111 - عرضت نائبة رئيسة وحدة التفتيش المشتركة استعراض التنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (JIU/REP/2023/1). وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة على التقرير (DP/FPA/2023/CRP.4).

112 - وأشارت مجموعة من الوفود إلى أن الموضوع الذي ركز عليه الاستعراض كان مفيدًا في الاستعراض المنتظر الذي تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة بالشراكة مع الوكالات. وشددت مرة أخرى على أن وجود مجلس مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد يتسبب في انعدام الكفاءة وازدواجية الجهود وأنه يجب على المجلس التنفيذي أن يخصص الوقت الكافي لتقديم التوجيه الفني. وقد أقرت بشرح القواعد الملزمة للجنة الإشراف الاستشارية، ورحبت بالاستراتيجية الجديدة لإدارة الموارد البشرية والتعيين والنشر في الوقت المناسب، وأشارت إلى أن مواقع ومسؤوليات المكاتب الإقليمية يمكن أن تتوافق بشكل أوثق مع مواقع ومسؤوليات المكاتب الإقليمية التابعة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وأيدت الإبلاغ عن المخاطر والتكاليف والمشاكل الوظيفية في مشروع تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

113 - وفي رده على مجموعة الوفود، أشار نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) إلى أن الصندوق يستعرض 21 توصية غير رسمية وسيقدم تقريرًا عن كيفية استجابته لها في سياق التقرير السنوي التالي الذي ستقدمه المديرة التنفيذية إلى المجلس.

114 - وشددت نائبة رئيسة وحدة التفتيش المشتركة على دور المجلس التنفيذي في تحديد سبل المضي قدمًا في التوصيات الموجهة إلى المجلس.

رابع عشر - الحوار التفاعلي بشأن تحقيق المرونة الديمغرافية في عالم تعيش فيه 8 بلايين نسمة

115 - شارك في الحوار التفاعلي بشأن "تحقيق المرونة الديمغرافية في عالم تعيش فيه 8 بلايين نسمة" رئيس المجلس التنفيذي؛ والممثلة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغرب أفريقيا ووسطها، وخبيرة الديمغرافيا وأستاذة من كلية لندن للصحة وطب المناطق الحارة.

116 - وذكر رئيس المجلس التنفيذي أن 8 بلايين نسمة هو عدد ينبغي الاحتفاء به بوصفه دليلاً على التقدم في مجالات الصحة والسلام والاقتصاد في جميع أنحاء العالم. وكانت الديمغرافيا بمثابة فرصة للثقافة أو للقوة أو للآفاق الاقتصادية، ولم تكن بمثابة تهديد لأي منها. إذ من شأنها تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

117 - وتحدثت المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغرب أفريقيا ووسطها عن العائد الديمغرافي المحتمل للمنطقة وتسريع وتيرة إصدار السياسات المتعلقة بالشباب. وبينما عرقلت الأزمات تنفيذ هذه الجهود؛ جاء بصيص الأمل من وضع النساء والفتيات في قلب التنمية، وذلك من خلال برامج مثل برنامج تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، الذي طوّر اعتمادًا على مزيج جديد من قروض ومنح البنك الدولي ذات الأهداف الاجتماعية. وأشارت إلى العمل الذي أُجري بالشراكة مع الشباب للتخفيف من حدة الأزمات ودعم الأنشطة الإنتاجية. وقد عارضت فكرة أن النساء في المنطقة ينجبن عددًا كبيرًا جدًّا

من الأطفال وأنهن يساهمن في تغير المناخ، مؤكدة أنهن يستخدمن الحد الأدنى من الموارد مقارنة بالأشخاص الذين يعيشون في البلدان الثرية.

118 - ووصفت الممثلة الدائمة لبلغاريا التدهور السكاني في بلدها، الذي أدى إلى وضع استراتيجية وطنية للتنمية الديمغرافية تهدف إلى تقديم حوافز اقتصادية واجتماعية لزيادة معدلات المواليد وتحسين الصحة الإنجابية وتحسين الصحة العامة من أجل أن ينعم الأفراد بحياة نشيطة طويلة الأمد. وكانت بلغاريا من بين أكثر الدول عطاءً فيما يتعلق بمنح إجازات الأمومة. ويمكن بذل المزيد من الجهود لضمان تطوير كل شخص لقدراته واستكشاف سياسات الهجرة الداخلية والخارجية، بما في ذلك من خلال التعاون مع المناطق الأخرى. وشددت على أن الناس في جميع البلدان هم أكبر مصدر لرأس المال.

119 - ووصفت الخبيرة من كلية لندن للصحة وطب المناطق الحارة الديمغرافيا بأنها قضية ذات أهمية عالمية، ولها صلات بالعديد من المخاوف. وأتاحت لحظة التحول المذهلة فرصًا لتعظيم رأس المال البشري. وعلى سبيل المثال، مع تقدم السكان في السن، أصبح بإمكان كبار السن تقديم مساهمات منتجة. وكانت البيانات الديمغرافية العالية الجودة مهمة لفهم الاتجاهات المتغيرة، بما في ذلك فهم نيات الأفراد فيما يتعلق بالخصوبة، لأن مستويات الخصوبة لا تعكس الأهداف الفردية. وشددت على التركيز على الأفراد لأنهم يقودون الاتجاهات الكلية، مع توفير مجال واسع لتحسين الصحة الإنجابية ومعالجة ممارسات القوى العاملة التي تعوق الإنجاب. وعندما تشدد السياسات على الصحة والرفاه، وليس على الأهداف، فعندها ستتكيف البلدان بنجاح مع الاتجاهات المستقبلية.

120 - وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الاتجاه المتعلق بالسكان من بين أبرز الاتجاهات التي تشكل العالم. وظلت العديد من المخاوف والمفاهيم الخاطئة مهيمنة؛ ومع ذلك، أصر صندوق الأمم المتحدة للسكان على رفضها والنظر في الحقائق والاتجاهات الديمغرافية في ضوء الحاجة إلى تعزيز الحقوق والاختيارات. ولم يسبق للعالم أن كان به 8 بلايين نسمة ولم يشهد أنماطًا شديدة التباين من الخصوبة العالية والمنخفضة. ويمكن لروح التعاون أن تجلب أفكارًا جديدة إلى طاولة المفاوضات؛ وهناك العديد من الحلول المشتركة.

121 - وأشارت الوفود إلى أن كل بلد سيشهد تغييرًا ديمغرافيًا. وإن فهم الاتجاهات واعتماد السياسات القائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من شأنه أن يقرب البلدان من التنمية المستدامة. وشددت على دور التنوع والنُّهج المصممة خصيصًا؛ ونوعية الحياة والرفاه؛ ودور التعليم؛ وجمع وتحليل البيانات السكانية بصورة أكبر في تحقيق المرونة الديمغرافية. ويجب أن تعكس البيانات السكانية المفصّلة العالية الجودة تجارب متنوعة وأن تقود إلى حلول أكثر شمولاً.

122 - وأشارت الوفود إلى أن الصحة والحقوق الإنجابية تساعد الناس على اتخاذ قرارات تفيدهم وتفيد أسرهم والاقتصادات التي هي أوسع نطاقًا. وتؤدي ساعات العمل غير المرنة، وخدمات رعاية الأطفال المحدودة، ونقص الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية إلى الحد من خيارات العمل وتكوين الأسرة. وقد شددت على أهمية الاستثمار في الشباب وتحسين مشاركة كبار السن المتجاهلين في أغلب الأحيان. وسألت الوفود عن نطاق تعزيز أواصر التضامن بين الأجيال، تقديرًا منها للتركيز الإيجابي على الشيخوخة.

123 - وذكرت الوفود أن التحديات والفرص الديمغرافية دعت إلى تعزيز تعددية الأطراف وتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مشيرة إلى الدور المركزي لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمؤتمر الدولي للسكان

والتنمية في دورته الثلاثين أن يسلط الضوء على الأهمية المتواصلة لرؤيته من منظور الشباب، والمساواة بين الجنسين وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، وترسيخ المرونة الديمغرافية في تلبية احتياجات الأفراد وحقوقهم وتطلعاتهم.

124 - وقال ممثل المنظمة الدولية للهجرة إن الهجرة تشكل عنصرًا من عناصر المرونة الديمغرافية وإن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لفهم تعقيدها. وسلط الضوء على التحويلات المالية الدولية التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم، والتي تساهم في تنمية العديد من البلدان.

خامس عشر - التقييم

125 - قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في عروض تقديمية منفصلة، التقرير السنوي عن وظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022 (DP/FPA/2023/5)، والتقييم التكويني لدعم الصندوق لديناميات وبيانات السكان (DP/FPA/2023/CRP.1) والتقييم التكويني للدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للمراهقين والشباب (DP/FPA/2023/CRP.2). وعلى نحو مماثل، قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تعليقات الإدارة على التقرير السنوي عن وظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2023/CRP.5)، ورد الإدارة على تقييم ديناميات السكان وبياناتهم (DP/FPA/2023/CRP.7) وكذلك رد الإدارة على التقييم المتعلق بالمراهقين والشباب (DP/FPA/2023/CRP.8).

126 - وفيما يتعلق بالتقرير السنوي عن الدورة المتعلقة بوظيفة التقييم، رحبت مجموعة من الوفود بمواصلة التزام إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بوظيفة تقييم قوية وأشادت بالأداء الممتاز لعام 2022. وأعربت الوفود عن تقديرها للدعم الفعّال لخطة الإصلاح وإشراك الشباب في عمليات التقييم. وعلى الرغم من تعزيز نظام التقييم اللامركزي، فهناك حاجة إلى إجراء تحسينات إضافية. وطلبت الوفود إجراء تقييم لتقسيم العمل والتوظيف، وأشارت إلى أن ميزانية التقييم الإجمالية لا تزال أقل من المعدلات التوجيهية واقترحت تكييف هدف التمويل. وأعربت عن تقديرها لمواصلة التزام إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم مهمة التقييم، وأثنت على إجراء استعراض الأقران المستقل لوظيفة التقييم في الصندوق في الوقت المناسب.

127 - وأشار مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في رده على الوفود إلى أن الأدوار المختلفة لوظيفة التقييم محددة في سياسة التقييم ولكن هناك مجال لمواصلة تحديد هذه الأدوار. ولدى نحو نصف المكاتب القطرية متخصصون مكرسون لإجراء الرصد والتقييم؛ ولدى بقية المكاتب جهات تنسيق الرصد والتقييم. وقُدم تقرير استعراض الأقران للإدارة للحصول على ردها، وسيتبع ذلك مشاورات لمراجعة السياسة.

128 - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) إمكانية تكييف هدف التمويل ومراعاته في مراجعة السياسة. وأشارت إلى أن الإنفاق على التقييم تضاعف ثلاث مرات منذ عام 2014 إلى عام 2022 حتى بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق. وفي حين أن نسبة الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق كانت دون المستوى المتفق عليه، من حيث وفور الحجم، فزيادة دخل المنظمة سيصاحبها انخفاض عكسي في نسبة الإنفاق على التقييم، على الرغم من وجود نمو اسميّ واستثمارات إضافية. وإضافة إلى ذلك، كان الإنفاق من الموارد الأساسية على

التقييم في الحدود العليا للمعيار. وأحاطت النائبة علمًا باقتراح إجراء تقييم لبوابة البيانات في المستقبل وذكرت أن تكامل الاستراتيجيات في التعامل مع الشباب يجب أن يشمل أيضًا استراتيجية بشأن الإعاقة.

129 - وفيما يتعلق بتقييم البيانات السكانية، سلط أحد الوفود الضوء على الجهود المتواصلة التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين قدرة التقييم في السياقات الإنسانية. ورحب بالرسائل الواضحة المتعلقة بدور البيانات السكانية وبإنشاء الصندوق المواضيعي للبيانات السكانية، واقترح إجراء تقييم لبوابة البيانات السكانية. وقد شجع الصندوق على دراسة ظاهرة تزايد عدد النساء المسنات مقارنةً بالرجال.

130 - وفيما يتعلق بتقييم المراهقين والشباب، شدد أحد الوفود على مراعاة الشباب في الدورة الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والسعي إلى إيجاد ممارسات لها أثر كبير في حياة الفتيات والشابات، وضمان أن تكون البرامج الشبابية تسعى إلى تغيير المفاهيم الجنسانية وقائمة على الحقوق، وكذلك اتباع منظور متعدد الجوانب لإشراك الشباب؛ والربط بين الاستراتيجيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب وبين الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب عن الحاجة إلى معالجة المعايير الاجتماعية والثقافية التي لا تزال تشكل عائقًا يحول دون الوصول إلى الخدمات الحيوية.

131 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 15/2023 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادس عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

132 - بعد أن قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) طلبًا لتمديد فترات البرامج القطرية التابعة للصندوق، أحاط المجلس التنفيذي علمًا، وفقًا لقراره رقم 7/2014، بالتمديد الأول للبرنامج القطري الخاص بناميبيا لمدة عام واحد (DP/FPA/2023/7) ووافق على التمديد الرابع للبرنامج القطري الخاص بليبيا (DP/FPA/2023/7).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابع عشر - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي

133 - قال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في خطابه الافتتاحي (متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)[4] إن المكتب استجاب في عام 2022 للإخفاقات الكبيرة التي ارتكبتها الإدارة وحقق نتائج مجدية. وتضمنت الإصلاحات التي أُجريت على نطاق واسع عملية إعادة ضبط استراتيجية على أعلى مستوى توجهها خطة استجابة شاملة. وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أكثر من 900 مشروع بقيمة 3,5 بلايين دولار في أكثر من 80 دولة، في مجالات من بينها دعم الاستجابة للأزمات والنزاعات، والعمل المناخي، والصحة الجيدة والرفاه، والجهود المبذولة لمكافحة انعدام المساواة.

134 - وشدد المدير التنفيذي على أن التركيز على خطة عام 2030 وعلى أهداف التنمية المستدامة يتماشى مع الخطة الاستراتيجية المُعاد صياغتها للفترة 2022-2025. ووصف فجوة في عملية التنفيذ وكيف يمكن للمكتب أن يساعد في سدها، حيث يمثل تمويل التنمية جزءًا رئيسيًّا من التحدي. وبالنظر إلى

(4) انظر https://www.unops.org/news-and-stories/speeches/statement-to-the-annual-session-of-the-executive-board-2023.

حساسية هذا الموضوع، يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يدعم الشركاء في الجانب التمويلي المتعلق بالطلب من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات المناقصات وإعداد المشاريع وإسنادها وإدارتها، وفي سد الفجوات بين الحكومات وممولي البنية التحتية لتسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومرنة وشاملة. ولن يستخدم المكتب احتياطياته في الانخراط في استثمارات مؤثرة.

135 - وأشار المدير التنفيذي إلى أن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من رحلة الإصلاح هو الحاجة الملحة إلى إعادة بناء الثقة. وتتضمن عملية إعادة بناء الثقة الإجراءات التالية: مراجعة النموذج التعاقدي، وتعزيز ثقافة الأخلاقيات واستقلالية وظيفة الأخلاقيات، وضمان استقلالية وظائف الرقابة وتمتعها بقدرة كافية. وكان المكتب ملتزمًا تمامًا برد 124 مليون دولار من الاحتياطيات الفائضة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ وواصل التعامل مع العديد من الشركاء بشأن هذه المسألة. وبحلول 26 حزيران/يونيه 2023، كان المكتب يسير على الطريق الصحيح لتحويل 27,4 مليون دولار إلى 43 شريكًا والاتصال بـ 185 شريكًا يمثلون نسبة 97 في المئة من إجمالي الأموال. وكان ملتزمًا باسترداد التكاليف وتحقيق إيرادات صافية صفرية بكل شفافية.

136 - وأكد أعضاء مكتب المجلس مرة أخرى التزام المكتب بولايته المهمة المتعلقة بالبنية التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع، ودوره المهم في الاستجابة للأزمات. ولن تستطيع الأمم المتحدة ولا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحمل المزيد من الإخفاقات التي من بينها مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3I). وسلط أعضاء المكتب الضوء على التنفيذ الفوري لخطة الاستجابة الشاملة، بما في ذلك أداة الرصد المباشر. وأعربوا عن تقديرهم للتركيز على قدرات التنفيذ الموسعة في مجالات الخبرة لتسريع وتيرة أهداف التنمية المستدامة، ودعم مكتب الأخلاقيات والمراجعة الداخلية لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة. وتتمثل الأولويات المهمة في تحديث نموذج استرداد التكلفة لبلوغ إيرادات صافية صفرية، وتوزيع الاحتياطيات الفائضة، والإبلاغ عن العملية الجارية لاسترداد أموال مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار ومساءلة الجناة. ويجب أن تستمر التحديثات الشهرية المتعلقة بتنفيذ خطة الاستجابة الشاملة وتوزيع الاحتياطيات الفائضة.

137 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للمشاريع المهمة التي اضطلع بها المكتب في العديد من الدول ورحبت بإعادة التركيز على القدرة التنفيذية للشركاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثنت على المكتب لقيامه بتلبية الاحتياجات المحددة في أقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تعاني حالات الضعف. ويشكل انخفاض طلب المشتريات من الموردين المحليين مصدر قلق؛ وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إعطاء الأولوية لإدراج المشاريع والأنشطة الصغيرة الحجم التي تعزز القدرات المحلية. وطلبت من المكتب الاهتمام بتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، ودعم الجهود المبذولة لسد فجوة التنفيذ في مجال تمويل التنمية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بخدمات إدارة المشاريع. وأكدت المجموعة التنوع الجغرافي في الإدارة العليا وإنشاء خطة لانتقال الأفراد من كونهم متعاقدين مستقلين إلى موظفين.

138 - ووصفت مجموعة من الوفود الإصلاح بأنه جهد جماعي وطالبت بمواصلة عقد الجلسات الشهرية للإحاطة بآخر المستجدات. وأعربت عن تقديرها للخطة الاستراتيجية المُعاد صياغتها وتركيزها على الولاية الأصلية المتمثلة في توفير خدمات البنية التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع. وقد طلبت توضيحات إضافية

بشأن البرامج والمشاريع التي لن يقبلها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والكيفية التي سيتبعها المكتب في مواصلة تركيزه على ولاية غير برنامجية وقائمة على الطلب. وتُمثل العودة إلى الإيرادات الصافية الصفرية هدفًا مشتركًا؛ إذ يجب أن يتيح نموذج استرداد التكلفة تحقيق هذا الهدف؛ ويجب إعادة توزيع الاحتياطيات الفائضة حتى يصبح النظام الصافي الصفري فعالاً بالكامل؛ ويجب أيضًا أن تعتمد عملية إعادة التوزيع على مبدأ التناسب.

139 - ودعت الوفود إلى وضع خطة مستدامة ذات نتائج ملموسة لمعالجة انخفاض مشاركة الموظفين ونقص الثقة داخل المنظمة؛ وحثت على اتباع نهج تحذيري في توسيع الأنشطة الإنسانية وأنشطة إرساء السلام؛ وأشارت إلى الاستراتيجية الجديدة لتعميم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

140 - وفي رده على الوفود، أوضح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب سيتبع خطته الاستراتيجية وسيظل مسؤولاً أمام المجلس. ولن يصبح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وكالة برنامجية ولكنه سيسعى جاهدًا إلى تلبية المطالب الحقيقية التي تطلبها الدول الأعضاء لسد فجوات عمليات التنفيذ. ويتمتع المكتب بخبرة فنية ومهارات وثيقة الصلة بتصميم المشاريع وإدارتها وإدارة حوافظها. وترتكز ولاية المكتب الأساسية على الطلب. ولم يقصد المدير التنفيذي للمكتب بهذه العبارة اقتراح ولاية جديدة، بل توفير القدرة والخبرة الفنية وتوجيههما لتلبية مطالب الدول الأعضاء وعملاء المكتب والمستفيدين منه فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة. ويشمل ذلك العمل بناءً على مطالب الدول الأعضاء لمساعدتها في توفير بيئة مواتية للمشاريع؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات؛ ودعم اختيار المشروعات والمشتريات الفعالة والمستدامة، وتخطيط البنية التحتية، وإدارة المشاريع. وبدأت عملية موازنة عقود الموظفين بالتوازي مع استعراض عمليات الموارد البشرية والثقافة التنظيمية. وإن إعادة تركيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أهداف التنمية المستدامة بالتوازي مع إطار النتائج الجديد من شأنه أن يزود المجلس بتفاصيل إضافية عن التأثير المتوقع. وتناولت الخطة الاستراتيجية الدعم الإنساني بطريقة متوازنة وعكست العمل المكثف الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات.

الاستعراض المستقل لوظيفة الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان استقلالية وحياد عملها

141 - قدمت رئيسة مكتب الأخلاقيات في صندوق النقد الدولي ورئيسة مكتب الأخلاقيات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة النتائج المستخلصة من الاستعراض المستقل لوظيفة الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان استقلاليتها وحياد عملها. وأعقب مداخلتهما رد من مدير مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ورد إداري من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

142 - وأعربت الوفود عن قلقها بشأن الاستعراض المستقل وطلبت تفاصيل إضافية عن محاولات تصحيح استقلالية المكتب.

143 - وذكر مدير مكتب الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في رده على الوفود أنه تم بالفعل تنفيذ العديد من التوصيات ولكن بعضها أكثر تعقيدًا واستمراريةً من البعض الآخر. وأضاف أن مكتب الأخلاقيات يحصل على الدعم اللازم لضمان تنفيذه للتقرير.

144 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 16/2023 بشأن استعراض منتصف المدة المبكر للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام 2022؛ والخطة الاستراتيجية المُعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025؛ والقرار رقم 17/2023 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبية لتوصيات الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والقرار رقم 18/2023 بشأن توزيع المكتب الاحتياطيات الفائضة المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 على الكيانات المقدِّمة لمدفوعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام 2023

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 28 إلى 31 آب/أغسطس 2023

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام 2023 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من 28 إلى 31 آب/أغسطس 2023.

2 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بالدورة (الوثيقة DP/2023/L.3)، بصيغتها المعدَّلة شفهيًا، ووافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2023 (DP/2023/24). وأحاط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2024 (DP/2023/CRP.2)، ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2024.

3 - وأدرجت القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2023 في الوثيقة DP/2023/25، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي[1].

4 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 25/2023 على الجدول الزمني التالي المتعلق بدورات المجلس التنفيذي في عام 2024:

الدورة العادية الأولى:	29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024
الدورة السنوية:	3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024
الدورة العادية الثانية:	26 إلى 30 آب/أغسطس 2024

بيان رئيس المجلس التنفيذي

5 - أعرب الرئيس عن عميق امتنانه للرجال والنساء الذين تجنبوا وقوع كارثة وشيكة من خلال البدء في إنقاذ الناقلة "صافر" (وحدة التخزين والتفريغ العائمة المتهالكة الراسية قبالة سواحل اليمن). ودعا المندوبين إلى تخيل البحر الأحمر غارقا في النفط، وهو أمر سيتطلب، لو حدث، فترة مدتها 25 عاما للتعافي منه وستكلف عملية تنظيفه 20 بليون دولار. وقد أوقفت الأمم المتحدة، وتحديدا البرنامج الإنمائي، كارثة قبل وقوعها. ويظهر هذا النجاح الأمم المتحدة في أبهى صورها المتمثلة في كونها متسمة بالجرأة وذات نهج وقائي واستباقي. أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فقد ساهم في عام 2022 في تجنب 13,3 مليون حالة حمل غير مقصود، و 3,7 ملايين حالة إجهاض غير مأمون. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من جانبه، المساعدة في توفير الطاقة النظيفة والانتقال الطاقي العادل. غير أن العوائق، مثل النزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي، تقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة فرصة لكي تضاعف الدول التزاماتها. ودعا إلى تقييم الأولويات، ودعا البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج إلى دعم منظمات الأمم المتحدة بطرق ملموسة.

(1) انظر https://www.undp.org/executive-board/decisions-of-the-board.

الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي

الحوار التفاعلي مع مدير البرنامج الإنمائي

6 - قدم الرئيس حوارا تفاعليا بشأن العمل معا لتمويل التنمية المستدامة، واصفا إياه بأنه حوار جاء في الوقت المناسب بالنظر إلى تريليونات الدولارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا إلى وضع الأمم المتحدة في صميم عمليات التفكير والتوليف والتآزر والعمل المعجّل اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية. وأشار إلى عقود من الابتكارات في حشد التمويل من القطاع الخاص، وقال إن البرنامج الإنمائي يبتكر الآن بجرأة لأجل القطاع العام. ويتعين على البرنامج الإنمائي أن يكون أكثر استعدادا لإشراك القطاع الخاص في التمويل المستدام، ويحتاج إلى تمويل الموارد العادية (الأساسية) للاضطلاع بمسيرة الابتكار المستمر.

7 - وذكر مدير البرنامج الإنمائي أن التغلب على تحديات التمويل أمر أساسي لكي يمضي العالم قدما معا. وليست هذه مجرد مسألة إنصاف وعدل - بل إنها في صميم المخاطر التي تهدد الأمن العالمي والوطني. فكثير من البلدان النامية تنفق الآن على مدفوعات الفائدة أموالا تفوق ما تنفقه على التعليم أو الصحة، بالرغم من توفر كل التمويل اللازم لإحداث تحول في النظام المالي. والتمويل ليس حلا سحريا، ولكن بدونه سيظل كل شيء آخر مجرد حبر على ورق.

8 - وقالت وزيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في حكومة رواندا إن التقدم المحرز في التصدي لتحديات التمويل المعقدة في بلدها قد استند إلى قيادة ذات رؤية، وإلى تخطيط وتنفيذ منسقيّن، وشراكات قوية وابتكارات محلية. وعندما احتاجت الحكومة إلى جمع 400 مليون دولار للرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، أنشأت سندا حاز على جوائز. وأدى الاستخدام الحصيف لعائدات السند وإبلاغ المستثمرين بشكل منتظم إلى إصدار سند ثان. ويمكن أن تؤدي جودة الإعداد والتخطيط والتنفيذ إلى تحسين الأسعار وزيادة القدرة على الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية وجذب رؤوس الأموال التي تشتد الحاجة إليها. وتشمل النجاحات الأخرى إصدار أول سند مرتبط بالاستدامة في شرق أفريقيا، واللجوء إلى التمويل المختلط من السندات وموارد البنك الدولي لتوفير مساكن ووسائل نقل عام ميسورة التكلفة. ومع أن التمويل لا يزال غير كاف، فإن هذه الأمثلة قد حفزت الالتزام بإيجاد حلول جديدة. ويقدم التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي خيارات جديدة للكفاءة في تخصيص رأس المال من خلال نمذجة السيناريوهات والتأثيرات. وتنظر الحكومة إلى البرنامج الإنمائي على أنه حليف ثابت في تحقيق مستقبل مستدام للجميع.

9 - ووصف المدير الإداري لهيئة النقد في سنغافورة أهمية النهوض بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن هذه المشاريع تواجه قيودا تتمثل في محدودية النطاق والتوصيلية والتمويل حتى مع ظهور فرص جديدة في الاقتصادات الخضراء والرقمية. ويقوم الشركاء من القطاعين العام والخاص في سنغافورة بتطوير بنية تحتية رقمية لإنشاء قدرات جديدة والتغلب على القيود الناشئة عن الموقع والحجم. ويؤدي التعاون مع البرنامج الإنمائي إلى بناء الثقة الرقمية، وتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والتجارية والخضراء، وتوفير التدريب. وتشمل الإنجازات المحققة ما يلي: استحداث معرِّف فريد للكيانات القانونية لتوسيع نطاق القدرات على التحقق من المعاملات المالية وإجرائها؛ وإنشاء منصة رقمية شاملة للوصول إلى الفرص التجارية والخدمات المالية والموردين؛ وإطلاق مركز تعليم مفتوح يجذب أكثر من 000 7 شركة صغيرة من 61 بلدا. وخلص إلى أن البداية الواعدة نحو تحقيق المنافع العامة

العالمية لن تكون ممكنة بدون دعم البرنامج الإنمائي. وسيؤدي ذلك إلى إطلاق عنان الفرص التجارية والوصول إلى التمويل مع إثراء حياة الناس.

10 - وقالت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا إن العزم على مساعدة البلدان على العودة إلى المسار الصحيح لم يكن في أي وقت مضى أقوى مما هو عليه الآن، لا سيما وسط الكفاح من أجل تأمين التمويل الكافي والميسور التكلفة. وشددت على الحاجة الملحة إلى رأس المال "الصبور"، ودعت إلى إيلاء المزيد من الاهتمام العالمي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة، واستخدام الموارد الوطنية لتعبئة رأس المال العالمي، وضمان تصنيفات ائتمانية موضوعية، وتأمين التمويل من الجاليات في الشتات.

11 - وقال مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إن البرنامج الإنمائي قدم الدعم إلى 21 بلدا في المنطقة بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وأنشأت فيجي سندها الأزرق الأول. وانتقلت إندونيسيا إلى التمويل المختلط وتحسين مواءمة رأس المال الخاص. والطلب الأكبر ينصب على سد الثغرات للاحتفاظ بالأموال المخصصة للتنمية، وذلك مثلا من خلال عمليات مراجعة الحسابات الضريبية وتحسين أنظمة السوق المحلية.

12 - وفي ملاحظات إضافية (متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي)[2]، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى تجاوز الإحباطات في المناقشات المالية. فالعالم يحتاج إلى احتضان التمويل باعتباره المتغير الرئيسي ليس لأنه يوفر الأموال فحسب، بل لأنه أيضا يمكن العالم كأسرة من الدول من المضي قدما وإدارة التحولات الحتمية. ويرى البرنامج الإنمائي، بما يتمتع به من حضور عالمي، أن التمويل مشكلة جدية ولكنها قابلة للحل. ومع تداول 463 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، يتعذر تفسير أنه لا يمكن توفير بضعة تريليونات للاستثمار في التحولات الوجودية. ولئن كانت التحديات النظمية الحالية تتطلب استجابات نظمية، فإن النظام المالي العالمي لم يعد صالحا لهذا العصر. وتحدد النظم واللوائح والسياسات الإيكولوجية الاقتصادية الوطنية وسياقات الاستثمار مسار كل دولة على حدة. وهذه ليست مجالات منفصلة؛ فالسياسات العالمية والوطنية تحفز وتدعم التحولات أو تعوق الدول أو قطاعات المجتمع.

13 - وتابع قائلا إن البرنامج الإنمائي انتقل في غضون سنوات قليلة من القيام أساسا بدعم البلدان في الحصول على التمويل للمشاريع إلى الاعتراف المتزايد بالقيمة التي ينطوي عليه وجوده في الميدان وصلاته بالخبرات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وقد كثف عمله وشراكاته مع مجموعة العشرين ورئاستها وقدم لها دعما واسع النطاق، وشمل ذلك اضطلاعه بأمانة الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام. ويعد البرنامج الإنمائي واحدا من ثلاثة كيانات أساسية تابعة للأمم المتحدة تقود عملية خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى العمل معا بشكل وثيق بشأن الأولويات القطرية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وجعل المستثمرون الأوروبيون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة معاييرَ الأثر التي وضعها البرنامج الإنمائي إطارَهم المرجعي الأكثر شيوعا فيما يتعلق باستثمارات الأسهم الخاصة في مجال الاستدامة. وحشد البرنامج الإنمائي مئات البلايين من الدولارات في إطار دعمه للبلدان في مواءمة الميزانيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، ووضع أطر التمويل.

(2) انظر https://www.undp.org/speeches/second-regular-session-executive-board-2023.

14 - وشدَّد مدير البرنامج الإنمائي على أن البرنامج ليست لديه جميع حلول التحديات الراهنة، كما أنه لن يحوّل بمفرده تمويل التنمية العالمية. وقال إن البرنامج استرعى الانتباه إلى عبء الديون المذهل قبل غيره، وإلى تدفق الأموال من أفقر البلدان النامية، ولكن نظرا لأن هذا لم يهدد بعد النظام المالي العالمي، فإنه يتم تجاهله. وفي عام 2024، ستحل آجال استحقاق 45 في المائة من ديون البلدان المنخفضة الدخل؛ وهناك 60 بلدا أصبحت قاب قوسين أو أدنى من احتمال التخلف عن السداد. وفي حين أن الاقتصادات الأكثر ثراء بدأت تشهد نهاية الأزمات الحالية، فإن التباين الهيكلي المزمن يعني أن البلدان الفقيرة لا تستطيع تعبئة التمويل اللازم.

15 - وتعاون البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في السعي إلى تغيير نظرة الأسواق إلى البلدان النامية، وذلك مثلا من خلال سندات أهداف التنمية المستدامة ومنتجات التأمين الجديدة. ويقيم البرنامج شراكات مع الحكومات بشأن السياسات والأطر الرامية إلى إيجاد أسواق وخدمات لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي 86 بلدا، تساعد أطر التمويل المتكاملة الحكومات على تحديد الأولويات. وإذا تم التعامل مع التمويل بشكل استباقي وذكي وبحكمة أكبر، فإنه سيجمع الناس معا. وبخلاف ذلك، يمكنه أن يصيب العالم بالشلل. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحقيق التحول الأخضر مع استثمار 7 تريليونات دولار في دعم الوقود الأحفوري كل عام، مما يؤدي إلى محاصرة العالم فعليا في اقتصاد الوقود الأحفوري.

16 - ومضى يقول إن البرنامج الإنمائي لا يؤدي دورا واحدا أو فريدا من نوعه، ولكنه شبكة مميزة لربط الابتكارات من الشمال إلى الجنوب، ومن الاقتصادات الصغيرة إلى الكبيرة، في شراكة من أجل التنمية تمكن البلدان من اتخاذ قرارات سيادية ومستنيرة. ويقوم البرنامج الإنمائي ببناء قدرات المؤسسات والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية الصغيرة، ويمكّن الأسواق المالية من خدمة المواطنين. وفي كل يوم، يعمل 000 22 موظف بالبرنامج الإنمائي مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك لمعالجة مسألة التمويل من وجهة نظر أولئك الذين تشكل شاغلا وجوديا بالنسبة لهم. ويقدم البرنامج الإنمائي أفكارا ثاقبة جماعية تستند إلى هذه التجارب إلى منتديات مثل المجلس التنفيذي، وإلى الحوارات مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي للحكومات ألا تقلل من أهمية وزخم العمل معا، أو إمكانية توليد الابتكارات والشراكات وتحولات التمويل في أكثر لحظات تاريخ البشرية ثراء. وهناك آلاف الإجابات، ولكن يمكن للبرنامج الإنمائي وشركائه الكثيرين أن يحفزوا، في ظل مناخ صعب، على فهم أن مشكلة التمويل قابلة للحل.

17 - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لوقوفه في طليعة الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان على التعامل مع تمويل التنمية المستدامة. واضطلع البرنامج بدور مثير للإعجاب في تحديد الأولويات، ومتابعة السياسات الرامية إلى الحد من المخاطر، والحصول على التمويل المتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي، ووضع أدوات مالية جديدة ومبتكرة. ولا تزال التحديات قائمة، ولا سيما بالنسبة لأضعف البلدان؛ وتتطلب الموارد الكافية وبناء القدرات واتساق السياسات عملا جماعيا. وفي حين تظهر التكنولوجيا الرقمية طاقات كامنة ملحوظة لتحفيز التمويل المستدام، ينبغي تسخير التكنولوجيات بطريقة مسؤولة وشاملة، ومواءمتها مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعالج الانخفاض في الموارد العادية (الأساسية)، وأن تلتزم من جديد بدعم البرنامج الإنمائي من خلال تمويل إضافي أساسي ومرن ومتعدد السنوات حتى يتمكن من مواصلة تقديم حلول التمويل بما يتمشى مع حجم واحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج.

18 - وحث أحد الوفود على دعم البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة، لأن ذلك مرتبط بالفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان إلى المساعدة في إدارة الديون وتحسين سيناريوهات

الاستثمار، ويمكن للبرنامج الإنمائي، بما لديه من خبرة تقنية وبناء قدرات طويلة الأجل على وضع سندات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، زيادة التدفقات المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المناخية.

19 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للتركيز على تشخيص القيود والإصلاحات العالمية اللازمة للمساعدة على تقدم التنمية في بلدان الجنوب. وهناك أوجه قصور خطيرة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعت لأول مرة قبل 53 عاما، وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراء تغييرات في الهيكل المالي العالمي. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحفيز استثمارات الجيل القادم من القطاعين العام والخاص في المنافع العامة العالمية، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية لتوفير قدر أكبر وأكثر إنصافا من فرص الحصول على التمويل الدولي في الأزمات. وينبغي أن تؤدي التغييرات الرئيسية في حوكمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تحسين تمثيل البلدان النامية. وشدَّدت المجموعة على وجود منهاج لمعالجة الديون، وتحسين شفافية الديون، وتحسين الضمانات لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتعزيز الإطار التنظيمي للتدفقات المالية والإصلاحات الضريبية العالمية. وشجَّعت المجموعة البرنامج الإنمائي على القيام، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بمواصلة مساعدة الحكومات في تمويل أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنيا، وعلى تعبئة التمويل الابتكاري، والاستفادة من الابتكارات الرقمية.

20 - وأفادت مجموعة من الوفود بأن البرنامج الإنمائي لا يزال شريكا ثابتا بينما أعربت عن قلقها إزاء انخفاض تمويل الموارد العادية. ومن أجل القضاء على الفقر، فإن هذا التمويل ضروري وليس مجرد خيار. ويتوقف تحسين الظروف المادية للبشرية على استفادة الدول الأعضاء من خبرات المنظمات الإنمائية مثل البرنامج الإنمائي؛ ويجب أن تكون هذه الكيانات مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. وحثت المجموعة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل، واقترحت اتفاق تمويل من الجيل الثاني لمراعاة الحقائق الحالية، وتجسيد الطموح الجماعي.

21 - وقالت الوفود إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيتطلب أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية، مشيرة إلى زيادة التجارة والاستثمار الخاص والتمويل المبتكر، وتكثيف العمل بشأن مواءمة التمويل وتعبئته ومزجه وتوسيع نطاقه. ومن شأن الميزنة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة زيادة الشفافية والكفاءة، في حين أن تكثيف الجهود الوطنية الرامية إلى تيسير التمويل والاستثمار والنظر في النظم المالية الكلية سيزيد الإيرادات ويدعم تحسين الإنفاق. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في حشد التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بينما يساعد أيضا على مواجهة عدم المساواة الاجتماعية وتعزيز المؤسسات. وسألت بعض الوفود عن التصدي للفساد وشجَّعت البرنامج الإنمائي على المضي قدما بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين ظروف الاستثمار.

22 - وشدَّدت مداخلات متعددة على مشكلة الديون بوصفها واحدة من أبرز العقبات التي تعترض سبيل التنمية، وتتطلب إصلاحات جذرية وفورية، وبدونها ستكون أهداف التنمية المستدامة مجرد وهم. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، فإن أسعار الاقتراض مرتفعة وعلاوات المخاطر مفرطة، مما يوحي بأن النظام المالي يعطي الأولوية لمخاطر الدائنين على حساب المخاطر التي يتعرض لها السكان. ويتطلب إحراز تقدم ملموس إلغاء ديون أكثر الفئات ضعفا، وتصحيح نظم التصنيف، والاستجابة للاحتياجات الوطنية للتمويل. وأشارت وفود إلى الافتقار إلى التضامن الكافي، ووصفت البيئة الدولية بأنها شديدة التقييد وغير ملائمة للبلدان النامية. وأشار أحد الوفود إلى خسارة مرتبطة بالجائحة بنسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تليها

خسارة متوقعة بنسبة 3 في المائة من تأثير ظاهرة النينيو في عام 2023، وهي تحديات تزداد صعوبة بسبب نقص التمويل اللازم للتكيف في البلدان المتوسطة الدخل.

23 - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالنهج التجميعي باعتباره مهما لزيادة فعالية الدعم الإنمائي وفرصة لربط الأجزاء مع بعضها بعضا في شكل حلول موحدة. ويمكن للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يكمّلا المؤسسات المالية الدولية استنادا إلى المزايا النسبية.

24 - وأعرب مدير البرنامج الإنمائي عن تقديره للتعليقات العديدة بشأن الشراكات الاستراتيجية ذات الصلة والمتجاوبة مع البرنامج. وسوف يعرض البرنامج "الأفكار الثاقبة لأهداف التنمية المستدامة" الخاصة به على 95 دولة من أجل فهم أفضل لكيفية مواءمة تخطيط التنمية الوطنية وتمويلها. وأشار إلى المعضلات السياسية والشعور بالتراجع، وأعرب عن موافقته على أن النظام المالي لم يكن فعالا في الاستجابة للصدمات القصيرة الأجل، وهذا هو السبب في استمرار ظهور مسألة الديون. ويتعين على المجتمع العالمي أن يتكاتف لتخفيف وطأة الضغوط حتى يكون بالإمكان تطوير مناقشات التمويل. وحتى مع وجود الابتكارات، لا تزال أساسيات السياسة الاقتصادية تقليدية، والنظم التنظيمية المالية راسخة في نماذج تحابي الدائنين وتهمش الفقراء.

25 - وقال إن الدعوة المتكررة إلى زيادة تمويل الموارد العادية تمثل أحد الشواغل. ويعطي هذا التمويل البرنامج الإنمائي وظيفة مضاعفة، تمكنه من التفاعل مع الحكومات، وتوفير التحليلات ومجموعة من الخيارات لاختيارات السياسات الوطنية، بما في ذلك تلك التي وفرت بالفعل بلايين الدولارات من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة. وينفذ البرنامج الإنمائي التزامه بالتركيز على البلدان التي تتعرض لأكبر قدر من الضغوط، حيث تدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة 31 بلدا من أقل البلدان نموا. وقال إنه يناشد المانحين أن يأخذوا الدعوة إلى توفير الموارد العادية مأخذ الجد. وفي حين أن البعض أبقى على تمويل الموارد العادية أو وسَّع نطاقه، فإن البعض الآخر خفض هذه المساهمات أو أوقفها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نموذج يقوم فيه البرنامج الإنمائي ببساطة بتنفيذ المشاريع، ولكنه يجب أن يكون أكبر من مجموع أجزائه، لا سيما وسط العديد من الفرص المثيرة للتعلم والعمل مع البلدان. واقترح تذكير الجمهور بمدى ضآلة الإيرادات المتأتية من دافعي الضرائب التي تُستثمر في التعاون الإنمائي الدولي، ومقدار ما يمكن تحقيقه من خلال الاستثمار المستدام. ويعد تمويل الموارد العادية تقريبا أصغر مسألة مدرجة في نقاش أوسع نطاقا حول التمويل المتعلق بالمناخ والتمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26 - وقال إن الطلب مرتفع على أعمال مكافحة الفساد على وجه الخصوص، حيث يعمل البرنامج الإنمائي مع 115 بلدا بشأن مسائل ذات صلة. وتتيح الرقمنة فرصا هائلة للوصول إلى الأشخاص الذين يقعون تقليديا خارج النظام المالي الحديث.

27 - وخلص إلى أن البرنامج الإنمائي، في سياق حله للمسائل الصعبة في مجال تمويل التنمية، يكتسي أهمية من الناحية النظمية، ويمكنه زيادة النجاحات والوصول إلى العديد من البلدان التي لولا ذلك لما كانت في دائرة اهتمام العالم. وشدد على ضرورة التحلي بالأمل على الرغم من التحديات الهائلة، والسرعة في التصدي لها، والمساهمات المتكاملة التي سيواصل البرنامج الإنمائي تقديمها.

ثانيا - الحوار المنظم بشأن التمويل

28 - عرضت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 (الوثيقة DP/2023/2026 ومرفقاتها)، التي وضعت استجابة لقرار الجمعية العامة 233/75. وعرض الموظف المسؤول في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستعراض السنوي للحالة المالية للصندوق (DP/2023/2027).

29 - وأعربت مجموعة من الوفود عن بالغ قلقها إزاء استمرار انخفاض المساهمات في الموارد العادية في وقت بلغت فيه الاحتياجات رقما قياسيا. وهي لا تريد أن يصبح البرنامج الإنمائي منظمة مشاريع، وترحب بالتحول إلى الحافظات. وينبغي أن يكون البرنامج الإنمائي قادرا على تصميم وتنفيذ حلول متكاملة ومبتكرة وتحويلية، والوصول إلى جميع الفئات الضعيفة، والتمسك بالولايات المعيارية، والاضطلاع بمهام ائتمانية ورقابية وإدارية سليمة دعما للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. وفي حين شددت المجموعة على الالتزام المستمر باتفاق التمويل ولاحظت الضغوط المفروضة على المساعدة الإنمائية الرسمية، حثت البرنامج الإنمائي على زيادة الإبلاغ عن نتائج الموارد غير المخصصة، وتعزيز إبراز الجهات المانحة للموارد العادية على الصعيد القطري. وطُلب من البرنامج الإنمائي تفسير الفائض البالغ قدره 11,4 بليون دولار في عام 2022.

30 - وأعربت الوفود، في مداخلات أخرى، عن تقديرها لتنسيق الإبلاغ، وسلامة الإدارة المالية، وزيادة تنفيذ البرامج، والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وأفادت بأن قلة من البلدان لا يمكنها أن تستمر في تحمل مسؤولية كبيرة بشكل غير متناسب عن الموارد العادية، الأمر الذي ينبغي أن يعكس الطابع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة والحقائق الاقتصادية. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي أن يحافظ على هياكل مساءلة قوية في ضوء الاختلالات في الموارد، ورحبت بالتحليل الذي أجراه البرنامج الإنمائي بشأن العوامل التي تسهم في انخفاض تمويل الموارد العادية. وشجع أحد الوفود البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على توسيع قاعدة المانحين من خلال اتباع نهج استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة مع الداعمين التقليديين. وسيواصل الوفد التطلع إلى البرنامج الإنمائي لمعالجة شواغل الدول الأعضاء بشأن مواطن الضعف في الرقابة الإدارية، وإعادة تأكيد التزامه بالإصلاح والفعالية التنظيمية.

31 - وردا على ذلك، شدَّدت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية على أهمية الانتقال من المشاريع إلى الحافظات، وهو ما تتيحه الموارد العادية. وأشارت إلى التحسينات الأخيرة والملحوظة في اجتذاب التمويل المرن. ولا تزال الموارد العادية أساسية لدعم المقاييس المعيارية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والاستفادة من الموارد الأخرى، ودعم الابتكارات، مثل البنية التحتية العامة الرقمية. ويواصل البرنامج الإنمائي ممارسة الرقابة القوية والعالية الجودة. وفي حين أن البلدان المستفيدة من البرامج تمول 25 في المائة من ميزانية البرنامج الإنمائي، فإن هناك جهودا متزايدة للعمل مع شركاء استراتيجيين جدد بشأن الموارد العادية والموارد الأخرى في إطار خطة التنويع. وتسير حملة الشركاء الأساسيين (#PartnersAtCore) التي أطلقها البرنامج الإنمائي في جولتها الثالثة مع التركيز على الشراكة على أرض الواقع وعلى طائفة واسعة من الشركاء على الصعيد القطري.

32 - وأفاد كبير الموظفين الماليين بأن الفائض المتراكم البالغ 11,4 بليون دولار يشمل 329 مليون دولار من الموارد العادية. ويتعين على البرنامج الإنمائي أن يحتفظ باحتياطي ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر من الموارد العادية. ولم ترد بعد 5,1 بلايين دولار أخرى معظمها مخصص للبرامج؛ وخُصِّصت 5,3 بلايين دولار للبرامج، وتشمل تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية، والاحتياطيات تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والدعم الواجب السداد، وغير ذلك من الأنشطة. وخُصِّص بليون دولار آخر لتغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتزامات نهاية الخدمة وغيرها من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

33 - وقال الموظف المسؤول عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق هو منظمة الأمم المتحدة الوحيدة المكلفة بتقديم القروض وإصدار ضمانات ممولة بنسبة 100 في المائة. وبالانتقال من تقديم الأموال إلى التمويل، يقدم الصندوق نماذج هامة. والمنظمة فخورة بنتائجها، وتأمل في أن يقوم المانحون والبلدان المستفيدة من البرامج والشركاء بتمويلها ودعمها.

34 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 20/2023 الخاص بالحوار المنظم بشأن التمويل بخصوص تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

35 - بعد لمحة عامة قدمها المدير المعاون، ومقدمة عرضتها المديرتان الإقليميتان لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لأنغولا (DP/DCP/AGO/5)، وبنن (DP/DCP/BEN/4)، وبوروندي (DP/DCP/BDI/5)، وتشاد (DP/DCP/TCD/4)، وغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/4)، وليسوتو (DP/DCP/LSO/4)، وملاوي (DP/DCP/MWI/4)، وموريتانيا (DP/DCP/MRT/4)، وبابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/3)، والسنغال (DP/DCP/SEN/4)، وتوغو (DP/DCP/TGO/4).

36 - ووافق المجلس أيضا على التمديد الخامس للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين؛ والتمديد الثالث للبرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة سنتين؛ والتمديد الثاني للبرنامج القطري لميانمار (DP/2023/28) لمدة سنة واحدة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

37 - شدَّدت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)[3] على الشراكات باعتبارها عوامل بالغة الأهمية في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالنساء والفتيات. وتشمل الاستثمارات التي توفر أكبر المساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأكثرها ديمومة النتائج التحويلية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الوصول بالاحتياج غير المُلبَّى لتنظيم الأسرة إلى النسبة صفر، والوصول بحالات وفيات الأمومة الممكن تفاديها إلى النسبة صفر؛ والوصول بالعنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات إلى النسبة صفر. وتشكل هذه النتائج ركيزة أساسية للصحة

(3) انظر https://www.unfpa.org/events/executive-board-undp-unfpa-and-unops-second-regular-session-2023.

الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان والرفاه – وتدخل في صميم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وللاستثمار في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية آثار مضاعفة في جميع جوانب التنمية المستدامة. فتنظيم الأسرة، على سبيل المثال، يعتبر منذ فترة طويلة "أفضل الخيارات" المتاحة للتنمية العالمية. وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن إنفاق 79 بليون دولار إضافية على إنهاء الاحتياج غير المُلبَّى لتنظيم الأسرة، والوصول بحالات وفيات الأمومة الممكن تفاديها إلى النسبة صفر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بين عامي 2022 و 2030 من شأنه أن يؤدي إلى تفادي 400 مليون حالة حمل غير مخطط لها، وإنقاذ حياة مليون امرأة وتوليد فوائد اقتصادية قدرها 660 بليون دولار.

38 – وتشكل الصحة الجنسية والإنجابية أساس المساواة بين الجنسين، الذي ترتكز عليه جميع أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن المعارضة الشديدة لحقوق المرأة جيدةُ التنظيم وممولّة تمويلا جيدا، مما يهدِّد بالقضاء على المكاسب التي تحقَّقت بشق الأنفس. ومن المهم للغاية التحلي بنفس ما يتحلى به من يسعون إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء من جرأة وتنظيم وعزم لا يلين، ونبذ الانقسامات والاتحاد في جو من التعاون والتضامن الدوليين. وتشكل الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لحظة مناسبة لإيجاد أرضية مشتركة لمستقبل مشترك. وشرحت كيف يوظف الصندوق البيانات والأدلة في السعي إلى تحقيق الإنصاف والعدالة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تحقق الشراكات الوطنية التحويلية بشأن البيانات "عائدا قويا على البيانات" يبلغ، وفقا لتقديرات متحفظة، 32 دولارا عن كل دولار واحد مستثمر.

39 – وقالت إن الصندوق يبذل قصارى جهده لإدارة المخاطر بفعالية وإدارة موارده بحكمة والاستفادة من الأدلة التقييمية. وتمس الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات للوصول إلى "الأصفار الثلاثة". ويستكشف الصندوق سبل توفير تمويل مبتكر لزيادة الاستثمارات، بما في ذلك من خلال سندات الأثر المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وفي ظل وجود أدلة قوية تشير إلى أداء جيد، فقد حان الوقت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال الدفاع عن حقوق وحريات النساء والفتيات.

40 – ووصفت المديرة الإقليمية للصندوق المعنية بالدول العربية عاما آخر مليئا بالتحديات اتسم بوقوع كوارث طبيعية ونزاعات وأزمات طال أمدها، وشدَّدت على أهمية القدرة على الصمود والاستثمار في تمكين النساء والفتيات. ففي اليمن، على سبيل المثال، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان حصول 000 620 امرأة وفتاة على خدمات الصحة الإنجابية وتوفير ولادة مأمونة لـ 000 56 وحصول 000 236 على خدمات التخفيف من آثار العنف الجنساني والتصدي له، فأرسى بذلك أسس التعافي على المدى الطويل. وفي منطقة توجد بها موارد ضخمة وشباب مفعم بالحيوية، من شأن الاستثمار في الشباب والنساء أن يطلق الأصول الديموغرافية من عقالها وأن يؤدي إلى مستقبل أفضل للجميع.

41 – وأشارت الوفود إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة باعتباره فرصة لتسريع وتيرة العمل على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشكل الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لحظة حاسمة للتعجيل بالوفاء بوعوده. ومن الضروري التقيد بمبادئ اتفاق التمويل لضمان تمويل يمكن التنبؤ به. ونظرا لوجود فجوات في التمويل الميسَّر، يمكن أن تؤدي الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية إلى توفير المزيد من الموارد لقطاع الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ومن شأن تعبئة الموارد المحلية أن تسهم أيضا في تحقيق الأصفار الثلاثة. ويمكن أن يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المزيد من فرص الابتكار.

42 - وأثنت مجموعة من الوفود على الصـــندوق لتعزيزه فعالية تخصـــيص الموارد ودعم المجتمعات المحلية المتعثرة. وينبغي أن توجّه أطر التمويل الشفافة والفعالة الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها وأن تكفل تحول الموارد البشـــرية والطبيعية الوفيرة إلى قاطرات محركة لعالم مزدهر ومســـتدام. وأشـــارت إلى العوائد التحويلية للاســتثمار في الصـــحة الجنســـية والإنجابية في تحقيق جميع أهداف التنمية المســتدامة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتركيز على البيانات ودعت الدول الأعضـــاء الأخرى إلى دعم هذه الجهود. وتوجد مجموعة متنوعة وثرية من وجهات النظر، ولكن تقييد تمويل التنمية على أساس هذه المنظورات من شأنه أن يوســـع الفجوات في تعددية الأطراف. وينبغي إعادة تأطير الحوار المتعلق بالتمويل ليعكس التزاما لا يتزعزع بالطموح، والفعالية، والاستدامة، والإنصاف، والاحترام.

43 - وأشارت مجموعة من الوفود إلى الاستقطاب المؤسف وتراجع التقدم والعوائق التي تعترض سبيله، بما في ذلك تغير المناخ واســتمرار النزاع. وتناط بالصــندوق ولاية حيوية تتمثل في القيام بعمل هام يجب أن يستمر. فهو ينبغي أن يستثمر في حلول بالغة الأثر ومبنية على الأدلة، مثل توسيع القوة العاملة في مجال القبالة، واتباع نهج جنسانية تحويلية. وتمثل الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية معلما هاما على طريق تنشـيط العمل على الوفاء بالالتزامات الســابقة وإيجاد عالم يمكن فيه أن يمارس جميع الناس حقوقهم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

44 - وأعربت مجموعة أخرى من الوفود عن تقديرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما يقوم به من عمل وثيق مع الحكومات الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين وكيانات الأمم المتحدة، وهو ما يضاعف من أثره ويبرهن على روح التعاون. وحقق الصـــندوق إنجازات تمويلية جديرة بالملاحظة، بما في ذلك ارتفاع الإنفاق على الحد من العنف الجنسي والجنساني وغيرهما من الممارسات الضارة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات اســـتثمارية كبيرة في الأهداف التحويلية الثلاثة. ويلزم بذل المزيد من الجهود الجماعية لضـــمان حصـــول الصندوق على موارد كافية وعالية الجودة، ويقترح أن يربط الصندوق بين الموارد والنتائج الموضوعية بشكل أوضح عند الإبلاغ.

45 - وشدَّدت الوفود في مداخلات فردية على أهمية إجراء الاستعراضات الإقليمية قبل الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتقييم التقدم المحرز، وتقديم حلول مصممة خصيصا، وزيادة تعزيز الروابط بخطة عام 2030. ويمكن أن تتيح عملية الاســتعراض فرصــا جديدة لبناء توافق في الآراء والتعاون. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لقيامه بتوسيع نطاق استجابته الإنسانية وتعزيز نظمه الصحية القادرة على الصـــمود، وحثت على تجديد التركيز على التغيير المعياري والمحددات الاجتماعية للصـــحة. وأعربت عن امتنانها للتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني، ولكنها شدَّدت على أن هذه الظاهرة ما برحت تتزايد، بما في ذلك من خلال التكنولوجيا. وهنأت الوفود صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان على الحالة الجيدة للموارد، ولكنها أشـارت إلى وجود تحديات، وشـددت على اتخاذ تدابير تتمثل في التمويل الابتكاري، وتعبئة الموارد المحلية، وتوســـيع قاعدة المانحين، وبذل الجهود لتصـــحيح الاختلال في الموارد العادية، باعتبارها تدابير لا غنى عنها للوفاء بالمهام المعيارية وتوفير الخدمات الأساسية. وأشارت إلى قيمة النهج الحصيفة في إدارة الميزانية وشدَّدت على التنبؤ الدقيق واتباع نهج استراتيجي طويل الأجل.

46 - وردا على ذلك، أشـــارت المديرة التنفيذية إلى انتقال المنظمة من تقديم الأموال إلى التمويل، وإلى عملها مع الشـركاء للاسـتفادة من مواردهم وتأثيرهم في المجتمع على حد سـواء. وقد خطا الصـندوق خطوات واســـعة في مجال الابتكار والنهوض بالخطة المعيارية. ويشـــمل التقدم المحرز في مجال التمويل

المحلي إبرام تعهدات بتنظيم الأسرة مع 43 حكومة. وكجزء من حركة التغطية الصحية الشاملة، يعمل الصندوق على استنفار الحكومات لتخصيص المزيد من الموارد المحلية للنظم الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يتعاون الصندوق مع 130 بلدا على الأقل بشأن تحسين البيانات، وبناء المهارات الجراحية اللازمة لاستئصال ناسور الولادة ومسائل أخرى.

47 - ودعت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء إلى المشاركة في إحياء الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأشارت إلى الفرص المتاحة لتبادل الخبرات في وقت يشهد تحولات ديمغرافية. وتمثل الذكرى السنوية فرصة لاعتماد نهج التنمية المتمحورة حول الإنسان، مع التركيز على الحد من الاستقطاب ومساعدة البلدان على التكيف مع الحقائق المتغيرة مثل تزايد عدد السكان الشباب وشيخوخة السكان. وأشارت إلى أن السكان أشخاص وليسوا مجرد أرقام، وقالت إن الصندوق يركز على النهج السياساتية والبيانات والأدلة والتوجيه التقني والوصول إلى الفئات المهمشة. ويلزم اتخاذ إجراءات مستمرة وجديدة لمكافحة العنف الجنساني، بالتزامن مع تعاون الصندوق مع الرجال والعمل على تعزيز مظاهر الذكورة الإيجابية، على سبيل المثال، والعمل من أجل القضاء على حالات الاغتصاب في حالات النزاع. وأشارت إلى تحسن قدرات التنبؤ، بما في ذلك من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي الجديدة.

48 - وشرحت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) استراتيجيات صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالشباب والإعاقة. وأشار نائب المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) إلى حدوث قفزة كبيرة في الأنشطة الإنسانية، حيث ارتفع التمويل بنسبة 150 في المائة منذ عام 2018. ومع ذلك، ظلت النداءات قاصرة عن تلبية الاحتياجات في بعض حالات الطوارئ. ويقوم الصندوق بتحسين التأهب للأزمات الإنسانية، ولا سيما عن طريق إعادة تنظيم برنامجه للاستجابة الإنسانية، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة، والتجهيز المسبق للوازم.

الحوار التفاعلي

49 - استهل رئيس المجلس التنفيذي الحوار التفاعلي بشأن التصدي للعنف الجنساني في عالم رقمي، فقال إن التكنولوجيا الرقمية، وإن كانت توفر إمكانات هائلة، تخلق أيضا مساحات جديدة لإخضاع النساء والفتيات. ولمعالجة هذه الشواغل أهمية بالغة لدعم الحقوق والخيارات.

50 - وروت المديرة التنفيذية قصصا عن نساء تعقَّبهن عشراء عنيفون من خلال التكنولوجيات أو طُردن من مناصب سياسية قيادية من خلال حملات الإساءة على الإنترنت. وفي ظل تعرض اثنتين من كل خمس نساء للعنف على الإنترنت، تتطلب المسألة اتخاذ إجراءات عاجلة؛ ويكثف الصندوق تعاونه مع الشركاء في أكثر من 150 بلدا وإقليما. ويؤثر العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا على العمل الأوسع نطاقا في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

51 - وذكر ممثل لرابطة الاتصالات التقدمية أن التكنولوجيا يمكن أن تزيد من المشاركة والوصول إلى المعلومات وتوفر أدوات جديدة للتعبئة والنشاط. بيد أن العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا يساهم في جعل المجتمعات أقل سلما وأقل ديمقراطية. فهو سبب لعدم المساواة بين الجنسين ونتيجة له في الوقت نفسه. وتشمل بعض الفئات الفرعية المعرضة لخطر متزايد الشابات والفتيات، والنساء العاملات في الحياة العامة، والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة. ويحدث العنف الجنساني عبر سلسلة متصلة على الإنترنت وخارجها نتيجة للأسباب الجذرية نفسها. ويجب أن تشارك المرأة

في صنع التكنولوجيا ووضع القوانين والسياسات التي تنظمها؛ وللأمم المتحدة دور رئيسي في مناقشة المبادئ التي توجه الإنترنت والمعايير.

52 - وشدَّد ممثل منظمة غير حكومية أخرى، هي منظمة الحقوق الرقمية (Derechos Digitalis)، على أن مكافحة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا يتطلب اتخاذ تدابير متعددة وتعزيز الاستجابات المؤسسية، القانونية وغير القانونية. وتقع على عاتق الدول التزامات بموجب قوانين حقوق الإنسان. ويجب أن تكون التشريعات قائمة على الحقوق. وقد ركزت بعض الجهود أساسا على قوانين جنائية فضفاضة ليست فعالة ويمكن أن تعرض الضحايا لمخاطر أكبر. وينبغي أن تتبنى الاستجابات القانونية منظورا قائما على حقوق الإنسان ومتمحورا حول الناجيات/الناجين ومتعدد الجوانب؛ وأن تأخذ في الاعتبار نطاق سلطات التجريم والتحقيق؛ والتمسك بمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.

53 - وشرحت المستشارة التقنية المعنية بالعنف الجنساني في صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف حطمت التكنولوجيا الحواجز وزادت من فرص الحصول على خدمات ومعلومات عالية الجودة. بيد أن سوء الاستخدام وسوء التصميم نتج عنهما أيضا تعميق أوجه عدم المساواة والمعايير الضارة وتفاقمها بسبب التكنولوجيا. وأدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل المتعلق بالعنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا في برنامجه الأوسع بشأن العنف الجنساني لتلبية احتياجات الناجين/الناجيات من العنف في جميع الأماكن والسياقات. ويعمل الصندوق على زيادة إلمام الممارسين وصناع القرار بالتكنولوجيا الرقمية من أجل فهم أفضل لآثار التكنولوجيا والطرق التي يمكن أن تيسر بها ارتكاب العنف؛ وتعزيز آليات الاستجابة؛ ومواصلة العمل على تغيير المعايير الجنسانية والاجتماعية المؤذية لمنع ارتكاب العنف من خلال التكنولوجيا. ويقدم الصندوق الدعم لآليات إدارة البيانات لكفالة الشفافية وحماية البيانات؛ ووضع المعايير المتعلقة بتصميم التكنولوجيا، والقوانين والسياسات القائمة على الحقوق، وحماية الناجين/الناجيات وإنصافهم. ويجمع الصندوق بين النسويات والشباب والمدافعين عن الحقوق الرقمية والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في مجال الأعمال والتكنولوجيا للتصدي للأبعاد المتعددة للعنف الذي تيسره التكنولوجيا.

54 - وشكرت الوفود الصندوق مرارا على دوره القيادي في مجال العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا. وأعربت عن دعمها لحملة حق نشر صور جسد الإنسان على الإنترنت ("bodyright") ورحبت بالتوجيهات المتعلقة بالاستخدام الآمن والأخلاقي للتكنولوجيا. وأعربت عن أسفها لأن العنف الجنساني على الإنترنت ما زال ينظر إليه على أنه أقل خطورة من العنف المرتكب خارج الإنترنت. وشددت على أهمية الاتفاق الرقمي العالمي، والحاجة الملحة إلى التزام الكيانات الرقمية بمنع العنف الذي تيسره التكنولوجيا وتصحيحه، والعمل مع قطاع الصناعة على إقامة نظام إيكولوجي رقمي أكثر أمانا ووضع حلول تكنولوجية مبتكرة. وينبغي إدراج مبدأي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في جميع جوانب تصميم وتطوير التكنولوجيات الجديدة. وينبغي بذل المزيد من الجهود لمنع العنف الجنساني وتقديم الجناة إلى العدالة. وسألت الوفود عن أوجه التآزر بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر مؤسسات الأمم المتحدة في مكافحة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا وجمع البيانات والإحصاءات.

55 - وشدد المشاركون والمشاركات في حلقة النقاش على أن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون اعتبارا رئيسيا في الاتفاق الرقمي العالمي. وأشاروا إلى وجود أدوات لمكافحة العنف الذي تيسره التكنولوجيا، وذكروا أن لغات العمل التي تستخدمها العديد من هذه الأدوات لم تتجاوز بعد اللغة الإنكليزية. وبما أن الشباب هم الأكثر

استخداما للتكنولوجيا ويواجهون مخاطر متزايدة، فقد أدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان التكنولوجيا في التثقيف الجنسي الشامل وعمل مع الشباب لتصميم تكنولوجيات سهلة الاستخدام ومأمونة وأخلاقية.

56 - وفي الختام، شدَّدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية دور الصندوق في عقد الاجتماعات والتزامه بتهيئة مساحات آمنة للنقاش والعمل تستوعب الجميع وتجمع بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

رابعا - الحوار المنظم بشأن التمويل

57 - عرض نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية)، ومدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية، التقرير المتعلق بالحوارات المنظمة بشأن التمويل، الفترة 2022-2023 (DP/FPA/2023/8) المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة 233/75 لمواصلة تحسين سير الحوارات المنظمة وفعاليتها بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات الأمم المتحدة للتمويل.

58 - وشدَّدت مجموعة من الوفود على أن المساهمات المتعددة السنوات غير المخصصة ذات أهمية محورية؛ ويشكل انخفاض المساهمات في الموارد العادية مصدر قلق كبير، لا سيما في ظل الاتجاهات السلبية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يتصدى الصندوق للأزمات، وأن يقدم دعما عالي الجودة وخدمات أساسية، وأن يتمسك بولايته المعيارية، وأن يضطلع بمهام ائتمانية ورقابية وإدارية سليمة. ومن المهم أن يُنفَّذ اتفاق التمويل. وأعربت المجموعة عن تقديرها للخطوات الأولية الرامية إلى تحسين الإبلاغ عن النتائج المحققة باستخدام الموارد العادية نظرا لتزايد صعوبة الدعوة إلى توفير موارد غير مخصصة. وشدَّدت المجموعة على ضرورة تجاوز المناقشات نفسها لإيجاد حلول لتحسين جودة التمويل والقدرة على التنبؤ.

59 - وشدَّدت الوفود على أن الصندوق احتفظ بمركز مالي قوي. وهو من بين كيانات الأمم المتحدة التي تمتلك أعلى حصص من الموارد الأخرى المتأتية من صناديق التمويل الجماعي والأنشطة المشتركة، وإن كانت هناك بعض الشواغل المتعلقة بانخفاض الإنفاق على الأنشطة المشتركة. وأثنت الوفود على وضع استراتيجية متنوعة لتعبئة الموارد تشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والموارد المحلية.

60 - وقال نائب المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) إن تقدما قد أحرز في زيادة إبراز النتائج المموَّلة من الموارد العادية، بما في ذلك من خلال الاتصالات المخصصة. ولا يزال الصندوق يدرك تماما أن جميع النتائج تتوقف على تمويل الموارد العادية من أجل الفعالية المؤسسية وتوفير المعارف والكفاءات الأساسية. ويقوم الصندوق بحملة نشطة لتوسيع قاعدة مانحيه المتنوعة لتمويل الموارد العادية من 100 إلى 150 عضوا. فلكل دولار قيمة لا تقلُّ عن قيمة الرسائل السياسية التي يبثها الدعم الواسع النطاق.

61 - وأشار مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية إلى تحسن وضوح نتائج التمويل من الموارد العادية والموارد الأخرى على الصعيد القطري من خلال العمل مع المديرين الإقليميين والمكاتب القطرية. وقدم صندوق الاستثمار الاستراتيجي التابع للصندوق تمويلا من الموارد العادية لحفز تعبئة موارد جديدة وإقامة شراكات جديدة. ويعتمد التمويل الابتكاري مثل السندات ذات الأثر الإنمائي على التمويل المستمد من الموارد العادية للبدء في العمل.

62 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 21/2023 بشأن التقرير المتعلق بالحوارات المنظمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2023.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

63 - عقب استعراض عام قدَّمته نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) وكلمات استهلالية أدلى بها المديرون الإقليميون للدول العربية، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب ووسط أفريقيا، وافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأنغولا (DP/FPA/CPD/AGO/9)، وبنن (DP/FPA/CPD/BEN/10)، وبوروندي (DP/FPA/CPD/BDI/9)، وتشاد (DP/FPA/CPD/TCD/8)، وغينيا الاستوائية (DP/FPA/CPD/GNQ/8)، وليسوتو (DP/FPA/CPD/LSO/8)، وليبيا (DP/FPA/CPD/LBY/2)، وملاوي (DP/FPA/CPD/MWI/9)، وموريتانيا (DP/FPA/CPD/MTR/9)، والسنغال (DP/FPA/CPD/SEN/9) وتوغو (DP/FPA/CPD/TGO/8).

64 - وأحاط المجلس علما أيضا بالتمديد الأول للبرنامج القطري لسيراليون لمدة سنة واحدة على النحو الذي وافقت عليه المديرة التنفيذية، ووافق على التمديد الثاني للبرنامج القطري لميانمار لمدة سنة واحدة، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة سنتين، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمدة سنة واحدة، والتمديد الرابع للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين (DP/FPA/2023/9).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

65 - قال المدير التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)[4] إن رحلة الإصلاح تسير بشكل جيد بالرغم من التحديات. وقد أنجز أكثر من نصف الإجراءات الواردة في خطة الاستجابة الشاملة؛ ومن المفترض أن يتم الانتهاء من غالبية الإجراءات المعلَّقة بحلول نهاية عام 2023. والبنود المتبقية أطول أجلا، بما في ذلك برنامج لإحداث تحول في أسلوب عمل المكتب ورقمنته من أجل إحداث تغيير جذري في كيفية عمله. وأوشك تقييم الثقافة السائدة الذي يقوم به طرف ثالث على الانتهاء ليكون خط أساس لتجديد ثقافة المنظمة. واقترح تعميم هذه التغييرات ضمن الإطار الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المجددة. وأوضح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دوره على صعيد الطلب والمتمثل في إتاحة تمويل التنمية، ولن يتضمن هذا الدور الاضطلاع بأنشطة جديدة، وسيغلق المكتب السابق للاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (المبادرة S3i) في هلسنكي، فنلندا بحلول نهاية عام 2023. وأعرب عن تقديره للثقة التي أوليت للمكتب وتعهد بعدم اعتبارها أمرا مسلما به.

(4) انظر https://www.unops.org/statement-to-the-second-regular-session-of-the-executive-board-2023.

66 - ويجري اتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للمكتب التي أُقرَّت مؤخرا. وسيكون التنسيق الداخلي ركيزة أساسية إلى جانب قياس أثر الخدمات ضمن إطار النتائج المعزَّز. ويجري إنشاء هياكل مخصصة على أعلى المستويات لتركيز الخبرات وحفز المساهمات في أهداف الأمم المتحدة وخطة عام 2030. وتجري عملية تعيين نائبين للمدير التنفيذي. ومازال الطلب على الدعم قويا، حيث تم التوصل مؤخرا إلى اتفاقات بشأن 60 مشروعا جديدا وتوسيع اتفاقات قائمة لإنشاء 90 مشروعا آخر في أكثر من 60 موقعا.

67 - وعرض المدير التنفيذي تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2024-2025 (DP/OPS/2023/7) ونتائج التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة (DP/OPS/2023/9).

68 - وقالت الوفود إن المكتب قضى عاما أمضاه في تثبيت الأوضاع ورسم الطريق إلى الأمام. وقد أقرَّ المجلس التنفيذي الخطة الاستراتيجية المنقَّحة وقدَّم توجيهات بشأن مستقبل الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (المبادرة S3i) وخطة الاستجابة الشاملة واحتياطيات المكتب. وطلب إلى المكتب توزيع جميع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، واقتراح منهجية وإطار زمني لتوزيع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة خلال فترة الميزانية هذه. وتوصل المجلس، في ممارسته لولايته، إلى حل وسط من خلال التركيز على إصلاح المكتب مؤسسيا وثقافيا، وتوفير سبل الانتصاف الكافية في القضية المتعلقة بالاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (المبادرة S3i)، ومساءلة الجناة ورسم مسار للمضي قدما. ويشكل تعاون المكتب واستجابته وسرعة الإصلاحات واطراد الممارسات الإدارية عوامل هامة للغاية.

69 - وفيما يتعلق بخطة الاستجابة الشاملة، حثت الوفود على القيام بالتنفيذ في المجالات المتعثرة، ولا سيما الحوكمة والإدارة. واعترفت بعدم قدرة المكتب على استيعاب شريحة قدرها 11,8 مليون دولار وأقرَّت طلبه ترحيل أجزاء منها إلى فترة السنتين المقبلة. وقالت الوفود إن المكتب بذل جهودا جديرة بالثناء لتوزيع الاحتياطيات الفائضة وتم رد ما يصل إلى 41 في المائة إلى الكيانات التي تدفع التكاليف، وحثت المكتب على مواصلة التعجيل بهذه العملية. وأحاطت الوفود علما بالمنهجية المقترحة لتوزيع الاحتياطيات لفترة السنتين 2022-2023 وحثت المكتب على إتاحة البيانات المتعلقة بالتقدم الذي أحرزه في تحصيل الرسوم والمبالغ المردودة على المنصات العامة. وفيما يتعلق بتقديرات الميزانية للفترة 2022-2025، أقرَّت بزيادة التكاليف والرسوم الإدارية وأكدت على أهمية تحقيق إيرادات صافية صفرية. وشدَّدت الوفود على أهمية توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وذكرت أن المجلس سيتصرف حسبما يراه مناسبا. وأخيرا، أكدت الوفود من جديد ضرورة أن يقدم المكتب تقريرا إلى المجلس كلما أمكن ذلك عن العملية الجارية لاسترداد أموال مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار ومحاسبة الجناة.

70 - وأشادت مجموعة من الوفود بعزيمة القوة العاملة في المكتب في مواجهة التحديات الداخلية والعالمية؛ وأعربت عن تقديرها للأشواط الإيجابية التي قطعت على طريق الإصلاح؛ وشدَّدت على أهمية وجود ولاية غير برنامجية يحركها الطلب وترتكز على قيم الأمم المتحدة ومعاييرها. ومن الضروري أن تركز حافظة المكتب على المجالات الصادر بها تكليف التي يمتلك المكتب معارف وخبرات قيمة بشأنها، ويُحتاج فيها إلى الدراية الفنية، وتتمثل هذه المجالات في البنى التحتية وخدمات المشتريات وإدارة المشاريع. ونظرا لأن الأزمة المتعلقة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار والإدارة قد سلطت الضوء على

أوجه القصور الهيكلية الرئيسية التي من شأنها أن تحدد لبعض الوقت أولويات التعاون مع المكتب، يشكل الوضوح والشفافية بشأن الشؤون المالية وصنع القرار ركيزتين لإعادة بناء الثقة، إلى جانب تحقيق إيرادات صافية صفرية. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتركيز على نشر ثقافة في المنظمة يسودها الأمان واستيعاب الجميع وسرعة الاستجابة، مع الاعتراف بأن التغيير الثقافي يتطلب جهودا متسقة ومتفانية وطويلة الأجل. ورحبت المجموعة بالتقدم المحرز بشأن خطة الاستجابة الشاملة، ولكنها دعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستكمالها.

71 - وقالت مجموعة من الوفود إن المكتب لا يزال شريكا هاما للغاية في توسيع القدرة على التنفيذ لتحقيق التطلعات الإنمائية، وأثنت على القرارات المتخذة لتجديد هذا المحور من محاور التركيز. وشدَّدت هذه الوفود على أهمية تحديث خطة الاستجابة الشاملة، وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021، وتوزيع الاحتياطيات الفائضة. وأعربت الوفود عن تقديرها لوتيرة التغيير والالتزام بما يتماشى مع الجداول الزمنية المتفق عليها، وأحاطت علما بالتقدم المحرز في تقديم الإحاطات الشهرية وشجعت على إجراء استعراض يقوم به طرف ثالث في نهاية خطة الاستجابة. ورحَّبت بالتدابير الواردة في الخطة الاستراتيجية للتخفيف من المخاطر الاستراتيجية وكذلك بالمعلومات الإضافية عن الاستثمار الداخلي الاستراتيجي والتحول الرقمي. وفيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي (DP/OPS/2023/9)، رحَّبت مجموعة الوفود بزيادة المشتريات من أقل البلدان نموا بنسبة 19 في المائة وشجعت على مواصلة التوسع في الشراء من البلدان النامية.

72 - وأيَّدت الوفود تجديد التركيز على الولاية الأساسية للمكتب. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لإظهار كيفية مساهمة المكتب في خطة عام 2030 من خلال التنفيذ لصالح الشركاء، وكيفية إعادة مواءمة عمله مع معايير الأمم المتحدة وقيمها. وتشمل الخطوات الإيجابية الرامية إلى معالجة أوجه القصور الرئيسية استقلال مكتب الأخلاقيات وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويحتاج المجلس إلى تأكيدات بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛ ويجب أن تكون الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية مرضية تماما. وينبغي ألا يتوسَّع المكتب خارج نطاق ولايته الأساسية، بما في ذلك في تمويل التنمية. وطلبت الوفود توضيحا بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ خطة الاستجابة وبشأن ما سيفعله المكتب وما لن يفعله فيما يتعلق بولايته الأصلية، بما في ذلك في ما يتعلق باشتراط الخطة الاستراتيجية إصدار ولاية واضحة للمجلس التنفيذي لتوجيه العمل المتعلق بتمويل التنمية.

73 - وأجاب المدير التنفيذي بأن المكتب ملتزم التزاما شديدا بإنجاز كل ما ورد في خطة الاستجابة الشاملة وتجاوزه، مع إجراء استعراض إداري للإصلاحات الإضافية الجارية. ولا تنتهي خطة الإصلاح بانتهاء تنفيذ خطة الاستجابة. ولا يشعر المكتب بالرضا التام عن نفسه أو يتوقع أن تعاود الوفود فورا تعاونها معه على النحو المعتاد. وقد شطب بعض الأعضاء بالفعل المكتب من قائمة تعليق المدفوعات؛ وأعرب عن أمله في أن يحذوا الجميع حذوهم، واعترف بأن ذلك يتوقف على مواصلة الخضوع للمساءلة والتحلي بالشفافية والالتزام بالإصلاحات.

74 - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، تعلم المكتب من أخطاء الماضي ولن يباشر الاستثمار المؤثر، أو التمويل المختلط، أو الحد من مخاطر الاستثمار، أو أي نشاط آخر على جانب العرض. وقد أبلغ عن عمله على جانب الطلب توخيا للشفافية والخضوع للمساءلة لأن هذا، وإن كان مجال عمل قائم، ينطوي على قضية تتعلق بالسمعة. ويقدم المكتب المساعدة التقنية في جانب الطلب وحاول أن يصيغ ذلك صياغة

عملية؛ ويمكن تنظيم اجتماع شهري لتقديم المزيد من التفاصيل. وشدد على أهمية وجود سياق تمكيني للتمويل وكيف أن المكتب كثيرا ما يكون لديه فهم واضح للمشاريع المقبولة مصرفيا، مما يساعد على تصميم مشاريع يمكن أن يموِّلها آخرون. وأكد من جديد أن المكتب يوسع قدرة الشركاء على التنفيذ بناء على طلباتهم.

الحوار التفاعلي

75 - أدلى رئيس المجلس التنفيذي بكلمة استهلالية في حوار متكامل بشأن البنية التحتية للطاقة: المسارات المؤدية إلى انتقال عادل وأخضر وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

76 - وقال المدير التنفيذي إن هناك فجوات هائلة في التقدم المحرز في إطار الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن توفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة. ولا يزال واحد من كل ثلاثة أشخاص يفتقر إلى مرافق طهي نظيفة ويوجد معظمهم في أشد المناطق فقرا. وفي عام 2021، كان هناك ما يقرب من 700 مليون شخص يعيشون بلا كهرباء، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتترتب على ذلك عواقب وخيمة على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والسؤال المطروح ليس ما إذا كان ينبغي توفير إمكانية الحصول على الطاقة للجميع، والانتقال من الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنصفة مع الحفاظ على فرص العمل والفرص الاقتصادية، بل كيف يمكن تحقيق ذلك. ويسير التقدم بوتيرة أسرع في أجزاء من نظام الطاقة مثل توليد الكهرباء؛ وتتباطأ وتيرته في مجالات النقل والصناعة والتدفئة والتبريد. وفي حين تحتاج البلدان النامية إلى 1,7 تريليون دولار من الاستثمارات في الطاقة المتجددة سنويا، لم تجتذب سوى 500 بليون دولار في عام 2022. ولم تحصل أفريقيا إلا على 3 في المائة من استثمارات الطاقة في جميع أنحاء العالم على الرغم من أن لديها 60 في المائة من أفضل موارد الطاقة الشمسية. وتوفير البنى التحتية ضروري للانتقال الطاقي ويدخل في صميم ولاية المكتب، إلى جانب المساعدة التقنية اللازمة لجعل مشاريع الطاقة المتجددة أكثر مقبولية مصرفيا بحيث يلتقي الطلب والعرض.

77 - وشرحت متكلمة كيف بدأ انتقال الطاقة في بلدها في سبعينيات القرن العشرين عندما استثمر بكثافة في المصادر المتجددة. واليوم، يحصل 99,4 في المائة من السكان على الكهرباء على مدار 300 يوم في السنة من مصادر متجددة بنسبة 100 في المائة. ويعزى هذا الإنجاز إلى القيادة المستنيرة، والشعور بالمسؤولية على الصعيد الوطني، ووجود مؤسسات قوية ورؤية استشرافية. وعلى الصعيد العالمي، يتطلب الانتقال استثمارات وشراكات بين القطاعين العام والخاص والمواءمة مع المؤسسات المالية الدولية؛ ومن شأن وجود المكتب كحلقة وصل وعامل تمكين أن يساعد العديد من البلدان على تحقيق هذا التحول. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية ضمان أن تكون المشاريع مجدية ماليا وجاذبة للمستثمرين؛ وينبغي أن تدرس عن كثب ما تفعله للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة.

78 - وأعرب وفد آخر عن تقديره لتفهم الحوار لمحورية الطاقة بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة وتركيزه على أفريقيا. والسعي المستمر نحو الوصول إلى طاقة أنظف هو الطريق الوحيد الذي تتوفر له مقومات البقاء. وينبغي أن تساعد البلدان بعضها بعضا في أسرع وقت ممكن للحد من الضرر الذي يلحق بالبيئة، مع احترام تنوع السياقات الواقعية التي يعيش فيها الناس. وترتبط مشكلتا الفقر والمناخ بالطاقة؛ وهما أهم مشكلتين في أفريقيا. ويلزم بذل جميع الجهود الممكنة للحصول على المزيج الصحيح. وتحقيقا لهذه الغاية، رحَّب بتبادل المعارف والخبرات مع البلدان الأخرى. ويعني الانتقال العادل ضمنا عدم الاعتماد على قوى السوق فحسب وإلا قد تنتج عن ذلك تفاوتات كبيرة.

79 - وشرحت متكلمةٌ كيف اقترح بلدها استخدام تكنولوجيات الطاقة القائمة على الهيدروجين والأمونيا من أجل أمن الطاقة والكفاءة الاقتصادية وتقليل الأثر البيئي. وأطلق البلد أول استراتيجية للهيدروجين في عام 2017 وركز على تسريع سلاسل التوريد. ومن المبادرات الهامة الأخرى تكنولوجيات الطاقة الحرارية، والتقاط ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه. ويجب أن تكون هناك مسارات واقعية للانتقال تتناسب مع حالة كل بلد، وينبغي أن يقوم المكتب، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، بإعداد دراسات مصممة خصيصا للحالات القطرية. وقد حاول بلدها أن يبين ما يمكن إنجازه وقالت إن بلدها يستثمر على الصعيدين المحلي والدولي، مع التركيز على الاستثمار، وليس المساعدة، لأن العائدات ستفيد الجميع.

80 - وقال متكلم آخر إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل على توسيع نطاق التخفيف من خلال أهداف طموحة، مثل الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2025 في ساموا. وينبغي أن تكون التكنولوجيا في متناول جميع الدول الضعيفة؛ ويشكل إجراء المشاورات أمرا ذا أهمية بالغة من أجل تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. ويمكن أن يعمل المكتب على وجه الخصوص مع الحكومات الوطنية على تنفيذ المشاريع. وينبغي أن يركز الحديث عن الانتقال العادل على نوع البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، لأنه حتى لو حقق جميع أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة البالغ عددهم 39 عضوا الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2025، لن يتزحزح المؤشر عن موضعه. ويتعين على أكبر الاقتصادات ذات المستويات المنخفضة من الطاقة المتجددة أن تكون أكثر طموحا. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى شركاء لأن تغير المناخ بالنسبة لها مسألة بقاء.

81 - وقالت الوفود إن النهج المتمحورة حول الإنسان والطاقة النظيفة هما مصطلحان يستندان إلى توافق دولي في الآراء، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للطاقة المتجددة. فكثير من الناس لا تتوافر لهم إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة رغم احتياجهم إلى الكهرباء اليوم. وسألت الوفود عن المكانة التي يرى المكتب نفسه فيها وميزته التنافسية على صعيد العمل في مجال الطاقة، وعما إذا كان قد تعلم من تقييم الأعمال السابقة في مواجهة الطلب المتسارع. وبالنظر إلى الدعم الكبير المطلوب لتحقيق التطلعات الوطنية في مجال الطاقة، تساءلت الوفود عن التنسيق والتآزر بين الجهات صاحبة المصلحة، واقترحت أن يعزز المكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشادت بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ عملية الانتقال وشدَّدت على التنسيق مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. ويضيف المكتب قيمة من خلال خبرته في مجال البنى التحتية وخدمات المشاريع، وينبغي أن يواصل تقييم ذلك لمواصلة التركيز على ولايته الأصلية.

82 - وقال المدير التنفيذي إن الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة يأتي من الشركاء. ولا يضع المكتب استراتيجيات وطنية أو يوفر التمويل، ولكنه يعرف كيف ينفذ مشاريع أنشأها آخرون. ويقدم المكتب في بعض الحالات المساعدة التقنية في تصميم مشاريع استثمارية عالية الجودة ومقبولة مصرفيا. ويعمل المكتب في سياقات هشة للغاية لا تمثل أولوية بالنسبة للقطاع الخاص. وحتى وإن توافرت السياسات والإرادة الوطنية والتمويل، فإنها لا تزال بحاجة إلى هياكل أساسية جيدة وقدرة تقنية. وينبغي أن تكون جميع البلدان قادرة على تقرير خياراتها وأن تمتلك القدرات والموارد اللازمة للتنفيذ. وأعلن أن المكتب يعتزم الانضمام إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ويعكف على دراسة شراء الطاقة النظيفة وإعداد قائمة بحلول الطاقة المتجددة التي يلعب فيها الشراء دورا أساسيا.

83 - وفي الختام، قال المدير التنفيذي إن المكتب استعرض جميع المشاريع وإن إطاره الجديد المعزَّز للتقييم سيمضي قدما في قياس الأثر. وأبدى المكتب استعدادا لتنفيذ المشاريع في إطار من التعاون؛ وأبدت منظمات أخرى استعدادها للحصول على أفضل الخبرات من المكتب في مجال الطاقة النظيفة.

84 - واختتم رئيس المجلس التنفيذي الحوار المتكامل بتشجيع المكتب على مواصلة تقديم أمثلة محددة على مساهماته.

85 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 22/2023 بشأن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2024-2025؛ والقرار 23/2023 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبية لتوصيات الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث بشأن المكتب؛ والقرار 24/2023 بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام 2022.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2023

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام 2023
(30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023)

الرقم		الصفحة
1/2023	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021	84
2/2023	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	85
3/2023	تقرير الفريق العامل المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	86
4/2023	المعلومات المستكملة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة واستخدام الاحتياطي والاستثمارات المؤثرة في المكتب	86
5/2023	لمحة عامة عن القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2023	89

الدورة السنوية لعام 2023
(5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023)

6/2023	معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	93
7/2023	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وردود الإدارة	94
8/2023	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	96
9/2023	معلومات مستكملة مقدّمة بشكل مشترك عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي	97
10/2023	تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن النتائج التي تحققت في عام 2022 والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025	98
11/2023	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	100
12/2023	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2022	101
13/2023	برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج	102

14/2023 صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية 102

15/2023 تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان 103

16/2023 استعراض منتصف المدة المبكر للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022–2025، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام 2022، وخطة المكتب الاستراتيجية للفترة 2022–2025، المعادة صياغتها . 103

17/2023 خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 104

18/2023 توزيع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاحتياطياتِ الفائضة المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 على الكيانات المقدِّمة لمدفوعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة 105

19/2023 استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2023 106

الدورة العادية الثانية لعام 2023
(28 إلى 31 آب/أغسطس 2023)

20/2023 الحوار المنظم بشأن التمويل بخصوص تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022–2025 109

21/2023 تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022–2023 111

22/2023 تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2024–2025 112

23/2023 خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبية لتوصيات الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 113

24/2023 التقرير الإحصائي السنوي لعام 2022 عن أنشطة الشراء في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة 115

25/2023 عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2023 115

1/2023

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للمشـــاريع الإنتاجية وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يشـير*** إلى الآراء غير المشـفوعة بتحفظات بشـأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2021؛

2 - ***ينوه*** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصـندوق المشـاريع الإنتاجية وصـندوق السـكان ومكتب خدمات المشـــاريع في تنفيذ توصـــيات مجلس مراجعي الحســـابات، ويؤيد الجهود الجارية التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي وصـندوق المشـاريع الإنتاجية وصـندوق السـكان ومكتب خدمات المشـاريع لتنفيذ توصـيات مجلس مراجعي الحسابات؛

3 - ***يدعو*** البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى بيان آثار التوصيات المنفذة، بما في ذلك على الثقافة التنظيمية، في تقاريره عن توصيات مراجعة الحسابات؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

4 - ***يحيط*** علما بالتزام البرنامج الإنمائي بدمج توصـيات مجلس مراجعي الحسـابات، وفقا لنظامه المالي وقواعده المالية، في اســـتراتيجيته الجديدة للمشـــتريات، ويحيط علما بالتزام البرنامج الإنمائي بإتاحة هذه الاستراتيجية للجمهور لكفالة الشفافية الكاملة؛

5 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصـــل تقييم المســـائل التي قد تؤثر على تنفيذ المبادئ العامة للمشتريات (أي أعلى جودة بأفضل سعر، والإنصـاف والنزاهة والشفافية، والمنافسة الدولية الفعلية، ومصلحة البرنامج الإنمائي) المبينة في النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي؛

6 - ***يلاحظ*** أن نتائج وتوصـيات مراجعة الحسـابات المتعلقة بنظام الرقابة المالية الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مجال متكرر في تقارير مجلس مراجعي الحســابات على مدى الســنوات الأخيرة، وأن مجلس مراجعي الحسـابات اختار أن يكرر توصـية صـدرت في عام 2018 بشـأن الحاجة إلى تعزيز ذلك، ويدعو البرنامج الإنمائي إلى زيادة تركيزه على التدابير الرامية إلى تعزيز نظم الرقابة المالية الداخلية؛

7 - ***يحيط علما*** بتوصـــيات مجلس مراجعي الحســـابات القائمة منذ أمد بعيد فيما يتعلق بمنع الغش، ويرحب بالإنجازات التي حققها البرنامج الإنمائي مؤخرا في معالجة هذه التوصـيات، ويشـجع البرنامج أيضـا على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز هذا المجال؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

8 - ***يقر*** بارتفاع معدل تنفيذ الصندوق للتوصيات في السنوات الثلاث الأخيرة المتتالية؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

9 - ***يلاحظ بقلق بالغ*** "التنبيهات الخاصة" الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021 فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، ويحث المكتب على تسريع تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير؛

10 - ***يلاحظ مع القلق*** النتائج المتعلقة بمواطن الضعف في صنع القرار والإدارة والضوابط الداخلية المتصلة بمشروعي "نحن المحيطات" و "جيل المحيطات"، ويشجع المكتب بقوة على إنشاء آلية للامتثال والمساءلة لتفادي تكرار هذه المسائل؛

11 - ***يلاحظ*** توصية مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالاستخدام الكبير لاتفاقات فرادى المتعاقدين، ويشجع المكتب على كفالة أن يشغل موظفون جميع الوظائف التي تنطوي على "أنشطة خاصة بالأمم المتحدة بحكم طبيعتها" والحد بأقصى درجة ممكنة من استخدام اتفاقات فرادى المتعاقدين.

3 شباط/فبراير 2023

2/2023
تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بالتقييم التكويني لمدى تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادئ عدم ترك أحد خلف الركب (DP/2023/8) ورد الإدارة عليه (DP/2023/9):

1 - ***يحيط علما*** بالتقييم التكويني لمدى تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادئ عدم ترك أحد خلف الركب، ورد الإدارة عليه؛

2 - ***يرحب*** بالطابع التكويني للتقييم ونتائجه واستنتاجاته وتوصياته ودروسه، مع الاعتراف بأهمية دور البرنامج الإنمائي ومساهمته في عدم ترك أحد خلف الركب؛

3 - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على التعجيل باتخاذ مزيد من الإجراءات للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، والنهوض بنهج تفكير نُظمي وتعزيز التقاطعية؛

4 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي مواصلة وضع توجيهات وأدوات مرتكزة على الأدلة لتعزيز قدرات الموظفين من خلال اتباع نهج متعددة الجوانب عند تصميم البرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

5 - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على مواصلة الدعوة إلى عدم ترك أحد خلف الركب فيما يتبع من نهج تطلعية للنهوض بالإنصاف والمساواة وعدم التمييز، بما في ذلك من خلال التقاطعية؛

6 - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق شراكاته مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، دعما لتنفيذ البرامج القطرية للبرنامج وخطته الاستراتيجية، ولا سيما على الصعيد القطري؛

7 - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على مواصلة النظر في دمج مبدأي عدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب في استراتيجياته لتعبئة الموارد وتخصيص الموارد، مع مراعاة المعايير المتعددة الأبعاد، والتسليم في الوقت نفسه بأن التمويل الكافي والمرن والذي يمكن التنبؤ به يمكّن البرنامج الإنمائي من إدماج المبدأين المذكورين في عمله البرنامجي بطريقة أكثر تماسكا وتوازنا.

3 شباط/فبراير 2023

3/2023

تقرير الفريق العامل المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

1 - ***يشير*** إلى قراره 13/2022 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واحتياطي مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار؛

2 - ***يرحب*** بتقرير الفريق العامل المشكل استجابة للقرار 13/2022 (DP/OPS/2023/2) ويعرب عن تقديره لأعضاء الفريق العامل على تقريرهم المفصل والمعد في الوقت المناسب؛

3 - ***يحيط علما*** بردود فعل الفريق العامل استجابة لتوصيات مؤسسة KPMG الواردة في التقرير ويكرر قراره 24/2022 بشأن استعراضي مؤسسة KPMG باعتبارها طرفا ثالثا؛

4 - ***يشير*** إلى القرارين 13/2022 و 24/2022 ويرحب بالتعاون بين الفريق العامل وإدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

5 - ***يؤكد من جديد*** الفقرة 11 من القرار 24/2022 بشأن الحاجة إلى أن يواصل المجلس التنفيذي نظره في التوصيات الموجهة إليه في استعراضي مؤسسة KPMG، باعتبارها طرفا ثالثا، بشأن هيكل إدارة المكتب؛

6 - ***يقرر*** حل الفريق العامل الذي أنشأه المجلس التنفيذي بموجب الفقرة 10 من قراره 13/2022.

3 شباط/فبراير 2023

4/2023

المعلومات المستكملة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة واستخدام الاحتياطي والاستثمارات المؤثرة في المكتب

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بإعادة صياغة الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، وخارطة الطريق لعملية الاستعراض المعزز لمنتصف المدة

1 - ***يحيط علما*** بالمذكرة الإعلامية DP/OPS/2023/CRP. 2، إطار إعادة صياغة الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، بما في ذلك خارطة طريق لعملية الاستعراض المعزز لمنتصف المدة؛

2 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يمضي قدما في الأعمال التحضيرية للقيام باستعراض معزز لمنتصف المدة وإعادة صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وفقا لمقترحه كما يرد في المذكرة الإعلامية؛

فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمستقبل مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار والاستثمار المؤثر والتمويل المختلط من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

3 - ***يحيط علما*** بالمذكرة الإعلامية DP/OPS/2023/CRP.1 بشأن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التمويل المختلط والتمويل المؤثر، على النحو المطلوب في القرار 24/2022؛

4 - ***يطلب*** إلى المكتب أن ينظم جلسة إحاطة غير رسمية في شكل مختلط، قبل المشاورة غير الرسمية مع المجلس التنفيذي بشأن عملية الاستعراض المعزز لمنتصف المدة، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير 2023، لتقديم مزيد من المعلومات عن العناصر الحالية للتمويل الابتكاري والمختلط والمؤثر في حافظة المكتب استنادا إلى تحليل الحافظة من أوجه متعددة، وعن القدرة المؤسسية الحالية؛

5 - ***يرحب*** بتنفيذ المكتب لقرار المجلس 24/2022 بالانسحاب من أي تمويل للاستثمارات المؤثرة المباشرة ويشدد على الحاجة إلى إعادة التركيز على الولاية الأصلية للمكتب، وتوفير الخبرة التقنية في مجالات البنى التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع؛

6 - ***يؤكد من جديد ويشدد*** على أن المكتب ليست له ولاية برنامجية وأنه كيان تابع للأمم المتحدة يعمل بناء على الطلبات المقدمة إليه ويقدم الخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع باعتباره ولايته الأصلية؛

7 - ***لا يشجع*** المكتب على الشروع في أي مبادرة جديدة في مجال التمويل المبتكر أو المختلط أو المؤثر ريثما تتم الموافقة على الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025؛

8 - ***يطلب*** إلى إدارة المكتب تنفيذ جميع التوصيات والإجراءات المتبقية المتصلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار الواردة في خطة الاستجابة الشاملة دون تأخير والعمل على الإنهاء التدريجي التام للمبادرة؛

فيما يتعلق بخطة الاستجابة الشاملة:

9 - ***يرحب*** بخطة الاستجابة الشاملة استجابة للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين لمؤسسة KPMG، باعتبارها طرفا ثالثا، كما هي مقدمة في منصة رصد إلكتروني متاحة للجمهور، بما يتماشى مع القرار 24/2022؛

10 - ***يطلب كذلك*** أن يستكمل المكتب خطته الشاملة للاستجابة التي تتناول بالتفصيل تحديد الأولويات والجداول الزمنية للتنفيذ وتقدير تكاليف جميع بنود العمل المتبقية، وأن يدرج ذلك في أداة الرصد الإلكتروني، وأن يبلغ المجلس التنفيذي عند الانتهاء من ذلك في الإحاطات الشهرية لاستكمال المعلومات؛

11 - ***يشير*** إلى القرار 24/2022 بتقديم إحاطات إعلامية شهرية عن حالة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصيات استعراضي مؤسسة KPMG إلى المجلس التنفيذي حتى الدورة السنوية لعام 2023، ويطلب كذلك أن يواصل المكتب تقديم إحاطات إعلامية شهرية حتى الدورة العادية الأولى لعام 2024؛

12 - ***يقرر*** إدراج بند لاتخاذ قرار بشأنه متعلق بخطة الاستجابة الشاملة في جدول أعمال كل دورة من دورات المجلس طوال فترة التنفيذ؛

13 - ***يشير*** إلى قراريه 21/2022 و 24/2022 اللذين يطلبان إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتخاذ جميع التدابير اللازمة في إطار اختصاصه لاسترداد جميع الأموال، وكفالة المساءلة الكاملة، بما في ذلك المساءلة الفردية، وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، ويطلب كذلك أن يزود المكتب المجلس التنفيذي بحلول الدورة السنوية لعام 2023، بما في ذلك من خلال إحاطات إعلامية سرية محتملة، بأي معلومات إضافية متاحة عن التقدم المحرز والتكاليف المرتبطة باسترداد الأموال المتعلقة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار؛

فيما يتعلق باحتياطيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واستخدامها:

14 - ***يشير*** إلى القرار 13/2022 بتجميد جميع التحويلات من الاحتياطي التشغيلي لأي غرض آخر غير العمليات اليومية؛

15 - ***يؤكد من جديد*** أن جميع الاحتياجات الضرورية من أجل الاستثمار المؤسسي والنفقات الأخرى اللازمة لإبقاء المكتب ملائما للغرض منه ينبغي أن تدرج في فترة السنتين المالية التي يوافق عليها المجلس التنفيذي؛

16 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يحدد في المستقبل رسومه لضمان حصوله على الوسائل المالية اللازمة للحفاظ على المستوى الأدنى للاحتياطي التشغيلي والقيام بأي استثمار مؤسسي، وفقا لتقديرات ميزانية فترة السنتين، مع إزالة أي تراكم للاحتياطيات يزيد على الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي، ويطلب في هذا الصدد تقديم إحاطة إعلامية غير رسمية قبل الدورة السنوية لعام 2023 بشأن التعديلات التي أدخلت على نموذج المكتب لاسترداد التكاليف؛

17 - ***يقرر*** الموافقة على تخصيص مبلغ أقصى قدره 35,4 مليون دولار يوزع في شكل أقساط على المكتب من الاحتياطي التشغيلي من أجل تنفيذ العناصر المحددة لخطة الاستجابة الشاملة، وعلى النحو المفصل في التوقعات المالية للمكتب لعام 2023؛

18 - ***يوافق*** على تحويل فوري واحد ووحيد بقيمة 11,8 مليون دولار، من المبلغ الأقصى البالغ 35,4 مليون دولار، من الاحتياطي التشغيلي إلى ميزانية المكتب للسماح بالتنفيذ الأولي للعناصر المحددة لخطة الاستجابة الشاملة، وعلى النحو المفصل في التوقعات المالية للمكتب لعام 2023، والتي لا تتوافر لها موارد في الميزانية العادية الحالية لعام 2023؛

19 - ***يقرر*** الإفراج عن الأقساط اللاحقة بناء على طلب المكتب، في جلسة رسمية في عام 2023، رهنا بإحراز تقدم مثبت في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة وتقديم معلومات عن الكيفية التي استُخدم بها القسط السابق؛

20 - ***يطلب كذلك*** إلى المكتب أن يزود المجلس التنفيذي بمعلومات مفصلة عن الجداول الزمنية للنفقات المتوقعة والفعلية، والتقدم المحرز في التنفيذ، والنتائج المحققة من هذه النفقات خلال الإحاطات الشهرية لاستكمال المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي وكذلك أثناء الإحاطات لاستكمال المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي والمطلوبة في الفقرة 11 من هذا القرار؛

21 - ***يقرر*** أن يوزع المكتب على الكيانات المقدمة لمدفوعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، احتياطياته الفائضة، التي تعرف بأنها مجموع الاحتياطيات المتراكمة مطروحا منها الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي، على النحو الذي حدده المجلس التنفيذي في قراره 21/2021؛

22 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يوزع دون تأخير احتياطياته الفائضة المتراكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مطروحا منها مبلغ 35,4 مليون دولار، على كل كيان مقدم للمدفوعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، استنادا إلى الرسوم الإدارية المقبوضة من كل كيان مقدم للمدفوعات كحصة نسبية من مجموع الرسوم الإدارية التي تلقاها المكتب من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (أربع سنوات تقويمية)؛

23 - ***يوجه*** المكتب إلى المضـــي قدما في تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة 22 على أن يكون مفهوما أن مجموع الاحتياطيات المتراكمة حتى 31 كانون الأول/ديســمبر 2021 مطروحا منه الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي ومطروحا منه 35,4 مليون دولار سيوزع بالكامل؛

24 - ***يقرر*** اتخاذ قرار في الدورة السنوية لعام 2023 بشأن توزيع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 على الكيانات المقدمة للمدفوعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، على أساس المعلومات الإضافية التي يقدمها المكتب في إحاطاته الشهرية لاستكمال المعلومات أو بناء على طلب المجلس التنفيذي، بما في ذلك مكتب المجلس.

3 شباط/فبراير 2023

5/2023

لمحة عامة عن القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2023

إن المجلس التنفيذي

يشير *إلى أنه قام، خلال دورته العادية الأولى لعام 2023، بما يلي:*

البند 1
المسائل التنظيمية

انتخب في 10 كانون الثاني/يناير 2023 أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2023:

الرئيس:	سعادة السيد مارتن كيماني (كينيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد محمد عبد المغيث (بنغلاديش)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة ماريتسا تشان (كوستاريكا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد سيرجي كيسليتسيا (أوكرانيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد فريدون سينيرلي أوغلو (تركيا)

أقر جدول الأعمال (DP/2023/L.1) ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2023؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2022 (DP/2023/1) والدورة الاستثنائية لعام 2022 (DP/2023/2)؛

أقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2023 (DP/2023/CRP.1)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2023؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام 2023:

الدورة السنوية:	5-9 حزيران/يونيه 2023
الدورة العادية الثانية:	من 28 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2023.

الجزء المشترك

البند 2

معلومات مستكملة عن تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المؤسسات المالية الدولية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة عن تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المؤسسات المالية الدولية

البند 3

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار 1/2023 بشأن توصيات تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2023/5)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2023/6)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2023/1)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2023/1) بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022؛

البند 4

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2023/1)؛

البند 5

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

أحاط علمًا بالمعلومات المستكملة المشتركة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 6

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية؛

البند 7

البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: كابو فيردي (برنامج قطري مشترك، DP/FPA-ICEF/CCPD/2023/CPV/1)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/5)، وغابون (DP/DCP/GAB/4)، ونيجيريا (DP/DCP/NGA/4)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/4)؛

الدول العربية: الجزائر (DP/DCP/DZA/4)، ولبنان (DP/DCP/LBN/3)، والمغرب (DP/DCP/MAR/4)؛

آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية إيران الإسلامية (DP/DCP/IRN/4)؛ ونيبال (DP/DCP/NPL/4)؛ وبلدان جزر المحيط الهادئ (برنامج متعدد الأقطار، DP/DSP/PIC/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: دولة بوليفيا المتعددة القوميات (DP/DCP/BOL/4)؛ وكوستاريكا (DP/DCP/CRI/4)؛ والجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/4)؛ وإكوادور (DP/DCP/ECU/4 و Corr.1)؛ وهايتي (DP/DCP/HTI/4)؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/DCP/VEN/3)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لموريتانيا (DP/2023/7) والتمديد الأول للبرنامج القطري لشيلي لمدة ستة أشهر (DP/2023/7/Add.1)؛

وافق على تمديد البرامج القطرية لأفغانستان والبرازيل وغامبيا لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتمديد البرنامج القطري للبحرين لمدة سنتين من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، والتمديد الثاني للبرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة لمدة ستة أشهر من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (DP/2023/7)؛

البند 8

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 2/2023 بشأن التقييم التكويني لمدى تعميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادئ عدم ترك أحد خلف الركب (DP/2023/8) ورد الإدارة عليه (DP/2023/9)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 9

التقييم

أحاط علما بالتقييم التكويني لانخراط صندوق الأمم المتحدة للسكان في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (DP/FPA/2023/CRP.1) ورد الإدارة عليه[1].

(1) متاح على الرابط التالي: https://www.unfpa.org/sites/default/files/board-documents/main-document/Management%20Response%20to%20UN%20Reform%20Evaluation%20-%2019%20December%202022.pdf.

البند 10

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار 7/2014:

الدول العربية: الجزائر (DP/FPA/CPD/DZA/7)، ومصر (DP/FPA/CPD/EGY/11)؛ ولبنان (DP/FPA/CPD/LBN/5)، ودولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/7)؛

آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/CPD/IRN/7)؛ ونيبال (DP/FPA/CPD/NPL/9)؛ والبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ (برنامج متعدد الأقطار) (DP.FPA.CPD.PIC.7)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: دولة بوليفيا المتعددة القوميات (DP/FPA/CPD/BOL/7)؛ وكوستاريكا (DP/FPA/CPD/CRI/6)؛ والجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CPD/DOM/7)؛ وإكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/8)؛ وهايتي (DP/FPA/CPD/HTI/7)؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/FPA/CPD/VEN/4 و DP/FPA/CPD/VEN/4/Corr.1)؛

غرب ووسط أفريقيا: كابو فيردي (برنامج قطري مشترك) (DP/FPA-ICEF/CCPD/2023/CPV/1)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CPD/CAF.9)؛ وغابون (DP/FPA/CPD/GAB/8)؛ ونيجيريا (DP/FPA/CPD/NGA/9)؛ وسان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/CPD/STP/8)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لموريتانيا ورواندا (DP/FPA/2023/2)؛

وافق على التمديد الثاني للبرامج القطرية لبابوا غينيا الجديدة والبرازيل وغامبيا والتمديد الثالث للبرنامجين القطريين لأفغانستان وليبيا (DP/FPA/2023/2).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 11

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 3/2023 بشأن تقرير الفريق العامل المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2023/2)؛

اتخذ القرار 4/2023 المتعلق بالمعلومات المستكملة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة واستخدام الاحتياطي والاستثمارات المؤثرة في المكتب؛

البند 12

مسائل أخرى

استمع إلى كلمة لرئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

3 شباط/فبراير 2023

6/2023
معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 والولايات ذات الصلة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

2 - ***يرحب*** بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة العمل عن كثب مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحت قيادة المنسقين المقيمين في البلد، من أجل مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك وفقا لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والخطط والاحتياجات والأولويات الوطنية؛

3 - ***يشير*** إلى قراره 14/2022 ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة تنفيذ قرارات الجمعية العامة 279/72 و 233/75 و 4/76 ودعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ الولايات ذات الصلة؛

4 - ***يدعو*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة، ويحيط علماً بالطبيعة المتغيرة للإطار، ويدعو هذه المنظمات إلى مشاركة خبراتها في تنفيذ الإطار على الصعد كافة؛

5 - ***يُشير*** إلى القرار 14/2022 ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة إدراج المساهمات المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والواردة من الممثلين القُطريين والمديرين الإقليميين في إطار المساءلة القائم؛

6 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم كل عام تقريرا عن القائمة المرجعية الكاملة لتدابير إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في شكلٍ مرفقٍ بالتقرير الحالي الذي يتناول جهود التنفيذ المتعلقة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

7 - ***يطلب أيضاً*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصلَ سعيها إلى المواءمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإبلاغ عن جهود التنفيذ ونتائج إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التنفيذ المحسَّن لبرامج التنمية على الصعيد القُطري؛

8 - ***يشير*** إلى القرار 14/2022، ويؤكد على أهمية الحلول المتكاملة للتصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تعزز التعاون في مجالات التحليل المشترك وتقييم الاحتياجات والتخطيط، بما في ذلك النتائج الجماعية وتنفيذ البرامج وتقديم معلومات مستكملة إلى المجلس في إطار آليات الإبلاغ القائمة؛

9 - ***يطلب كذلك*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل إطلاع المجلس التنفيذي سنوياً على مستجدات جهود التنفيذ التي تبذلها بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن تدرج هذه المسألة باعتبارها بندا لاتخاذ قرار خلال الدورة السنوية.

9 حزيران/يونيه 2023

7/2023

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقارير مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابعة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2023/12؛ و DP/FPA/2023/6؛ و DP/OPS/2023/3)، وهي تقارير تمت مواءمتها مع تقريري اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما يتماشى مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020، كما يحيط علما بتقارير لجان مراجعة الحسابات المعنية وردود الإدارة عليها؛

2 - ***يحيط علما*** بآراء مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن كفاءة وفعالية عناصر إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

3 - ***يعرب*** عن دعمه المستمر لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويكرر تأكيد أهمية الاستقلال التام لهذه المهام واتصالها المباشر بالمجلس التنفيذي؛

4 - ***يثني*** على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لارتفاع معدل تنفيذ كل كيان منها لتوصيات مراجعي الحسابات، ويشجع استمرار التركيز على تنفيذ التوصيات وإغلاقها في الوقت المناسب؛

5 - ***يشير*** إلى الفقرة 3 من القرار 22/2022 ويكرر تأكيد أهمية الاستقلال التام لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويؤكد من جديد الممارسة الحالية المتمثلة في امتثال تلك المكاتب لمعايير إطار الممارسات المهنية الدولية الصادر عن معهد المدققين الداخليين والمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات؛

6 - ***يطلب*** إلى مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أن تعمل بصفة استباقية على تنظيم جلسات إحاطة مغلقة لإطلاع المجلس التنفيذي على خطة العمل السنوية والتقييم الموحد للمخاطر، وعلى أي معلومات مستكملة وشواغل تتعلق بالميزانية وملاك الموظفين؛

7 - ***يشير*** إلى القرارين 15/2022 و 22/2022 بشأن تنظيم مزيد من جلسات الإحاطة المغلقة المنتظمة مع مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات فيما يتعلق بالمؤشرات التي تنذر بمخاطر محتملة، والمخاطر الناشئة ومسائل الرقابة، ونتائج مراجعة الحسابات وحالة التحقيقات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسرية والخصوصية؛

8 - ***يطلب*** إلى مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن تواصل تحسين تقاريرها بتضمينها تحليلا موضوعيا للنتائج وتقديم لمحة عامة عن المسائل والاتجاهات الاستراتيجية والمنهجية في فرع مخصص، كما يطلب إلى مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات اتباع نهج استباقي في المجالات التي يرتفع فيها الخطر ويزيد فيها احتمال الغش والفساد وغير ذلك من المخالفات، ويطلب إليها إدراج فرع في هذا الموضوع في تقاريرها السنوية؛

9 - ***يطلب*** إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم في البرنامج الإنمائي، واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تعرض تقاريرها السنوية واعتباراتها الرئيسية على المجلس التنفيذي في الدورة السنوية، ويشجّع إدارة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النظر في ضمان التوازن الجنساني والتمثيل الجغرافي في عضوية اللجنة؛

10 - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي 22/2022 بشأن التقييم الذاتي لمدى استقلالية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم معلومات مستكملة كتابيا إلى المجلس التنفيذي، في الدورة العادية الثانية لعام 2023، عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم الذاتي لمدى استقلالية مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم تفسيرات لأي توصيات لم تنفذها الإدارة بالكامل أو لم توافق عليها؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

11 - ***يحيط*** علما باستمرار ارتفاع عدد توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بإدارة البرامج والمشتريات والإدارة المالية، بما في ذلك إدارة الشركاء المنفذين، ويشجع البرنامج الإنمائي على اتخاذ خطوات متواصلة لمتابعة التوصيات المتكررة؛

12 - ***يطلب*** إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إطلاع المجلس التنفيذي على خطة تنفيذ التوصيات التي قدمها معهد مراجعي الحسابات الداخليين في تقييم الجودة الخارجي لعام 2022، وفقا للقرار 15/2022، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في التنفيذ؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

13 - ***يلاحظ مع القلق*** تزايد عدد قضايا التحقيقات المتراكمة، ويطلب إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق مواصلة تبسيط إجراءات التحقيق والنظر في الحد من القضايا على سبيل الأولوية العليا؛

14 - ***يقر*** بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم الذاتي الذي أجراه المكتب لمدى استقلاليته، على النحو المطلوب في قرار المجلس التنفيذي 22/2022؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

15 - ***يحيط علما*** بامتثال فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات للمعايير الدولية، حسبما تأكد في تقييم خارجي لجودة مهمة المراجعة المنوطة بالفريق؛

16 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في تعزيز الفريق ويشجع إدارة المكتب على مواصلة ضمان استقلال الفريق وتزويده بجميع الموارد اللازمة لأداء ولايته على نحو ملائم؛

17 - ***يحث*** إدارة المكتب على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة الرأي العام لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات المتمثل في أن كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المكتب وإدارة المخاطر والرقابة لم تكن مرضية إلا جزئيا مع الحاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة؛

18 - ***يحث كذلك*** إدارة المكتب على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة النتائج الرئيسية المتكررة لمراجعة الحسابات بشأن إدارة المنح، ونفقات المشاريع، والمشتريات، والموارد البشرية، والتوظيف؛

19 - ***يلاحظ مع القلق*** استمرار قيود على استقلالية فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات؛

20 - ***يشير*** إلى الفقرة 15 من القرار 22/2022، ويكرر التأكيد للإدارة على أهمية استمرار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تغيير وتعزيز ثقافته المؤسسية فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والأخلاقيات والنزاهة؛

21 - ***يحيط علما*** بالاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة.

9 حزيران/يونيه 2023

8/2023

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام 2022 (DP/2023/13؛ و DP/FPA/2023/3؛ و DP/OPS/2023/4)، وردود الإدارة؛

2 - ***يثني*** على العمل الهام الذي تقوم به مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تعزيز ثقافة مؤسسية أخلاقية، ويشجعها على مواصلة عملها باستقلال تام؛

3 - ***يطلب*** إلى مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل تعزيز إجراءات وسياسات حماية المبلغين عن المخالفات في منظماتها للوفاء بمعايير أفضل الممارسات الدولية، بما فيها الحماية من الانتقام، وأن تقدم معلومات مستكملة سنوية إلى المجلس عن هذه الجهود في إطار التقارير القائمة؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

4 - ***يرحب*** بإنجاز الاستعراض الخارجي المستقل لوظيفة الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بغرض ضمان استقلاله وحياده، ويحيط علما بالتقرير المتعلق بنتائج الاستعراض ويشجع المكتب على تنفيذ التوصيات؛

5 - ***يحث*** مكتب الأخلاقيات وفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات على مراجعة إجراءاته وتصميمها بطريقة تضمن السرية التامة.

9 حزيران/يونيه 2023

9/2023

المعلومات المستكملة المقدّمة بشكل مشترك عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بآخر المستجدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الإجراءات الرامية إلى منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

2 - ***يلاحظ مع التقدير***، مشيرا إلى قرار المجلس التنفيذي 2/2022، التقدم المحرز وضرورة مواصلة بذل الجهود لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، في إطار نهج "عدم التسامح إطلاقا مع التقاعس عن العمل"، بما يشمل ضمان توفير الموارد المناسبة للإجراءات المطلوب تنفيذها على الصعد القطري والإقليمي والعالمي، وكفالة أن تحقق تلك الإجراءات الأثر المنشود؛

3 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة اتخاذ الإجراءات لضمان اتّباع نهج متّسق على نطاق المنظومة يركّز على الضحايا/الناجين من أجل منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرّش الجنسي والتصدي لها، كما يطلب أن تعملَ تلك الكيانات في الوقت نفسه على تسخير ولايتها، وأن تواصل تعزيز ثقافة مؤسسية شاملة للجميع وقائمة على الاحترام تكفل تمكين جميع الموظفين وتشجيعهم على الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

4 - ***يشجع*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في هذا الصدد على مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن جميع الحالات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، وعلى كفالة أن تكون آليات الإبلاغ آمنة وشاملة للجميع وأن تركِّز على الضحايا/الناجين، وعلى تعزيز جهودها في مجال حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام؛

5 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وضعَ نموذج موحد قدر الإمكان للتقارير التي ستتناول هذا الموضوع في المستقبل، وإطلاعَ المجلس التنفيذي على هذا النموذج، بما يتيح تحسين تتبع التقدم المحرز سنوياً استناداً إلى المؤشرات، ويتيح تعزيز مقارنة التقارير وتحسين الفهم الاستراتيجي لما تحدثه جهود تلك الكيانات وأنشطتها من نتائج وآثار وتغيير في الثقافة المؤسسية؛

6 - ***يشجع أيضا*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تكثيف جهودها التعاونية على نطاق المنظومة لتحسين التنسيق والإبلاغ والشفافية، وعلى العمل معا بفعالية على الصعد القطري والإقليمي والعالمي لضمان تحسين تسخير الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

7 - ***يرحب*** بمواصلة استخدام قاعدة البيانات ClearCheck، ويدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دراسة كيفية استخدام قاعدة البيانات ClearCheck وخطة الكشف عن سوء السلوك ليكمل كل منهما الآخر بغرض زيادة تحسين عملية التحقق من سجلات الموظفين، كما يدعو تلك الكيانات إلى تقديم معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي؛

8 - ***يشجع كذلك*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النظر في تجريب الخطة والإبلاغ عن أي نتائج تترتب عليها في إطار التقارير القائمة؛

9 - ***يلاحظ مع التقدير*** الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإجراء تقييمات للمخاطر فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والعمل مع الشركاء المنفذين لتقييم ودعم قدرتهم على كفالة ضمانات كافية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، ومعالجة مسألة حقوق الضحايا/الناجين في الدعم والمساعدة، وفقا لبروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

9 حزيران/يونيه 2023

10/2023

تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن النتائج التي تحققت في عام 2022 والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط*** علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام 2022 ومرفقاته (DP/2023/14)، وبتقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2021 (DP/2022/17/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2022/17/Add.2)؛

2 - ***يشيد*** بالتقدم المستمر الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في عام 2022، وهو العام الأول من الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وذلك في مساره ليصبح منظمة تتسم بالمرونة والابتكار والقدرة على الصمود وقادرة على تقديم حلول متكاملة محلية وعالمية فعالة تعزز التنمية المستدامة، لا سيما في مواجهة الانتكاس العالمي في التنمية البشرية لمدة عامين متتاليين؛

3 - ***يحيط علما*** بالنتائج البرنامجية والمؤسسية التي تحققت في عام 2022 في مجالات الفقر وعدم المساواة، والتمويل الإنمائي المبتكر، والرقمنة، والعمل المناخي، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، في حين يلاحظ الحاجة إلى تكثيف الجهود لكفالة التمكين الاقتصادي للجميع؛

4 - ***يقر*** بالدور الشامل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده في هذا الصدد؛ وعلى تعزيز قدرات البلدان على جميع المستويات، بما يشمل المؤسسات والناس، بغرض تسريع التحولات الهيكلية من أجل التنمية المستدامة؛ وعلى الوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها والتصدي لها، بما في ذلك الأزمات والنزاعات والكوارث الطبيعية والمناخ والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

5 - ***يقر*** بأن البرنامج الإنمائي بلغ في عام 2022 أعلى مستوى له على الإطلاق في تنفيذ البرامج، حيث حقق 95 في المائة من الأهداف البرنامجية المقررة لذلك العام ووصلت خدماته إلى عشرات الملايين من الناس، بمن فيهم الأشخاص الأشد تخلفا عن الركب؛

6 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء انخفاض مستوى الموارد (الأساسية) العادية حاليا واستمرار تراجعها، لأن هذه الموارد بالغة الأهمية ليتمكن البرنامج الإنمائي من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ومواجهة آثار الأزمات المتعددة، والمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

7 - ***يرحب*** باستمرار التزام البرنامج الإنمائي القوي بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، استنادا إلى المزايا النسبية لكل وكالة وولاياتها، بتنسيق من المنسقين المقيمين في البلد، بغرض دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والاحتياجات والخطط والأولويات الوطنية في مجال التنمية؛

8 - ***يقر*** بالأهداف الطموحة المحددة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، ويحث على مواصلة الالتزام بما يلي: البرامج القائمة على النتائج؛ ونهُج حافظة المشاريع المنسجمة القائمة على النتائج؛ والعمليات التي تتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة؛ والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يمكن أن تساعد في إطلاق العنان للتحول المنهجي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9 حزيران/يونيه 2023

11/2023

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام 2022 (DP/2023/16) وتعليقات الإدارة عليه:

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي عن التقييم وتعليقات الإدارة عليه، ويرحب بالتحليل الإضافي المقدم بشأن الاستنتاجات الرئيسية والدروس المستخلصة من التقييمات التي أجريت في عام 2022، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة؛

2 - ***يحيط علما*** بالجهود التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل لتحسين نوعية التقييمات اللامركزية وتغطيتها، ويطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي القيام بما يلي: (أ) العمل مع مكتب التقييم المستقل لتعزيز التوجيه بشأن الإبلاغ عن نفقات التقييمات اللامركزية؛ (ب) تشجيع مزيج من تقييمات المشاريع والنتائج والحافظات لتقييم النتائج والأثر؛ (ج) تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة تحسين نوعية التقييمات اللامركزية في البرنامج الإنمائي؛

3 - ***يشجع*** مكتب التقييم المستقل على ما يلي: (أ) مواصلة الاستثمار في الممارسات الابتكارية المشتركة بين الوكالات، بما فيها الذكاء الاصطناعي والدور الريادي في وضع الموجزات التجميعية التي تقيم الإنجازات قياسا إلى أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) كفالة التغطية الكاملة للتقييمات المستقلة للبرامج القطرية في الوقت المناسب للاسترشاد بها في تصميم البرامج القطرية الجديدة؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية (DP/2023/17) ورد الإدارة عليه (DP/2023/18):

4 - ***يحيط علما*** بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للحماية الاجتماعية ورد الإدارة عليه؛

5 - ***يرحب*** بالتقييم بوصفه أول تقييم عالمي مكرس ينجزه مكتب التقييم المستقل للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للحماية الاجتماعية، ويشجع البرنامج الإنمائي وشركاءه على استخدام نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته، مع الإشارة إلى المجالات البرنامجية المحددة التي ينبغي توطيدها وتعزيزها؛

6 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استكشاف التقارب بين الحماية الاجتماعية والبرامج في مجالات أخرى وتعزيز الصلة بين الحماية الاجتماعية والانتقال العادل والأخضر، فضلا عن الروابط بين المساعدة الإنسانية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية على المستوى القطري؛

7 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تعزيز دعمه لتسخير الرقمنة لأغراض الحماية الاجتماعية وللحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني؛

8 - يشجع البرنامج الإنمائي على تقديم توجيه عملي للتمركز الاستراتيجي في مختلف السياقات القطرية واستكشاف الشراكات بغرض تيسير اتباع نهج أكثر شمولا وتكاملا في دعم النظم الوطنية للحماية الاجتماعية؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإتاحة اللجوء إلى القضاء (DP/2023/19) ورد الإدارة عليه (DP/2023/20):

9 - ***يحيط علما*** بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإتاحة اللجوء إلى القضاء ورد الإدارة عليه؛

10 - ***يرحب*** بالتقييم بوصفه أول تقييم عالمي مكرس ينفذه مكتب التقييم المستقل بشأن إتاحة اللجوء إلى القضاء، ويشجع البرنامج الإنمائي وشركاءه على استخدام نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته لإثراء عمل البرنامج الإنمائي في المستقبل في هذا المجال؛

11 - ***يقر*** بالنتائج التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز إتاحة اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الأشد تخلفا عن الركب؛

12 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على تعزيز قدراته كمقدم للمساعدة التقنية في مجال إتاحة اللجوء إلى القضاء، وتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة الآخرين في الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بغرض التصدي للتحديات المستمرة التي تحول دون إمكانية اللجوء إلى القضاء؛

13 - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز استخدام الرصد والتقييم والأدلة في البرمجة من أجل تعزيز فهم أكمل لمساهمته في إجراءات قضاء تتسم بالفعالية والإنصاف وتركز على الناس؛

14 - ***يدعو*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تعزيز نُهج إزاء الرقمنة تكون قائمة على الحقوق ومتمحورة حول الناس وشاملة للجميع وموجهة نحو التنمية، وإلى تعزيز أوجه التآزر بين البرامج المتعلقة بالقضاء ومجالات العمل الأخرى.

9 حزيران/يونيه 2023

12/2023

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2022

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يشيد*** بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025؛

2 - ***يؤكد من جديد*** التزامه بالإطار الاستراتيجي للصندوق وبالموقف والدور اللذين يحددهما لهذا الكيان داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي إحاطة غير رسمية بشأن التطورات داخل الكيان في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية في عام 2023؛

3 - ***يشدد*** على الدور الحاسم لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومختلطة بغرض دعم أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4 - ***يشجع*** الصندوق على العمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا لتتمكن المنظومة من الاستفادة من المزايا النسبية للصندوق وخبراته، ويستفيد الصندوق من مزاياها النسبية وخبراتها؛

5 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء انخفاض مستوى الموارد (الأساسية) العادية حاليا في الصندوق وتراجعها، ويلاحظ أهمية الموارد العادية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، وأهمية توفير مستويات الرقابة المطلوبة؛

6 - ***يجدد*** الالتزام بدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بسبل منها توفير التمويل الكامل، كحد أدنى، لاحتياجات النمو الأساسي من الموارد وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، بقيمة 25 مليون دولار سنويا من الموارد العادية و 125 مليون دولار من الموارد الأخرى.

9 حزيران/يونيه 2023

13/2023

برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يثني*** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة للنتائج التي تحققت في عام 2022، على النحو المبين في تقرير مدير البرنامج (DP/2023/23)؛

2 - ***يعيد تأكيد*** استمرار الأهمية البالغة لدور صندوق التبرعات الخاص في تعزيز العمل التطوعي كوسيلة قوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدعو جميع الشركاء في التنمية الذين هم في وضع يمكنهم من المساهمة في الصندوق إلى القيام بذلك؛

3 - ***يعرب*** عن تقديره لجميع متطوعي الأمم المتحدة لما يقدمونه من إسهامات متميزة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

4 - ***يعرب*** عن تقديره لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لاستجابته السريعة والمتفانية لحالات الطوارئ، كجزء من الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

9 حزيران/يونيه 2023

14/2023

صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقرير المديرة التنفيذية: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 [DP/FPA/2023/4 (Part I)] ومرفقاته؛ والاستعراض الإحصائي والمالي لعام 2022 [DP/FPA/2023/4 (Part I/Add.1)]؛ وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022 [DP/FPA/2023/4 (Part II)]؛

2 - ***يلاحظ مع التقدير*** التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق نتائج خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 خلال السنة الأولى من تنفيذها؛

3 - ***يحيط علما*** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض التنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (JIU/REP/2023/1)؛

4 - ***يلاحظ*** أن هذا التقرير يمكن أن يوفر سياقا إضافيا للتقييم الذي تنفذه الوحدة (المنصوص عليه في الفقرة 9 من القرار 22/2022) بشأن كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالرقابة والحوكمة؛

5 - ***يلاحظ أيضا*** ضرورة أن يواصل المجلس التنفيذي النظر في التوصيات المنبثقة عن استعراض الوحدة للتنظيم والإدارة في الصندوق، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي؛

6 - ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن المخاطر والتكاليف والحالة والمهام المرتبطة بمشروع تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول الدورة العادية الثانية في عام 2023، وأن يقدم تلك المعلومات بعد ذلك سنويا، من خلال التقارير القائمة.

9 حزيران/يونيه 2023

15/2023

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي المتعلق بمهمّة التقييم، ويحيط علما ببرنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته في عام 2023؛

2 - ***يرحب*** بالإنجازات قياسا إلى مؤشرات أداء التقييم واستمرار قدرة وظيفة التقييم على التكيف والاستجابة للسياقات المحلية والتحديات العالمية الجديدة والناشئة؛

3 - ***يرحب*** بالإنجازات التي تحققت في المساهمة في جهود التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

4 - ***يرحب*** بتحديث استعراض الأقران لمهمة التقييم، والذي سيوجه عملية مراجعة سياسة التقييم؛

5 - ***يطلب*** إلى مكتب التقييم أن يقدم سياسة تقييم منقحة لكي يقرها المجلس التنفيذي خلال الدورة العادية الأولى في عام 2024؛

6 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز قدرة مهمة التقييم اللامركزي وتقييمات العمل الإنساني وزيادة الاستثمارات في مهمة التقييم.

9 حزيران/يونيه 2023

16/2023

استعراض منتصف المدة المبكر للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام 2022؛ والخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** باستعراض منتصف المدة المعجَّل للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام 2022 (DP/OPS/2023/5)، المقدَّم وفقا للقرارين 24/2022 و 4/2023، واستنادا إلى الشكل المقدَّم في الدورة العادية الثانية لعام 2022؛

2 - ***يقر*** بأن استعراض منتصف المدة قد استرشد بمشاورات داخلية وخارجية شاملة؛ كما استرشد بتحليل الأداء، بما في ذلك تقييم خارجي يشمل دراسات حالات إفرادية لكيفية مساهمة المشاريع المنفذة في تحقيق الأهداف 3 و 7 و 13 من أهداف التنمية المستدامة؛

3 - ***يؤيد*** الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025 (DP/OPS/2023/6) والمقدمة وفقا للقرارين 24/2022 و 4/2023؛

4 - ***يلاحظ*** أن الخطة الاستراتيجية، باعتبارها الإطار الاستراتيجي العام لمكتب خدمات المشاريع، لا يُتفاوض بشأنها على الصعيد الحكومي الدولي، ويسلّم بأن هذه الخطة الاستراتيجية تتضمن بعض الإشارات إلى مصطلحات ومفاهيم ووثائق لم يتم إقرارها على الصعيد الحكومي الدولي في منظومة الأمم المتحدة؛

5 - ***يرحب*** بإدراج الولاية غير البرنامجية لمكتب خدمات المشاريع بصفته مقدما للخدمات في الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025، مما يؤكد العودة إلى ولايته الأصلية المتمثلة في توفير خدمات البنى التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 176/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010؛

6 - ***يشجع*** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة وتعزيز التحليل المنهجي وتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن ما للخدمات التي يقدمها من إسهامات في النتائج التشغيلية للشركاء، وتوسيع قدرة الشركاء على التنفيذ، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛

7 - ***يقر*** بإمكانية إقامة علاقة متعاضدة بين المشتريات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويوعز إلى المكتب مواصلة الاضطلاع بأنشطة المشتريات وفقا لنظامه المالي وقواعده المالية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ أعلى جودة بأفضل سعر، والإنصاف، والنزاهة، والشفافية، والمنافسة الفعالة، والمصالح الفضلى للمكتب وعملائه؛

8 - ***يلاحظ مع القلق*** انخفاض المشتريات من الموردين المحليين في عام 2022، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يعزز الجهود لدعم تنمية القدرات المحلية من خلال العمل مع الموردين في سلاسل الإمداد المحلية، بما يتماشى مع النظام المالي والقواعد المالية للمكتب.

9 حزيران/يونيه 2023

17/2023

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يقر*** بالتقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبية للاستعراضين الذين أجراهما طرف ثالث بشأن المكتب؛

*2 - **يلاحظ مع التقدير*** الإحاطات الشهرية بالمستجدات التي يقدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي وأداة الرصد الإلكترونية لزيادة الشفافية؛

3 - ***يشير*** إلى الفقرة 11 من القرار 4/2023، ويكرر طلبه بأن يمدد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فترة تقديم الإحاطة الشهرية حتى الدورة العادية الأولى في عام 2024؛

4 - ***يقرر أيضا*** إدراج الإبلاغ عن خطة الاستجابة الشاملة في دورة الإبلاغ العادية للخطة الاستراتيجية؛

5 - ***يشير*** إلى الفقرة 11 من القرار 1/2023، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تزويد المجلس التنفيذي بخطته لتنفيذ القرار قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2023.

9 حزيران/يونيه 2023

18/2023

توزيع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فائض الاحتياطياتِ المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 على الكيانات المقدِّمة للمدفوعات، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بنموذج استرداد التكاليف في المكتب واحتياطياته (DP/OPS/2023/CRP.5)؛

2 - ***يرحب*** بالتزام المكتب بهدف تحقيق صافي إيرادات صفرية ويوعز إلى المكتب المضي قدما بإعادة أي فائض في الاحتياطيات، وفقا لهذا القرار؛

3 - ***يشير*** إلى القرار 13/2022 بشأن تجميد جميع التحويلات من الاحتياطي التشغيلي لأي غرض آخر غير العمليات اليومية؛

4 - ***يشير*** إلى القرار 4/2023 ويكرر التأكيد على ما يلي:

(أ) جميع الاحتياجات الضرورية للاستثمار المؤسسي والنفقات الأخرى اللازمة لإبقاء المكتب ملائما للغرض منه ينبغي أن تدرج في فترة السنتين المالية التي يوافق عليها المجلس التنفيذي؛

(ب) يحدد المكتب رسومه لضمان حصوله على الوسائل المالية اللازمة للحفاظ على المستوى الأدنى للاحتياطي التشغيلي والقيام بأي استثمار مؤسسي، وفقا لتقديرات ميزانية فترة السنتين، مع إزالة أي تراكم للاحتياطيات يزيد على الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي؛

(ج) تُعرَّف الاحتياطيات المتراكمة بأنها مجموع الاحتياطيات المتراكمة مطروحا منها الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي، على النحو الذي حدده المجلس التنفيذي في قراره 21/2021؛

5 - ***يشير*** إلى القرار 4/2023 بشأن الاحتياطيات المتراكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي هذا الصدد:

(أ) يقر بالعملية التي يتبعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حاليا لتوزيع فائض الاحتياطيات دون تأخير على الكيانات المقدمة للمدفوعات؛

(ب) يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يبذل بحسن نية، على مدى فترة لا تتجاوز 12 شهرا، جهودا ترمي إلى توزيع كل فوائض الاحتياطيات هذه على الكيانات المقدمة للمدفوعات، وأن يقترح المكتب بعد ذلك على المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام 2024 طريقة استخدام بديلة

للأموال غير المصـــروفة داخل منظومة الأمم المتحدة و/أو أن يقوم بتجديد موارد الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي للمكتب؛

6 - ***يحيط علما*** بالاســتعراض المســتقل المقبل الذي ســيجريه طرف ثالث لتوزيع فائض الاحتياطيات ويطلب معلومات مستكملة عن النتائج والتوصيات خلال جلسات الإحاطة الشهرية بالمستجدات؛

بالنسبة لجميع فائض الاحتياطيات المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021:

7 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع أن يقترح على المجلس التنفيذي للموافقة في كل دورة عادية ثانية ينظر فيها في ميزانية المكتب لفترة السـنتين، ابتداء من عام 2023، منهجيةً عادلة وشـفافة وإطارا زمنيا لتوزيع أي فائض من الاحتياطيات المتراكمة في دورة الميزانية ذات الصـــلة، في غضـــون 12 شهرا من تلقي تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، على الكيانات المقدمة للمدفوعات، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة، لتُعرض هذه المنهجية على المجلس التنفيذي في دورة غير رســـمية قبل تلك الدورات العادية الثانية؛

8 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع أن يبذل الجهود بحسـن نية لتوزيع جميع فائض الاحتياطيات وأن يقترح على المجلس التنفيذي طريقة بديلة لاستخدام الأموال غير المصروفة ليوافق عليها؛

9 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في كل دورة تقريرا عن حالة توزيع فائض الاحتياطيات على الكيانات المقدمة للمدفوعات، بما فيها الأموال غير المدفوعة.

9 حزيران/يونيه 2023

19/2023

لمحة عامة عن القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2023

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام 2023 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال (DP/2023/L.2) ووافق على خطة العمل لدورته السنوية لعام 2023؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2023 (DP/2023/10)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام 2023؛

الجزء المشترك

البند 2

معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

اعتمد القرار 6/2023 بشـأن المعلومات المسـتكملة عن جهود التنفيذ المتصـلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

البند 3

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

اعتمد القرار 7/2023 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وردود الإدارة؛

البند 4

الأخلاقيات

اعتمد القرار 8/2023 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند 5

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

اعتمد القرار 9/2023 بشأن المعلومات المستكملة المقدمة بشكل مشترك عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 6

التقرير السنوي لمدير البرنامج

اعتمد القرار 10/2023 المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن النتائج التي تحققت في عام 2022 والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

نظم مناقشة تفاعلية مع مدير البرنامج بشأن موضوع "مسارات التنمية للخروج من الأزمات اليوم: الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالخيارات الإنمائية الوطنية للغد"؛

البند 7

المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 (DP/2023/15)؛

البند 8

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد القرار 11/2023 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 9

البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرنامج القطري التالي للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شيلي (DP/DCP/CHL/6)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لرواندا وسيراليون وناميبيا، الذي سبق أن وافق عليه مدير البرنامج وعرَضَه في الوثيقة DP/2023/21؛

البند 10

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اعتمد القرار 12/2023 بشأن التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2022؛

البند 11

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

اعتمد القرار 13/2023 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 12

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

اعتمد القرار 14/2023 بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي؛

نظم حوارا تفاعليا مع المدير التنفيذي بشأن موضوع "المرونة الديمغرافية في عالم قوامه 8 بلايين شخص"؛

البند 13

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد القرار 15/2023 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 14

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بأول تمديد للبرنامج القطري لناميبيا، الذي وافق عليه المدير التنفيذي، حسبما يرد في الوثيقة DP/FPA/2023/7؛

وافق على التمديد الرابع للبرنامج القطري لليبيا، حسبما يرد في الوثيقة DP/FPA/2023/7؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 15

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد القرار 16/2023 بشأن استعراض منتصف المدة المبكر لخطة المكتب الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام 2022، وخطة المكتب الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025؛

اعتمد القرار 17/2023 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اعتمد القرار 18/2023 بشأن توزيع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفائض الاحتياطيات المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 على الكيانات المقدِّمة للمدفوعات، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة.

9 حزيران/يونيه 2023

20/2023

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2023/26) ومرفقاته؛

2 - ***يشيد*** بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ التزامات كل كيان من كيانات الأمم المتحدة بموجب اتفاق التمويل، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده للوفاء بالالتزامات بموجب ذلك الاتفاق، ويؤكد من جديد، وفقا لقرار الجمعية العامة 233/75، الدعوة الموجهة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء للمساهمة في تنفيذه تنفيذا تاما وفعالا؛

3 - ***ينوه*** بأهمية توافر الموارد (الأساسية) العادية الكافية والقابلة للتنبؤ والمرتبطة بنتائج مقصودة ومُبيَّنة، لأن هذه الموارد بالغة الأهمية ليتمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ومن مواجهة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات المتعددة، والمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

4 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء انخفاض مستوى الموارد (الأساسية) العادية حاليا واستمرار تراجعها، لأن هذه الموارد أساسية أيضا لاستعادة المكاسب الإنمائية التي قوضتها جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة؛

5 - ***يلاحظ مع التقدير*** أن المرفق الثالث من التقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2023/26) يقدِّم، عملا بالقرار 18/2022، تحليلا مفصلا للعوامل التي تسهم في تراجع الموارد (الأساسية) العادية وفي الآثار المحتملة على قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ خطته الاستراتيجية؛ ويحيط علما بالتوصيات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى معالجة هذه المسألة، وهي تدابير ينبغي أن يتخذها البرنامج الإنمائي ويمكن أن تنظر فيها الدول الأعضاء؛

6 - ***يشدد*** على أهمية اتباع نهج متكامل في تقديم التقارير، ويطلب أن يتضمن كل من التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والتقرير السنوي لمدير البرنامج معلومات عن مجموع الموارد المدرجة في الميزانية والمصروفة لكل ناتج إنمائي (الحلول الإنمائية التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي) من الإطار المتكامل للنتائج والموارد؛

7 - ***يذكر*** بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والمساهمات على أساس متعدد السنوات في عام 2023 وفي الأعوام المقبلة، ليتمكن البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرامج بمرونة ومن الحد من خطر الإضرار بقدرته على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

8 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل مع الجهات المعنية لتنويع مصادر التمويل المحتملة، بما فيها القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد، ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

9 - ***يلاحظ*** أهمية فعالية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وكفاءته، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، سنويا في إطار التقارير القائمة، مزيدا من التفاصيل بشأن الخطط والأطر والأدوات المشتركة التي يقوم عليها هذا التعاون وكذلك بشأن ما يتحقق منها من نتائج؛

10 - ***يشير*** إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن والتمويل الجماعي المرن، وهو ما يكمل الموارد (الأساسية) العادية ويكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع البرمجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

11 - ***يشير*** إلى القرار 18/2022، لمواصلة تعزيز وتدعيم نوافذ التمويل الخاصة به بوصفها آلية تمويل مرنة إضافية وتكملة مفيدة للموارد العادية، ويطلب تقديم إحاطة إلى المجلس التنفيذي بشأن كيفية مساهمة طرائق التمويل المرنة، بما فيها نوافذ التمويل، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

12 - ***يرحب*** بتحول البرنامج الإنمائي إلى استخدام حافظات المشاريع ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء، من خلال الحوار المنظم بشأن التمويل، فيما يتصل بمسألة التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة لأغراض محددة إلى موارد مرنة وعادية، والتقيد بالتزامات اتفاق التمويل التي يعزز بعضها بعضا، ويتطلع في هذا الصدد إلى أن يواصل البرنامج الإنمائي تقديم معلومات عما يتحقق من نتائج برنامجية بما يحصل عليه من تمويل؛

13 - ***يوافق*** على الانحراف الاستثنائي عن إطار مخصصات الميزانية البرنامجية الأساسية لمعالجة النقص في عام 2023 في مساهمة البرنامج الإنمائي في تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على النحو المبين في هذا التقرير، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يبلغ المجلس عن توقعات حدوث انحرافات في المستقبل وعن إمكانية الحاجة إلى إدخال تعديلات على الإطار.

31 آب/أغسطس 2023

21/2023

تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2023

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2023 (DP/FPA/2023/8) والمرفقات ذات الصلة؛

2 - ***يشيد*** بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ التزامات كل كيان من كيانات الأمم المتحدة بموجب اتفاق التمويل، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهوده للوفاء بالالتزامات بموجب ذلك الاتفاق، ويؤكد من جديد الدعوة الموجهة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء للمساهمة في تنفيذه تنفيذا تاما وفعالا، وفقا لقرار الجمعية العامة 233/75؛

3 - ***ينوه*** بأهمية توافر الموارد (الأساسية) العادية الكافية والقابلة للتنبؤ المرتبطة بنتائج مقصودة ومُبيَّنة، لأن هذه الموارد بالغة الأهمية ليتمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من تحقيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومن مواجهة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات الإنسانية المختلفة والمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4 - ***يُذكر*** بأهمية توسيع نطاق قاعدة المساهمين، ويحث صندوق الأمم المتحدة للسكان على التعاون مع الدول الأعضاء في النظر في إعطاء الأولوية للمساهمات المُقدَّمة للموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الوقت المناسب وبطريقةٍ يمكن التنبؤ بها، بما يتماشى مع اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا على مواصلة بذل الجهود من حيث إبراز المساهمات والاعتراف بها، ولا سيما بالنسبة للموارد العادية؛

5 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة العمل مع الجهات المعنية لتنويع مصادر التمويل المحتملة، بما فيها القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد، ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

6 - ***يلاحظ*** أهمية فعالية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وكفاءته، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، سنويا في إطار التقارير القائمة، مزيدا من التفاصيل بشأن الخطط والأطر والأدوات المشتركة التي يقوم عليها هذا التعاون وكذلك بشأن ما يتحقق منها من نتائج؛

7 - ***يشير*** إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن والتمويل الجماعي بوصفه تمويلا بالغ الأهمية يمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من تسريع البرمجة الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي تراجعت فيها المكاسب الإنمائية بسبب جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة؛

8 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة حواره مع الدول الأعضاء، من خلال الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، فيما يتصل بالتحوُّل من الموارد المخصصة بدرجة عالية إلى تمويل يتسم بمزيد من المرونة والقدرة على التنبؤ به، ولا سيما بالنسبة للموارد (الأساسية) العادية، والتقيُّد بالالتزامات التي يعزّز بعضها بعضاً في اتفاق التمويل.

31 آب/أغسطس 2023

22/2023

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2024-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2024-2025 (DP/OPS/2023/7) ومرفقاتها، وكذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/OPS/2023/8)؛

2 - ***يوافق*** على هدف الإيرادات الصافية الصفرية لفترة السنتين 2024-2025؛

3 - ***يكرر تأكيد*** ضرورة عودة المكتب إلى ولايته الأصلية المتمثلة في توفير خدمات البنى التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع والبقاء في إطار هذه الولاية، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 176/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010؛

4 - ***يحيط علما*** بتقديرات نفقات المشاريع ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم، خلال جلسة إحاطة تعقد قبل الدورة العادية الأولى لعام 2024، معلومات عن حافظة المشاريع التي تستند إليها تقديرات ميزانية فترة السنتين 2024-2025 ومواءمتها مع الولاية الأصلية للمكتب وخطته الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025، وفقا للقرار 16/2023، بما يشمل تفاصيل عن طبيعة الخدمات المقدمة؛

5 - ***يشير*** إلى القرار 12/2020 الذي وافق فيه المجلس التنفيذي على نُهج منسقة لتصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج وعرض الميزانية، ويرحب بمواءمة ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع العرض المنسق الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

6 - ***يقر*** النهج المتعلق بتحديد معدلات استرداد التكاليف غير المباشرة استنادا إلى الاحتياجات المطلوبة من الإيرادات؛

7 - ***يشدد*** على الحاجة إلى استرداد التكاليف بالكامل، بشكل مباشر وغير مباشر، والتمويل الكامل للاستثمارات اللازمة لاستعادة القدرة التشغيلية والتنظيمية للمكتب، وكفالة هياكل مساءلة تعمل بكامل طاقتها وفقا لأعلى المعايير الدولية؛

8 - ***يقر أيضا*** بتطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتصل بالنتائج التي ينشد تحقيقها على صعيد الإدارة وتوجيه الموارد لدعم أهدافه المتعلقة بالمساهمات وأهدافه المتعلقة بالإدارة؛

9 - ***يحيط علما*** بتقديرات تكوين صافي الأصول وفقا للقرارات 21/2021 و 13/2022 و 4/2023؛

10 - ***يشير*** إلى القرارين 13/2022 و 18/2023 فيما يتعلق بتجميد جميع التحويلات من الاحتياطي التشغيلي لأي غرض آخر غير العمليات اليومية؛

11 - ***يوافق*** على الإفراج عن الأموال الملتزم بها في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لتدرج في الاحتياطي التشغيلي؛

12 - ***يشير*** إلى القرار 4/2023 بالموافقة على تخصيص مبلغ 35,4 مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي لتنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، لتوزيعها على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أقساط، مع تحويل أولي بقيمة 11,8 مليون دولار؛

13 - ***يحيط علما*** بطلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ترحيلَ الرصيد البالغ 23,6 مليون دولار من المبلغ المخصص البالغ 35,4 مليون دولار لاستخدامه في إطار الدورة الحالية للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ويوافق على هذا الطلب؛

14 - ***يحيط علما*** بطلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإفراج عن مبلغ 23,6 مليون دولار من أصل 35,4 مليون دولار الذي تم الالتزام به في الاحتياطي التشغيلي، ويوافق على الإفراج عن مبلغ 11,8 مليون دولار في ميزانية المكتب لفترة السنتين 2024-2025 لمواصلة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

15 - ***يقرر*** الإفراج عن الأقساط اللاحقة بناء على طلب المكتب، في جلسة رسمية مقبلة، رهنا بإحراز تقدم مثبت في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة وتقديم معلومات عن الكيفية التي استُخدم بها القسط السابق؛

16 - ***يشير*** إلى القرار 18/2023 الذي قرر فيه المجلس التنفيذي أن يقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منهجيات وأطرا زمنية لتوزيع فائض الاحتياطيات المتراكمة في دورة الميزانية الجارية آنذاك، ويعرضها على موافقة المجلس خلال كل دورة عادية ثانية ينظر فيها في ميزانية المكتب لفترة السنتين التالية؛

17 - ***يقر*** المنهجية المقترحة والإطار الزمني لتوزيع أي فائض من الاحتياطيات المتراكمة في دورة الميزانية للفترة 2022-2023 على الكيانات المقدِّمة للمدفوعات، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة، في غضون 12 شهرا من تلقي تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة المالية لعام 2023.

31 آب/أغسطس 2023

23/2023

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** ويرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة استجابة للاستعراضين اللذين أجراهما طرف ثالث للمكتب؛

2 - ***يقر*** مع التقدير بما للإحاطات الشهرية بالمستجدات التي يقدمها المدير التنفيذي للمكتب إلى المجلس التنفيذي وأداة الرصد الإلكترونية من دور في المساهمة في زيادة الشفافية والتواصل الفعال داخل المنظمة، ويرحب باستمرار تقديم هذه الإحاطات حتى الدورة العادية الأولى في عام 2024؛

3 - ***يقرر*** أن يواصل المكتب إعطاء الأولوية لتنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

4 - ***يشير من جديد*** إلى أن فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات يذكر في تقريره السنوي لعام 2022 أن المسائل المحددة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تحقيق أهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

5 - يشير إلى الفقرتين 17 و 18 من القرار 7/2023 بشأن الحاجة الملحة إلى معالجة فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي يتبين أنها "مرضية جزئيا، مع الحاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة"؛

6 - ***يكرر تأكيد*** ضرورة عودة المكتب إلى ولايته الأصلية المتمثلة في توفير خدمات البنى التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع والبقاء في إطار هذه الولاية، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 176/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010؛

7 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تزويد المجلس التنفيذي، قبل الدورة العادية الأولى لعام 2024، بما يلي:

(أ) معلومات مفصلة إضافية عن حافظة مشاريع الفترة 2014-2022 وفقا للركائز الثلاث للولاية الأصلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك الفئات الفرعية للخدمات الوظيفية الخمس؛

(ب) معلومات عن آثار قرار المجلس التنفيذي 24/2022، الذي يدعو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى العودة إلى ولايته الأصلية، وتحليل الحافظة المتعدد الأوجه الذي أجري مؤخرا واستعراض منتصف المدة الموسع للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بشأن حافظة المكتب الحالية واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية للحافظة؛

8 - ***يقرر*** أن المكتب يجب أن يمتنع عن اتخاذ مبادرات استراتيجية جديدة، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي، استنادا إلى التنفيذ الكامل لخطة الاستجابة الشاملة، وأن تكون الضمانات الداخلية والاستعراض الخارجي قد قدمت استناداً إلى إجراءات سليمة للإدارة المالية وحسن سير الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛

فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 18 من القرار 24/2022، التي طُلب فيها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تكليف طرف ثالث بإجراء استعراض خارجي في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة:

9 - ***يطلب*** أن يشمل الاستعراض جميع فئات وإجراءات خطة الاستجابة الشاملة، بغية تقييم نوعية التنفيذ ومدى استجابة النتائج التي حققتها خطة الاستجابة الشاملة لتوصيات شركة KPMG؛

10 - ***يطلب*** تقديم اختصاصات الاستعراض إلى المجلس التنفيذي ليسهم فيها ويقرها؛

فيما يتعلق بالثقافة المؤسسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

11 - ***يقر*** بالجهود الأولية المبذولة في مجال تحسين الثقافة المؤسسية للمكتب، ويطلب إلى المكتب أن يطلع المجلس التنفيذي على استراتيجية لتنفيذ إصلاح الثقافة المؤسسية بما يتماشى تماما مع معايير الأمم المتحدة وقيمها، وأن يواصل إجراء استقصاءات النبض المنتظمة في هذا الصدد في صفوف قوته العاملة، وأن يقيس أيضا الأداء الإداري؛

12 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يطلع المجلس على النتائج والتقارير الكاملة وغير المنقحة لجميع استقصاءات النبض ولتقييم الثقافة المؤسسية للمكتب الذي أجرته شركة KPMG؛

13 - ***يطلب*** إضافة بند اتخاذ قرار بشأن الثقافة المؤسسية إلى جدول أعمال الدورة العادية الأولى أو الدورة السنوية؛

فيما يتعلق بخطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تنفيذ الفقرة 11 من القرار 1/2023 بشأن الحد من استخدام اتفاقات فرادى المتعاقدين:

14 - ***يؤيد*** النهج المقترح لتحديد الوظائف التي يتعين إنشاؤها كوظائف محددة المدة وكيفية شغلها، وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛

15 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة التي مفادها أن شغل الوظائف المحددة يسير على الطريق الصحيح، تمشيا مع التوصية الأصلية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشغلها بحلول كانون الثاني/يناير 2024؛

16 - ***يقرر*** أن تقدَّم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الرئيسية لكانون الثاني/يناير 2024 في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2024؛

17 - ***يسلم*** بأهمية النتائج التي توصلت إليها وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة بشأن استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة (مشروع وحدة التفتيش المشتركة A.468) لتوجيه القرارات المقبلة المتعلقة بتطبيق المكتب لاتفاقات فرادى المتعاقدين على نطاق الكيان.

3 آب/أغسطس 2023

24/2023

التقرير الإحصائي السنوي لعام 2022 عن أنشطة المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2022 (DP/OPS/2023/9)؛

2 - ***يرحب*** بالبيانات والتحليلات الواردة في التقرير؛

3 - ***يشير*** إلى الفقرات 4 و 5 و 6 من القرار 20/2018 والفقرة 3 من القرار 20/2022.

31 آب/أغسطس 2023

25/2023

لمحة عامة عن القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2023

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام 2023 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة عمل دورته العادية الثانية لعام 2023 (DP/2023/L.3)؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2023 (DP/2023/24)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2024؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 2

الحوار المنظم بشأن التمويل

اعتمد القرار 20/2023 الخاص بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025؛

البند 3

البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

منطقة أفريقيا: أنغولا (DP/DCP/AGO/5)؛ وبنن (DP/DCP/BEN/4)؛ وبوروندي (DP/DCP/BDI/5)؛ وتشاد (DP/DCP/TCD/4)؛ وغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/4)؛ وليسوتو (DP/DCP/LSO/4)؛ وملاوي (DP/DCP/MWI/4)؛ وموريتانيا (DP/DCP/MRT/4)؛ والسنغال (DP/DCP/SEN/4)؛ وتوغو (DP/DCP/TGO/4)؛

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/3)؛

وافق على التمديد الثالث لمدة سنتين للبرنامج القطري لبوركينا فاسو؛ والتمديد الخامس لمدة سنتين للبرنامج القطري لأفغانستان، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لميانمار (DP/2023/28)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 4

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد القرار 21/2023 المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 5

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية لبرنامج الأمم المتحدة للسكان، وفقا للقرار 7/2014:

أنغولا (DP/FPA/CPD/AGO/9)؛ وبنن (DP/FPA/CPD/BEN/10)؛ وبوروندي (DP/FPA/CPD/BDI/9)؛ وتشاد (DP/FPA/CPD/TCD/8)؛ وغينيا الاستوائية (DP/FPA/CPD/GNQ/8)؛ وليسوتو (DP/FPA/CPD/LSO/8)؛ وليبيا (DP/FPA/CPD/LBY/2)؛ وملاوي (DP/FPA/CPD/MWI/9)؛ وموريتانيا (DP/FPA/CPD/MRT/9)؛ والسنغال (DP/FPA/CPD/SEN/9)؛ وتوغو (DP/FPA/CPD/TGO/8)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة، الذي وافقت عليه المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للبرنامج القطري للصندوق لسيراليون (DP/FPA/2023/9)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لميانمار؛ وعلى التمديد الثاني لمدة سنتين للبرنامج القطري لأفغانستان؛ والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والتمديد الثالث لمدة سنتين للبرنامج القطري لبوركينا فاسو (DP/FPA/2023/9)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 6

اعتمد القرار 22/2023 بشأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2024-2025؛

اعتمد القرار 23/2023 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اعتمد القرار 24/2023 بشأن التقرير الإحصائي السنوي لعام 2022 عن أنشطة المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

31 آب/أغسطس 2023

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام 2023

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (2025)، تشـــاد (2024)، الجزائر (2023)، الكاميرون (2024)، كوت ديفوار (2024)، كينيا (2024)، ليسوتو (2024)، نيجيريا (2023).

دول آســيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية – الإســلامية) (2023)، بنغلاديش (2023)، جمهورية كوريا (2025)، الصين (2025)، قطر (2024)، كازاخستان (2024)، ميانمار (2024).

دول أوروبا الشــرقية: الاتحاد الروســي (2023)، أوكرانيا (2024)، جمهورية مولدوفا (2025)، ســلوفاكيا (2025).

دول أمريكـا اللاتينيـة ومنطقـة البحر الكـاريبي: إكوادور (2025)، غواتيمـالا (2023)، كوبـا (2023)، كوستاريكا (2024)، كولومبيا (2025).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: ألمانيا، أيرلندا، آيســلندا، بلجيكا، تركيا، الدانمرك، الســويد، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

* تطبق منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولا تناوبيا خاصا بها، وهو يختلف من عام لآخر.

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود في 2 حزيران/يونيه 2023

1 - رحبت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية (الاجتماع المشترك)، وقدمت ملاحظات تمهيدية بشأن موضوع المناقشة: "أهمية الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد في مواجهة الأزمات المتعددة". وأشارت إلى أنه على الرغم من أن حالة الطوارئ الصحية العالمية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد انتهت، فقد تسببت الجائحة في حدوث اضطرابات وتفاقم مواطن الضعف، لا سيما في صفوف أفقر السكان. وتفاقمت هذه التحديات بسبب الأزمات المستمرة، بما فيها أزمات المناخ والأغذية والتغذية، وقد ساهمت في حدوث تراجع في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي معرض الإشارة إلى اتساع الفجوة المتعلقة بتمويل التنمية، شددت على أن الاجتماع المشترك يتيح فرصة لاستكشاف الحلول لإعادة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى مسارها الصحيح، وتحديد طرائق لتأمين التمويل الجيد، وزيادة الموارد إلى أقصى حد لضمان توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشجيع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها تجاه اتفاق التمويل، بما في ذلك تمويل التكيف مع تغير المناخ.

2 - وأشار رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ملاحظاته التمهيدية، إلى استمرار نشوب النزاعات وإلى أن الصدمات المرتبطة بالمناخ أصبحت أكثر حدة وتواترا. وشدد على أهمية المساهمة في محور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، لا سيما من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للفئات الضعيفة تزامنا مع معالجة الأسباب الجذرية للضعف، بما فيها عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والفقر وغياب نظم المساءلة. وشدد على أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بحالات الطوارئ ويعانين من عدم المساواة في مجال المشاركة الاقتصادية، ومن العنف الجنسي والجنساني. ويوفر تنفيذ نهج ترابطي فرصة كبيرة لتعزيز العدل بين الجنسين وضمان أن تكون حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من الاستجابات الفورية والنتائج الطويلة الأجل. وأكّد الرئيس أن هذا الهدف سيتطلب بناء توافق في الآراء وشراكات جديدة، باستخدام نهج قائم على النظم وتعزيز الحوار المفتوح والابتكار المشترك. وأشار إلى أن الاستثمار ضروري لتطوير أدوات وتحليلات مشتركة ولضمان إدماج آراء الأشخاص بمن فيهم النساء والفتيات المتضررات من الأزمات، في كل خطوة. واختتم كلمته مشددا على أهمية العمل معا واستخدام النهج الترابطي لتحقيق أثر فعال ومستدام.

3 - وأشادت نائبة الأمين العام، في كلمتها الافتتاحية، بالمشاركة النشطة لهيئات الإدارة من أجل تحفيز العمل على إيجاد حلول إنمائية مشتركة وتوفير تمويل مستقر وعالي الجودة. وشددت على أن تنفيذ الخطة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة يتطلب التنسيق والقدرات، بما في ذلك القدرات الاحتياطية، من قبل كيانات الأمم المتحدة. وأبرزت أن هيئات الإدارة تضطلع بأدوار أساسية في ضمان بصمة مرنة للأمم المتحدة بوجود مجموعة من المهارات المناسبة للاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان. وأشارت إلى أن هذا الأمر يتطلب سياسات وأدوات أكثر ملاءمة لتقديم مشورة متكاملة في مجال السياسات؛ ويتطلب تركيزا أكبر

على تسريع العمليات الانتقالية في المجالات الرئيسية؛ إلى جانب تجميع الوكالات لمواردها معا. وشددت على أهمية دعم وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الجيدة النوعية والقائمة على الأدلة في البلدان، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. كما أبرزت الدور التنظيمي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويلها، لا سيما من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وشددت على الأهمية الحاسمة لزيادة التمويل الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إتاحة البرمجة المتكاملة، بسبل منها الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الذي ساهم في برامج مشتركة تدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وتعبئ موارد إضافية وتمويلا أوليا، وتعزز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتعالج المسائل الإنمائية العابرة للحدود مثل التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وأشارت إلى أن جميع هيئات الإدارة أطلعت المجلس التنفيذي على القائمة المرجعية المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أثناء نظر تلك الهيئات في التحولات اللازمة في كل كيان من كيانات الأمم المتحدة. وأعربت في ختام كلمتها عن ثقتها بأن العمل معا سيؤدي إلى إيجاد حلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

4 - وتأكيدا على أهمية التنسيق والحلول المشتركة، عرض رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الموضوعَ وشدد على أن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتيح مناقشة صريحة للتحديات القائمة. وقال إن التعجيل بتحقيق الأهداف بحلول عام 2030 يتطلب مزيدا من الحلول المشتركة. وأشار إلى أن الكثير من البلدان لا تزال تعاني من الآثار المالية والإنمائية للجائحة، في حين تتأثر في الوقت نفسه بأنماط الطقس الشديدة القسوة والأزمات والمواجهات الجيوسياسية التي تؤثر على النظم التجارية. وقال إن عدة بلدان اعتمدت حزم التحفيز للتصدي للأزمات في وقت تحد فيه تحديات النمو الاقتصادي من قدرتها على توليد الإيرادات. وتؤدي هذه الحالة بالبلدان إلى اللجوء إلى حلول في سوق الدين العام تنطوي على أسعار فائدة مرتفعة، مما يزيد من تقويض قدراتها المالية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وشدد على أن الحلول المتضافرة والمتكاملة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وأنه على المجالس التنفيذية المعنية أن تضمن مناسبة الكيانات للغرض وتمتعها بالنظم والقدرات اللازمة لتصميم حلول مشتركة وتنفيذها. وحث في ختام كلمته الدول الأعضاء على تحديد نوع الدعم الذي يمكنها تقديمه للوكالات من أجل ضمان استعدادها لتنفيذ حلول مشتركة، بسبل منها الابتكار والتكنولوجيا.

5 - وأدار مدير السياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حلقة نقاش بشأن الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. وناقش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور التمويل في سياقات الأزمات المتعددة، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تركز على دعم البلدان في مواجهة الصدمات وتساعدها في الوقت نفسه على وضع استراتيجيات لإدارة حالات عدم اليقين. وأشار إلى أن أطر التمويل الوطنية المتكاملة تمكن الأمم المتحدة من دعم البلدان في الاستجابة السريعة للصدمات القصيرة الأمد بالتزامن مع الاستثمار في التنمية المستدامة: وقد عملت 17 وكالة تابعة للأمم المتحدة معا ومع منظمات ومؤسسات أخرى، بما في ذلك في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، لدعم 86 بلدا، مما يدل على القدرة على وضع استجابات مشتركة وتعبئة الموارد والكفاءات على نطاق المنظومة. وشدد المدير على أن الغرض من استحداث مرفق أطر التمويل الوطنية المتكاملة هو توفير القدرات اللازمة لتنفيذ كل إطار منها بقيادة البلد المعني. وأكّد على أهمية التعاون مع

القطاع الخاص لدمج الاعتبارات المتعلقة بعدم المساواة وإقرارات الذمة المالية المرتبطة بعدم المساواة، وبالعمل معا لإرشاد مناقشات التمويل الانتقالي. وختم كلمته قائلا إن الحلول المشتركة يجب أن تبدأ دائما بناء على طلب البلد.

6 - وشددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين كشرط أساسي وحافز لتسريع التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن المساواة بين الجنسين يجب أن تكون في صميم الحلول المشتركة وإن هذه الحلول يجب أن تتمحور حول الأولويات الوطنية. وشددت على الحاجة إلى مزيد من البرامج المشتركة الطموحة، وذات الأهداف الواضحة والقابلة للقياس، والجامعة لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يعملون في وئام لإحداث الأثر. ومثال على هذه الجهود العمل الذي تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة، ولا سيما في إطار اقتصاد الرعاية. وسلطت الضوء على أن ما يقرب من ثلث نفقات البرمجة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة مخصص للبرامج المشتركة. وأشارت أيضا إلى أن موارد حقيقية يجب أن تدعم الالتزامات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وأن المؤشرات الجنسانية وروابطها وأدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مهمة ويجب تعزيزها. وقالت إن 28 من أصل 68 كيانا داخل منظومة الأمم المتحدة تستخدم التتبع المالي المراعي للمنظور الجنساني، وشجعت الكيانات الأخرى على أن تحذو حذوها.

7 - وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن 92 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة تعتمد على البنية التحتية، وتحدّث عن أهمية العمل المشترك لدعم البنية التحتية والمشتريات العامة من أجل التصدي للأزمات العالمية المتفاقمة. وسلط الضوء على الجانب المتعدد الأبعاد للأزمات، وشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى التفكير النظمي واتساق السياسات لمعالجة الثغرات في القدرات القائمة للتنفيذ. وقال إن عمليات المشتريات التي يمكن أن تمثل ما يصل إلى 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، تشكل قوة كبيرة للتغيير، لا سيما فيما يتعلق بالوظائف والمساواة بين الجنسين والعمل المناخي. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يدعم مشاريع الوكالات الأخرى والحكومات وبرامجها، مع التركيز على توسيع نطاق القدرات في مجال التنفيذ، ومواءمة الأولويات، والتأثير على جانب الطلب من التمويل.

8 - وعلى خلفية الاحتياجات المتزايدة والأزمات التي يتزايد طول أمدها وتعقيدها، تحدثت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي عن التحدي المتمثل في الوصول إلى عدد متزايد من الأشخاص الذين يعانون من الجوع (يصل عددهم إلى 828 مليون شخص على مستوى العالم) في ظل وتيرة تراجع التمويل. وأشارت إلى ثلاثة حلول لمواجهة هذا التحدي المزدوج: (أ) تعزيز التعاون عبر محور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، مع الاستفادة من المزايا النسبية لبناء قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على الصمود من أجل تحمل آثار صدمات الأمن الغذائي ولزيادة الاستثمارات في تعزيز العمل الاستباقي والجاهزية ونظم الإنذار المبكر؛ (ب) مواصلة تعبئة كل مصدر محتمل للتمويل، وزيادة التمويل المرن والمتعدد السنوات والذي يمكن توقّعه، وتوسيع التعامل مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص؛ (ج) دعم الجهود التي تقودها الحكومات الوطنية لإنهاء الأزمات الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة. وحثت أيضا الدول الأعضاء على تعزيز التزاماتها المالية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مساهمات في ميزانياتها الإنمائية الوطنية أو المساعدة الإنمائية الرسمية.

9 - وأكدت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يتصل بتأثير الأزمات على إعمال حقوق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أن التقدم العام في الحد من الوفيات النفاسية قد شهد ركودا. وأشارت إلى أن الوضع مرتبط بعدم توفر خدمات الرعاية الصحية أو برداءتها، وهو يتفاقم بسبب الحالة الإنسانية. وقالت إن الاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وإن الحلول المشتركة أساسية، لأن تحسين النتائج الصحية يعتمد على عوامل أخرى مثل الحماية الاجتماعية، والبنية التحتية للطرق، والتعليم، والمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن الاستثمار في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ينقذ الأرواح ويولد مكاسب اقتصادية، وحثت البلدان على تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار في إنتاج الأدلة والبيانات، وإدماج الصحة الجنسية والإنجابية في أطر التنمية والاستراتيجيات الوطنية لمنع الوفيات النفاسية وتعزيز المعايير الاجتماعية التي تمكّن النساء والفتيات من بلوغ إمكاناتهن الكاملة.

10 - وسلطت نائبة المديرة التنفيذية بالنيابة (المعنية بالشراكات) في اليونيسف الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية كوسيلة لانتشال الفئات الأكثر ضعفا من الفقر. وشددت على أن هذا الأمر ضروري بشكل خاص بالنظر إلى الزيادة غير المسبوقة في فقر الأطفال والفقر المتعدد الأبعاد، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل. وأشارت إلى أن الإيرادات في الكثير من البلدان انخفضت خلال الجائحة وغالبا ما يكون الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية غير كاف وغير منصف وغير فعال. وحثت الحكومات والجهات المانحة على الاستثمار في مجالي الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات الأخرى. وقالت إن المجتمع الدولي، بما يشمل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين، يقع على عاتقهم دور أساسي في تحسين الوصول إلى التمويل في السياقات المنخفضة الدخل والهشة، وسيتيح هذا الدور للبلدان زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وأشارت إلى إمكانية الاستفادة من الجهود التعاونية لمرفق أطر التمويل الوطنية المتكاملة للمساعدة في تمويل تنمية رأس المال البشري والتحول الأخضر، وحثت على تضافر الجهود في إطار مبادرة تسريع التنفيذ على الصعيد العالمي. وختمت قائلة إن تحسين حياة الأطفال يفضي إلى تحويل مستقبل الكوكب.

11 - وأشارت ميسّرة الجلسة إلى أن حلقة النقاش أتاحت الفرصة لعرض النطاق الواسع للتعاون الذي تقوم به الأمم المتحدة مع الإقرار بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز الحلول المبتكرة والتمويل الجيد. وسلطت الضوء على العناصر الرئيسية التي ناقشتها مجموعة المتكلمين. وشددت على أهمية تعزيز الإنفاق في المجال الاجتماعي والحماية الاجتماعية وأهمية التركيز على الفئات السكانية الأكثر ضعفا، بما فيها الأطفال الذين يعيشون في حالة من الفقر. وأكّدت الحاجة إلى مواءمة مختلف مجالات التمويل، بما في ذلك تمويل التنمية والعمل الإنساني والعمل المناخي، لدعم الحلول المتكاملة مع الحفاظ على القيادة الوطنية، وشددت على الدور الرئيسي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة في دعم هذه المواءمة. وأشارت إلى إمكانات الأمم المتحدة في دعم النُهج الشاملة التي تشرك الحكومات والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعاملين المجتمعيين والمجتمع. وأخيرا، شددت على أهمية الاستثمار في الجاهزية، والعمل في إطار المحور الثلاثي، وتعزيز قدرات التنفيذ على المستوى القطري لترجمة السياسات بشكل فعال إلى إجراءات تؤدي إلى أثر حقيقي على المستويين المحلي والمجتمعي.

12 - وأشار كبير المديرين الإداريين في البنك الدولي إلى الحاجة إلى تعزيز الشراكات والجهود المشتركة لمعالجة الأزمات المتعددة والمتداخلة ولضمان التنمية الطويلة الأمد. وقال إن البنك الدولي استحدث خريطة طريق تحويلية من أجل تجديد نموذج عملياته ويسعى إلى تحقيق القدر الأمثل من التمويل الموجه إلى البلدان النامية وإلى زيادة الفعالية في شراكته مع الأمم المتحدة والبلدان والكيانات الأخرى لتعظيم أثر الموارد المتاحة. وأشار إلى الأمثلة الإيجابية للتعاون بين البنك الدولي وكيانات الأمم المتحدة في الميدان وعلى المستوى العالمي، بما في ذلك معالجة مسائل الأمن الغذائي والتعليم وشبكات الأمان والمساواة بين الجنسين والتصدي للجائحة. وشدد على أهمية التعاون لبناء القدرة على الصمود على الأمد الطويل. وقال في ختام كلمته إنه يمكن القيام بالمزيد، بما في ذلك زيادة الدعوة المشتركة لتحقيق التنمية، وتوسيع نطاق التقدم للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة وتعزيز التكامل بين المنظمات لتحقيق التنمية الطويلة الأمد.

13 - وفي إطار سلسلة من البيانات التي تمثل آراء من الميدان، شكر الوكيل الأول لوزارة المالية والتخطيط في جنوب السودان فريق الأمم المتحدة القطري على دعم الجهود الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. وقال إن الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد أمران مهمان، لا سيما وأن قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف الإنمائية قد تأثرت بأزمات متعددة. وقال إن الأمم المتحدة تقدم الدعم من خلال تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يتماشى مع الأهداف الوطنية ويساهم في تحقيقها، ومن خلال مبادرات التمويل المشترك وبناء السلام الأخرى التي أثبتت نتائج إيجابية. وتحدث عن تنفيذ برامج مشتركة تفضي إلى استجابات منسقة ومتسقة للتحديات، في مجالات منها الصحة وتقديرات تعداد السكان والتعليم والعنف الجنساني والأمن الغذائي وتغير المناخ. وقال إنه يجري أيضا وضع استراتيجية تمويل مشتركة. ودعا الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين إلى توفير تمويل غير مخصص طويل الأمد لتمكين الاستجابات وتعزيز النظم، وأكد مجددا التزام الحكومة بتعزيز الشراكات لتحقيق أهداف التنمية.

14 - وأشارت مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب إلى أن خطة الانتقال العادل تمثل أولوية رئيسية للشباب في جميع أنحاء العالم وأن الخوف من البطالة أو خطرها هو أحد أكبر شواغلهم. وشددت على أن الانتقالات العادلة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد 8,4 ملايين فرصة عمل إضافية للشباب بحلول عام 2030 من خلال تنفيذ تدابير السياسة الاقتصادية "الخضراء" و "الزرقاء". وقالت إن الشباب وجهوا دعوة إلى اعتماد تكنولوجيات أخلاقية تحترم الحقوق وتضمن إدماج المنظور البيئي، وإلى إنشاء نظم دعم اجتماعي لتعزيز الوظائف "الخضراء". ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية للشباب في ضمان ألا تؤدي الانتقالات العادلة إلى الإضرار بالمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، وخاصة الشباب في البلدان النامية. وشددت على أهمية دعم الإجراءات والمبادرات بقيادة الشباب في سبيل تحقيق انتقالات عادلة، وإلى الاستثمار في هذه الإجراءات والمبادرات وتوسيع نطاقها. وسلطت الضوء في ختام كلمتها على المبادرات والشراكات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك ميثاق الوظائف الخضراء للشباب، ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب.

15 - وأشارت المديرة التنفيذية لشراكة الموازنة الدولية إلى أن المجتمعات المحلية المستبعدة تعاني بشكل غير متناسب أثناء الأزمات، وسلطت الضوء على أن تتبع الميزانيات، وتعزيز شفافيتها ومصداقية تنفيذها، هي أداة قوية لكسب تأييد الجهات الفاعلة للحلول ولضمان تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المستبعدة. وأشارت إلى أن التحالفات المتنوعة التي تجمع بين الجهات الفاعلة غير التقليدية والمؤسسات المالية والأمم المتحدة وصانعي السياسات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تغيير مبتكر. وأخيرا، شددت على أهمية تغيير

الخطاب بشأن دور المجتمع المدني وتمكين مشاركته النشطة، بما في ذلك في مجال توليد البيانات، ودوره البارز في تصميم برامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية.

16 - وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة في تركيا إن إصلاحات الأمم المتحدة أدت إلى تحقيق إنجازات في مجال تعزيز العمل المشترك، لا سيما في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وحث المجالس التنفيذية على دعوة وكالاتها إلى مواصلة تعزيز العمل على البرامج المشتركة. وأشار إلى أن بعض التحديات التي تعيق العمل المشترك تخرج عن سيطرة كيانات الأمم المتحدة: وهذا يشمل اختلاف ما تعتمده الجهات المانحة من مظاريف التمويل وإجراءات التمويل بالنسبة للعمل الإنساني مقابل العمل الإنمائي، وهو ما يقوض القدرة على العمل بفعالية في إطار محور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وتحدث أيضا عن الحاجة إلى توسيع التعاون المتعمد والتواصل مع القطاع الخاص، استرشادا بالأولويات الوطنية، أخذا في الاعتبار أنه مصدر رئيسي للتمويل والتوظيف والنمو الأخضر المحتمل.

17 - وفي ما يلي النقاط التي أثارتها الوفود خلال مناقشة تفاعلية بين الدول الأعضاء ورؤساء كيانات الأمم المتحدة:

(أ) هناك حاجة إلى ما يلي: '1' زيادة التركيز على التنفيذ الفعال على المستوى القطري، خاصة في البلدان المتضررة من الأزمات؛ '2' القيادة الممتازة من قبل المنسقين المقيمين وممثلي الوكالات لجهود الأمم المتحدة؛ '3' تجديد الالتزام بتدابير خفض التكاليف وتجنب المنافسة. وأشار أحد الوفود إلى أن الحكومات الوطنية يجب أن تكون محركات للتغيير وأنها مسؤولة عن رفاه مواطنيها، وضمان وجود مؤسسات سياسية شاملة وشفافة وضمان التنمية الاقتصادية. وناشد ذلك الوفد الأمم المتحدة لمواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في دفع الخطة المعيارية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة وتعزيز الجهود الإنمائية المخلصة.

(ب) على الرغم من أن وكالات الأمم المتحدة قدمت مساهمات إيجابية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للأشخاص، باستخدام نهج إنمائي طويل الأمد. ودعا أحد الوفود إلى توفير تمويل كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به للوكالات، وإلى مزيد من الالتزام من جانب البلدان المتقدمة بمساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في مجالي نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية. وشدد على أن عمل الأمم المتحدة يجب أن يتواءم مع السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية ويتجنب التجزئة والتداخل بين الوكالات.

(ج) في الوقت الذي تكافح فيه البلدان للتصدي لآثار الأزمات والصدمات المترابطة التي اختبرت قدرتها على الصمود، ينبغي تعزيز التعاون العالمي لدعم برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، وتعبئة التمويل اللازم وتوفيره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى أن البلدان الفقيرة ذات التصنيف الائتماني المنخفض غير قادرة على الوصول إلى الصناديق الخاصة بتكلفة منخفضة، وشدد على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ، مع تمكين التمويل على أساس تساهلي وضمان حصول البلدان النامية على التمويل، خاصة في حالات الطوارئ. وشدد على أن جميع صكوك الإقراض ينبغي أن تتضمن بنودا بشأن الكوارث، وأنه ينبغي النظر في تخفيف عبء الديون بدلا من إعادة هيكلتها.

(د) يتعيّن هيكلة المؤسسات بطريقة تمكّن من إيجاد حلول ملموسة لمواجهة التحديات القائمة، والتوفيق بين حقوق الإنسان والتنمية من خلال الإبداع والابتكار لمعالجة نقاط الضعف، لا سيما في مواجهة

الأزمات المتعددة. وشدد أحد الوفود على أهمية مقايضة الديون بالعمل المناخي والتخصيص المناسب للموارد المتاحة لدعم المبادرات التي تضمن حقوق الإنسان للأشخاص المتخلفين عن الركب. وشدد على أن الحلول يجب أن تسترشد بآراء المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا بالتحديات.

(هـ) تعزيزا للوصول إلى تمويل وتعاون إنمائي أكثر شمولا، يجب أن تتغير أنماط الإنفاق ويجب توجيه الاستثمارات لتصل إلى فئات السكان الأكثر ضعفا. وشدد أحد الوفود على أهمية الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد والاستثمار في النساء والفتيات وفي الانتقالات العادلة. وحث ذلك الوفد أيضا الأمم المتحدة على العمل ككيان واحد لتحقيق أقصى قدر من الأثر، لكنه حذر من أن العجز في التمويل يمثل خطرا كبيرا على تنفيذ الأولويات. وردا على ذلك، كانت إشارة إلى أن الابتكار يمكن أن يساعد في خفض التكاليف.

(و) مع تأخر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ثمة أمل في أن يضخ مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بعض الزخم الجديد لتسريع التقدم. وقال أحد الوفود إن الوكالات الإنمائية ينبغي أن تتخذ تدابير لتحسين الكفاءة، لا سيما في ما يلي: '1' تهيئة الظروف لتمكين التنمية والشمول، وتنسيق الجهود للتركيز على البلدان النامية؛ '2' مراعاة آراء البلدان عند العمل على تنمية القدرات؛ '3' تعزيز إصلاح الحوكمة المالية العالمية لضمان تعبيرها بشكل أفضل عن متطلبات البلدان النامية ووفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بالتنمية والتمويل المناخي؛ '4' تعزيز الشراكات لدعم المبادرات والإجراءات التي تقودها الدول الأعضاء، بسبل منها تعزيز دعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(ز) ينبغي أن ينصب التركيز على التنفيذ، وخاصة تنفيذ خرائط الطريق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما تعزيز التمويل الإنمائي وتعزيز الشراكات. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لإصلاح المؤسسات المالية الدولية وحزمة الحوافز التي اقترحها الأمين العام. وأشار إلى أن جميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ينبغي أن تتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأشار إلى ضرورة تحسين الاستفادة من التعاون الإقليمي، وسأل عن إمكانية دعوة المجلس التنفيذي المنشأ حديثا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ليشارك في الاجتماعات المشتركة المقبلة.

(ح) ذكرت عدة وفود أن الموارد غير المخصصة والمرنة مهمة لمساعدة الأمم المتحدة على دعم البلدان في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا أحد الوفود الدول الأعضاء إلى الالتزام باتفاق التمويل وشدد على ضرورة تحسين الجدوى وإثبات النتائج فيما يتعلق بالتمويل الأساسي، مع توسيع قاعدة المانحين، وتحديد مصادر جديدة للتمويل، ومواصلة التعاون الابتكاري، بما في ذلك مع الشركاء غير التقليديين.

(ط) يجب أن تعمل كيانات الأمم المتحدة على تحسين إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في عملها، وأن تعزز أوجه التآزر لحماية حقوق النساء والفتيات، وتروج لمسألة تمكين المرأة بغية تمكينها من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشدد أحد الوفود على ضرورة تخصيص قدر أكبر من الموارد المالية التي يمكن توقعها لتعزيز المساواة بين الجنسين، مشيرا إلى أن المساواة بين الجنسين، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، أولوية شاملة تساهم في بناء القدرة على الصمود على الأمد الطويل.

(ي) من الأهمية بمكان تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة التي تركز على الإنسان. وقال أحد الوفود إن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لها أهمية محورية في معالجة أثر الأزمات المترابطة. ودعا إلى زيادة بناء القدرات لتعزيز تعبئة الموارد المحلية ودعم آليات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وطلب مزيدا من التفاصيل بشأن الاستراتيجيات المقررة لتنفيذ المبادرات بموارد مقدمة من حزمة التحفيز، وبشأن تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة وتنسيقها.

(ك) يندرج بناء القدرة على الصمود في إطار ولايات عدد من كيانات الأمم المتحدة، وذلك لأنها مهمة أساسية لضمان فعالية النتائج في مجالي العمل الإنمائي والإنساني واستمراريتها. وأشار أحد الوفود إلى أن تعزيز القدرة على الصمود بطريقة متكاملة قد عرقلته تجزئة الموارد بين هذين المجالين. وساق أحد الوفود مثال تمويل جهود القدرة على الصمود داخل برنامج الأغذية العالمي، وشدد على الحاجة إلى زيادة تمويل برامج بناء القدرة على الصمود على الأمدين المتوسط والطويل.

18 - وردا على ذلك، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في حين تدعم وكالات الأمم المتحدة البلدان في تنفيذ الأولويات العالمية، فإن نقطة الانطلاق لعمل الوكالات يجب أن تكون البلدان في حد ذاتها والأولويات الخاصة بها. وهو يرى أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن لا يمكنها أيضا أن تكون بمثابة منبر رئيسي لإلقاء المحاضرات. وقال إن نظام المنسقين المقيمين قد أصبح أكثر استقلالية وتمكينا. وشدد على أن التنسيق، لا سيما مع المؤسسات المالية الدولية وفي ما بين كيانات الأمم المتحدة، يتم من خلال عدة قنوات مختلفة. وشجع الوفود على تقييم ما إذا كانت أوجه القصور داخل منظومة الأمم المتحدة، رغم وجودها، أكبر من تلك التي قد توجد داخل كل حكومة. وشددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة إيجاد توازن بين ما هو مطلوب وما يمكن تحقيقه. وأشارت إلى أن الهيئة تدعم المبادرات التي تربط بين مجالات تمكين المرأة والعمل المناخي والتكنولوجيا. وسلطت الضوء على أن الخطة المعيارية أساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشددت في هذا الصدد على أهمية الاستثمار في النساء والفتيات، والدعوة إلى بقائهن في صميم أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التمويل الأساسي لإتاحة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة. وأكدت مجددا أهمية إقامة الشراكات لتحقيق النتائج. وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن إطار نتائج المكتب قد تم توسيعه لضمان أكبر قدر من المساءلة إزاء أهداف التنمية المستدامة. وأكد مجددا التزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالعمل عبر المحور الثلاثي والمساهمة في الجهود المنسقة وفي التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة، لا سيما في ما يتعلق بالبنية التحتية والمشتريات. وأشار إلى أن قطاع الطاقة مثال ملموس لمجال سيكون فيه توحيد الأداء بالغ الأهمية. وشددت مساعدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي على أنه بالرغم من أهمية التصدي للأزمات، فإن جهود التصدي وحدها ليست كافية وأن كيانات الأمم المتحدة يجب أن تعمل معا لتوقع الأزمات والحد من الاحتياجات. وشددت على أهمية الاستثمار في مجالات التغذية، ودعم شبكات الأمان الوطنية - بما في ذلك من خلال برامج الوجبات الغذائية المدرسية - وتعزيز الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتكررة. وأشارت أيضا إلى أن الابتكار أساسي لزيادة الفعالية من حيث التكلفة، وأيدت الدعوات الموجهة من الدول الأعضاء بشأن تخفيف عبء الديون، وتعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الشراكات. وأضافت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن بناء القدرات أساسي، وخاصة للوصول إلى الأشخاص الأشد تخلفا عن الركب. وشددت على أهمية العمل المشترك للاستفادة من ابتكارات الكيانات الأخرى وتسخيرها، وسلطت الضوء على أهمية التعاون فيما بين

بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشددت نائبة المديرة التنفيذية بالنيابة (المعنية بالشراكات) في اليونيسف على أهمية العمل الجماعي والتعاون والمثابرة، لا سيما لتعزيز مجالات الحوكمة الفعالة والشفافية والعدالة، مع وضع الخطة المعيارية في صميم هذه المجالات. وأشارت إلى أن خدمة الديون يمكن أن تتجاوز في بعض الأحيان استثمارات البلدان في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة، وذكرت أن اليونيسف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لا تشجع الحكومات على الوصول إلى مستويات ديون لا يمكن تحملها من خلال العمل مع المؤسسات المالية الدولية، بل تعمل على مساعدتها، بناء على طلبها، لتعبئة مجموعة واسعة من مصادر التمويل وضمان تسلسلها واستخدامها بمزيد من الفعالية. وقالت إن التمويل المبتكر يمثل خيارا آخر للحصول على التمويل، وأن هناك عدة آليات لتيسير ذلك.

19 - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الاجتماع مشيرا إلى أهمية التعاون من أجل إيجاد حلول إنمائية مشتركة وتوفير تمويل جيد لأغراض مواجهة الأزمات المتعددة. وسلط الضوء على بعض الحلول الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع المشترك، بما فيها الحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، والبرمجة المتكاملة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وزيادة جاهزية المنظومة واستعدادها للتصدي لحالات الطوارئ. وأشار إلى أن تنفيذ هذه الحلول سيتطلب زيادة جودة التمويل العام وفتح مصادر جديدة للتمويل، بما فيها التمويل المبتكر. وسيتطلب ذلك أيضا تعزيز التعاون على نطاق واسع، بما في ذلك بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الدوليين، للقضاء على النهج المنعزلة وازدواجية الجهود، ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفا. وأكد أن الحكومات الوطنية تقود الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وأن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تواصل تعزيز دعمها للأهداف الوطنية، بسبل منها الاستثمار في الحلول المحلية وتعزيز القدرات الوطنية. وختم كلمته مؤكدا على ضرورة تنفيذ الأفكار التي تمت مناقشتها وتجميع الحلول والجهود.

160424 060424 24-03104 (A)